العدد(٢٩) ديسمبر ٢٠٠٤ - السنة العاشرة

AL-MOHASIBOON

المحاسبون

دورية علمية متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

سمو رئيس مجلس الوزراء يرعى الملتقى الثانى لمكاتب وشركات المحاسبة بدول مجلس التعاون المقرر عقده في الكويت الفترة من ٨ - ٩ مارس ٢٠٠٥

اللقاء الأول لمراقبي الحسابات الممارسين وغير الممارسين

- جهود حثيثة للمطالبة بإقرار البدلات المقترحة للمحاسبين وكتبة الحسابات.
- المشاركة في أعمال المؤتمر السنوى للجنة المعايير الدولية للتقارير المالية.
- المشاركة في أعمال الاجتماع السنوى للاتحاد الدولي للمحاسبين.
- التنسيق مع الجهات الرسمية لاعتماد البرنامج التصميمي لمقر الجمعية الجديد بعد الانتهاء من التصميم الأولى.

ندوة تعريفية حول شهادات الزمالة المهنية

المقالات العلمية والمهنية

- النهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة بدولة الكويت - دراسة تحليلية

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

لجنة التدريب

البرامج التدريبية

2004 - 2005

1. مهارات التخطيط والمتابعة والإبداع في العمل (إدارة)
   ٢٠٠٤/١١/٢٧ - ٢٠٠٤/١٢/١ في أحد فنادق الدرجة الأولى - الكويت (من ٨ صباحاً - ٢:٣٠ ظهراً)

2. إعداد وتحليل بيانات التدفقات النقدية (محاسبة)
   ٢٠٠٤/١٢/١١ - ٢٠٠٤/١٢/١٥ في أحد فنادق الدرجة الأولى - الكويت (من ٨ صباحاً - ٢:٣٠ ظهراً)

3. إدارة وبناء فريق العمل (إدارة)
   ٢٠٠٤/١٢/٢٥ - ٢٠٠٤/١٢/٢٩ في أحد فنادق الدرجة الأولى - الكويت (من ٨ صباحاً - ٢:٣٠ ظهراً)

4. تقييم الأصول وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية (محاسبة)
   ٢٠٠٥/١/١٥ - ٢٠٠٥/١/١٩ في أحد فنادق الدرجة الأولى - الكويت (من ٨ صباحاً - ٢:٣٠ ظهراً)

5. التفكير الإبداعي والابتكار في العمل (إدارة)
   ٢٠٠٥/٢/٥ - ٢٠٠٥/٢/٩ في أحد فنادق الدرجة الأولى - الكويت (من ٨ صباحاً - ٢:٣٠ ظهراً)

6. الإفصاح وعرض القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية (محاسبة)
   ٢٠٠٥/٢/١٩ - ٢٠٠٥/٢/٢٣ في أحد فنادق الدرجة الأولى - الكويت (من ٨ صباحاً - ٢:٣٠ ظهراً)

7. الاتصال الفعال (إدارة)
   ٢٠٠٥/٣/٥ - ٢٠٠٥/٣/٩ في أحد فنادق الدرجة الأولى - الكويت (من ٨ صباحاً - ٢:٣٠ ظهراً)

8. فن التعامل مع الآخرين - المدخل السلوكي- (إدارة)
   ٢٠٠٥/٣/١٩ - ٢٠٠٥/٣/٢٣ في أحد فنادق الدرجة الأولى - الكويت (من ٨ صباحاً - ٢:٣٠ ظهراً)

9. إجراءات إعداد الموازنات واستخدام الموازنات في الرقابة والتخطيط (محاسبة)
   ٢٠٠٥/٤/٢ - ٢٠٠٥/٤/٦ في أحد فنادق الدرجة الأولى - الكويت (من ٨ صباحاً - ٢:٣٠ ظهراً)

❖ يمنح عضو الجمعية خصم ٤٠٪ - وتمنح الجهات التى ترشح أكثر من ثلاثة مشاركين في برنامج واحد خصم ١٥٪

الإفتتاحية

اتفاقيات الجات والشراكة المهنية

ترتيباً على التطورات الاقتصادية العالمية التي اسفرت عنها العولمة وما تبعها من عقد اتفاقيات دولية اقتصادية في شتى مجالات الحياة قام بتوقيعها أغلبية دول العالم ومن ضمنها بالطبع دولة الكويت، والتي تعتمد في الأساس على مبدأ التكتلات الاقتصادية الكبيرة ضمانا لتكافؤ الفرص في تبادل المصالح الاقتصادية بما فيها من سلع وخدمات وحقوق الملكية وغيرها من تلك الأمور العديدة، حيث تبدأ العديد من الدول الموقعة على الاتفاقيات الدولية تنفيذ ما جاء بها اعتبارا من عام ٢٠٠٥، وهنا نتطرق إلى أحد العناصر الهامة التي تتضمنها تلك الاتفاقيات وهي الشراكة المهنية انطلاقاً من عولمة المهنة وضمن تبادل الخدمات.

وانطلاقاً من اختصاصنا نتطرق إلى مهنة مراقبة الحسابات كاحدى المهن التي سينطبق عليها اجراءات تنفيذ اتفاقيات الجات، وأهم ما نتطرق إليه هو الشق الخاص بالسماح بالشراكة المهنية للمزاولين للمهنة من داخل وخارج الكويت.

وهنا يتطلب الأمر العديد من الاستعدادات المحلية من قبل الجهات الرسمية في الدولة قبل انقضاء الوقت ومن ثم بدء تنفيذ تلك الاجراءات، حتى لا تتعارض مصالح الدولة ومواطنيها مع ما سيتم تنفيذه من اجراءات.

حيث أن من أهم تلك الاستعدادات العمل على تحديث قانون مزاولة مهنة مراقبة الحسابات بما يتماشى مع المستجدات والتطورات المحلية والعالمية، كذلك وضع أسس وضوابط تأخذ في الاعتبار تحقيق المصلحة العامة والخاصة لتطبيقها على الشركات المهنية التي سيتم السماح بها، كذلك انشاء هيئة رقابة مهنية تجمع العديد من الخبراء والمتخصصين مع تخويلها رسمياً بصلاحيات واسعة يضمن معها المحافظة على مستوى المهنة وتذليل جميع الصعوبات والسلبيات التي تواجهها، ثم يبقى الأمر الأخير وهو ضرورة أن يكون نوع مثل تلك الشركات المهنية هي شركات ذات مسئولية محدودة.

رئيس التحرير
عبداللطيف عبدالله هوشان الماجد

العـــدد (٢٩) - السنة العاشرة
دورية علمية متخصصة تصدر عن
جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

المحاسبون
AL-MOHASIBOON

أخبار الجمعية .....(4)

- الملتقى الثاني لمكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- ندوه تعريفية حول شهادات الزمالة المهنية العالمية.
- مشاركة الجمعية في أعمال المؤتمر السنوى للجنة المعايير الدولية للتقارير المالية.
- اللقاء الأول لمجلس الإدارة ومراقبي الحسابات.
- الأنشطة الرمضانية لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.
- الدورة التأهيلية الخاصة بإمتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات.
- المشاركة في أعمال اللجنة التحضيرية للملتقى الثاني لمكاتب وشركات المحاسبة لدول مجلس التعاون.
- جهود حثيثة للمطالبة بالإسراع في إقرار بدلات المحاسبين.
- مكافأة المحاسبين على جدول أعمال مجلس الخدمة المدنية.
- جهود مجلس الإدارة لتحقيق أهداف الجمعية.
- إقرار التعديلات المقترحة لإستكمال مشروع نظام (قانون) مزاولة المهنة في الإجتماع الحادى عشر لمجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون.

Correspondence:
Should be addressd to: The Editor-in-Chief
Al-Muhasiboon, P.O.Box 22472,
Safat - 13085 - State of Kuwait,
Cable: Al-Murajaa - State of Kuwait.
Fax:00965 4836012
Tel.:4841662 - 4849799
http:\www.Kaaa.net

■ المراسلات
ترسل باسم رئيس تحرير مجلة «المحاسبون»
ص. ب ٢٢٤٧٢ الصفاة الرمز البريدي
١٣٠٨٥ دولة الكويت - برقيا: المراجعة
دولة الكويت - فاكس: ٤٨٣٦٠١٢-٠٠٩٦٥
هاتف ٤٨٤٩٧٩٩ - ٤٨٤١٦٦٢
موقع الجمعية على شبكة الإنترنت:

Advertisements
Agreements in this regared should be made with the management of
Kuwaiti Association of Accountants and Auditors - P.O.Box 22472,
Safat - 13085 - State of Kuwait,
Fax:00965 4836012
Tel.:4841662 - 4849799

■ الإعلانات
يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ص. ب ٢٢٤٧٢ الصفاة الرمز البريدي ١٣٠٨٥ دولة الكويت
برقيا: المراجعة - الكويت
فاكس: ٤٨٣٦٠١٢-٠٠٩٦٥
هاتف: ٤٨٤٩٧٩٩ - ٤٨٤١٦٦٢

رئيس هيئة التحرير
The Editor-in-Chief
عبداللطيف عبدالله هوشان الماجد
Abdul Lathif Abdallah Hoshan Al-Majed

سكرتير التحرير
Editing Secretary
علي محمد أحمد ندا
Ali Mohamed A. Nada

هيئة التحرير
The Board of Editors
يوسف ابراهيم المزروعي
Yousif I. Al-Mazroi
عبدالعزيز منصور المنصور
Abdulaziz M. Al-Mansour
د. محمود عبدالملك فخرا
Dr. Mahmoud A. Fakhra
د. مصطفى أحمد الشامي
Dr. Moustafa A. Al-Shami

Issue No. (29) - Year 10
A Specialized Scientific Periodical Published By
Kuwaiti Association of Accountants and Auditors

مجلس ادارة جمعية المحاسبين
والمراجعين الكويتية
Board OF (KAAA)

عبداللطيف عبدالله هوشان الماجد
Abdul Lathif Abdallah Hoshan Al-Majed
Chairman رئيس مجلس الادارة

عبد اللطيف أحمد عبد الله الاحمد
Abdullatif A. Al-Ahmad
Vice-Chairman نائب الرئيس

صافي عبد العزيز المطوع
Safi A. Al-Mutawa
General Secretary أمين السر

يوسف إبراهيم المزروعي
Yousif I. Al-Mazroi
Treasurer أمين الصندوق

عبد العزيز منصور المنصور
Abdulaziz M. Al-Mansour
Board Member – عضو مجلس الإدارة
الأمين العام المساعد للاتحاد العام
للمحاسبين والمراجعين العرب

ناصر خليف العزي
Naser Khalif Al-Anizi
Board Member – عضو مجلس الإدارة

يوسف خالد النويف
Yousif Khalid Zaid Al-Nuwaief
Board Member – عضو مجلس الإدارة

د. رشيد محمد القناعي
Dr. Rashid M. Al-Qenae
Board Member – عضو مجلس الإدارة

المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر، والمقالات والآراء المنشورة في المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجمعية

❖ مرحباً بأعضائنا الجدد.
❖ تهنئة المحاسبون للأعضاء.

شئون مهنية ..... (16)

❖ محطات مالية : الفوائض المالية ... من أين... إلى أين ؟؟ .
❖ إختيار أحد الكوادر المهنية الكويتية من أعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.
❖ إشهار الجمعيات : إلى متى .. ؟! .

دراسات ..... (20)

❖ النهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة لدولة الكويت.

موجز محلي ..... (34)

مال وأعمال ..... (52)

■ الاشتراكات

-الكويت ودول مجلس التعاون : ٢.٥ دينار كويتي لأعضاء الجمعية ٥ دنانير كويتية للأفراد: ٨ دنانير كويتية للمؤسسات.
- الدول العربية: ١٠ دنانير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد ١٦ دينارا كويتيا أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.
- الدول الأجنبية: ٨٠ دولار أمريكيا للمؤسسات.
قيمة الاشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات باسم رئيس تحرير مجلة «المحاسبون».

Subscriptions

- Kuwait and GCC Countries: 2.5 K.D for KAAA Mebers. 5 K.D for individuals, 8 K.D for companies and establishments.
- Arab Countries: 10 K.D or the Equivalent in local curency for companies and establishments. Non-Arab Countries: $50 individuals, $80 for companies and establishment.
(The Subscription fees include mail charges, and requests should be addressed to the Editor-in-Chief of Al Muhasiboon Magazine).

■ الأسعار

سعر النسخة:
- أعضاء الجمعية (٥٠٠) فلس
- الكويت ودول مجلس التعاون: دينار كويتي واحد أو ما يعادله بالعملة المحلية مضافاً إليه اجور البريد.
- بقية دول العالم ٥ دولار أمريكي مضافاً إليها أجور البريد.

Prices

Price of one copy:
-1/2 K.D for KAAA Members
- Kuwait And GCC countries One K.D or the equivalent in local curency plus airmail charges.
- Other countries: $5 plus airmail charges.

الملتقى الثاني لمكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح سيتم عقد الملتقى الثاني لمكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة من ٨ - ٩ مارس ٢٠٠٥ بالكويت بإشراف وتنظيم جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وبالتعاون مع اتحاد غرف التجارة والصناعة بدول مجلس التعاون وهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون وغرفة تجارة وصناعة الكويت ومشاركة جميع مكاتب وشركات تدقيق الحسابات والجهات والمنظمات المهنية والأكاديمية والوزارات والخبراء المتخصصون ورجال الأعمال والجهات المعنية الأخرى. وذلك بهدف تقييم دور مكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة في اقتصاديات دول مجلس التعاون ومناقشة المشاكل والمعوقات التي تواجهها، وتقديم المقترحات والتوصيات حول سبل تطوير أداء المهنة والارتقاء بها.

وقد تم توجيه الدعوة لحضور هذا الملتقى المهني الهام لرئيس الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) والأمين العام للاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، حيث سيتداول في هذا الملتقى أوراق عمل تتضمن أبحاث ودراسات علمية ومهنية تخص بشؤون المهنة وتحتوي على المحاور التالية:

١ - دور مهنة المحاسبة والمراجعة في استقرار الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي.

٢ - التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي ودور مهنة المحاسبة والمراجعة.

٣ - دور مهنة المحاسبة والمراجعة في حماية الشركات والمستثمرين.

٤ - التحديات المستقبلية لمكاتب المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون الخليجي.

٥ - دور مهنة المحاسبة والمراجعة في تشجيع الاستثمار الأجنبي وعمليات التخصيص في دول مجلس التعاون الخليجي.

٦ - تطبيق معايير الجودة العالمية على مكاتب المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والافاق.

هذا وتقوم اللجنة التنظيمية العليا بالتعاون مع اللجان الفرعية المتخصصة بالتنسيق مع الجهات الراعية للملتقى والجهات المشاركة فيه لتسليم أوراق العمل التي سيتم مناقشتها، وكذلك توجيه الدعوات إلى جميع مكاتب وشركات التدقيق بدول مجلس التعاون وأصحاب الخبرات والمهتمين والجهات المهنية والاكاديمية وجميع القائمين على المهنة لما في ذلك من مصلحة للمهنة وتطويراً لأدائها والارتقاء بها سواء في الجوانب المهنية والأخلاقية أو في مجال الأطر التشريعية والتنظيمية والرقابية والإشرافية وغيرها من الجوانب ذات الارتباط المباشر أو الغير مباشر بعمل هذه المكاتب والشركات كما يهدف إلى تطوير قدرات المواطنين الخليجيين العاملين في مجال المحاسبة والمراجعة وإطلاعهم على آخر المستجدات المرتبطة بالمهنة في دول المجلس.

ندوة تعريفية حول شهادات الزمالة المهنية العالمية

أقامت اللجنة الثقافية والاجتماعية ندوة تعريفية حول شهادات الزمالة المهنية العالمية بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٧ تحدث خلالها الخبير الرقابي/ عدنان حسن الحسن عن التعريف بأهمية شهادات الزمالة المهنية وما تحققه من خبرة علمية وعملية لدى المحاسبين والمراجعين الذين يحصلون عليها لما تتضمنه من مواد تهتم بمعايير المحاسبة والمراجعة العربية ومعايير المراجعة الدولية.

كما تحدث خلال الندوة الدكتور/ اياد عبدالله الرشيد عن تفاصيل شهادات الزمالة المهنية التالية:

(CPA - CMA - CFM - ABA - CIA - ATP - CISA - CIDA)

موضحاً ما تتضمنه تلك الشهادات من مواد علمية وشروط اداء الامتحان والحصول على كل شهادة من تلك الشهادات.

حيث حضر تلك الندوة مجموعة كبيرة من أعضاء الجمعية والمهتمين بمجال المحاسبة والمراجعة نظراً لأهمية الموضوع، معربين عن شكرهم للجمعية لهذا الاهتمام لما لهذه الندوة من معلومات علمية ومهنية حول تلك الشهادات العالمية الهامة، ونظراً لارتباطها بتخصصاتهم العلمية سعياً وراء تحقيق مستقبل علمي ومهني أفضل.

مشاركة الجمعية في أعمال المؤتمر السنوي للجنة المعايير الدولية للتقارير المالية

شاركت الجمعية في أعمال المؤتمر السنوي للجنة المعايير الدولية للتقارير المالية المنبثقة من الاتحاد الدولي للمحاسبين، والذي عقد في لندن خلال الفترة من ٢٦ - ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٤، حيث حضره ممثلاً عن الجمعية كل من:

١ - السيد/ عبداللطيف عبدالله هوشان الماجد
رئيس مجلس الادارة

٢ - الدكتور/ رشيد محمد القناعي
عضو مجلس الادارة

وقد تناول المؤتمر السنوي للجنة الاطلاع على التقارير المقدمة من الرئيس التنفيذي وانتخاب اعضاء اللجنة ومناقشة الاراء حول بعض مشاريع المعايير الدولية المقترحة ثم اقرار التوصيات حول مواجهة تحديات المهنة ومواكبة المستجدات العصرية.

مشاركة الجمعية في أعمال الاجتماع السنوي للاتحاد الدولي للمحاسبين

شاركت الجمعية في أعمال الاجتماع السنوي للاتحاد الدولي للمحاسبين الذي عقد في فرنسا بتاريخ ٢٠٠٤/١١/١٠ وحضره ممثلاً عن الجمعية:

١ - السيد/ عبداللطيف أحمد الأحمد
نائب رئيس مجلس الادارة

حيث تناول الاجتماع الاطلاع على التقارير الادارية والمالية المقدمة من مجلس الادارة واقرار الخطة الاستراتيجية للخمس سنوات القادمة، النظر في طلبات العضوية الجدد من المنظمات المهنية ثم انتخاب الرئيس ونائب الرئيس وتشكيل اللجان الفرعية، ثم اقرار التوصيات الصادرة عن الاجتماع.

اللقاء الأول لمجلس الادارة ومراقبي الحسابات

عقد مجلس ادارة الجمعية اللقاء الأول مع أعضاء الجمعية من مراقبي الحسابات الممارسين وغير الممارسين يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٤/١٠/٢٦ بمقر الجمعية، حيث تناول اللقاء استعراض الأمور المتعلقة بمهنة مراقبة الحسابات والقائمين عليها والصعوبات التي تواجهها وتبادل الاراء والاقتراحات التي من شأنها تذليل تلك الصعوبات ومواجهة التحديات ورفع مستوى المهنة حتى يتسنى مواكبة التطورات العصرية السريعة ومتطلبات هذه المستجدات المحلية والاقليمية والعالمية.

حيث حضر اللقاء (٢٨) من مراقبي الحسابات الممارسين وغير الممارسين وقد تم التطرق إلى عدة أمور من أهمها دور مراقبي الحسابات وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ووزارة التجارة والصناعة في الرقابة على أداء المهنة والعمل على رفع مستواها الأدبي والمهني، القضاء على السلبيات والصعوبات التي تواجه المهنة بوضع تشريعات جديدة تضمن عدالة توزيع العمل على جميع المحاسبين وحفظ الحقوق للممارسين وغير الممارسين، وتفعيل أنشطة الجمعية المتعلقة بمراقبي الحسابات تحقيقاً للأهداف التي أنشأت الجمعية من أجلها، وبعد تبادل تلك الاراء والمقترحات تم الاتفاق على التوصيات التالية:

١ - الاستمرار في عقد هذا اللقاء بشكل دوري كل ثلاثة أشهر بهدف تفعيل أنشطة مراقبي الحسابات ومناقشة كل ما يهمهم انطلاقا من أهداف الجمعية.

٢ - الاقتراح بإنشاء لجنة رقابية على أداء المهنة والقائمين عليها للقضاء على السلبيات التي تسيء للمهنة وتؤثر سلبياً على انتاجها بهدف العمل على رفع مستوى الاداء والكفاءة.

٣ - الاقتراح بتعديل النظام الاساسي واللائحة الداخلية للجمعية فيما يخص انتخاب وتشكيل مجلس الادارة لوضع تحديد لعدد معين من أعضاء المجلس للمحاسبين وعدد آخر لمراقبي الحسابات ضماناً لتمثيل مجلس الإدارة لكل من المحاسبين والمراجعين.

هذا وقد تقرر العمل على تنفيذ تلك التوصيات بالتنسيق مع الجهات الرسمية في الدولة، واستعراض ما يتم بشأنها في اللقاءات القادمة التي سيتم عقدها بشكل دوري بحيث يتم في كل لقاء متابعة تنفيذ ما تم من التوصيات السابقة ومناقشة الاراء والمقترحات الحالية، وذلك بهدف تفعيل انجازات هذا اللقاء وتحقيق الاهداف المرجوة منه.

الأنشطة الرمضانية لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

حسب ما اعتادت عليه اللجنة الثقافية والاجتماعية بجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية خلال شهر رمضان المبارك من كل عام، تمت اقامة عدة أنشطة ثقافية من أهمها:

أ - رحلة العمرة:

حيث قامت الجمعية بتسيير رحلة العمرة إلى مكة المكرمة لاداء مناسك العمرة في شهر رمضان المبارك شاملة تذاكر السفر والاقامة بالفندق والمواصلات الداخلية، علماً بأن الجمعية تتحمل ما نسبته ١٠٪ من اجمالي التكلفة لعضو الجمعية وأحد المرافقين من أقارب الدرجة الأولى، حيث شارك فيها (٩٥) مشارك وقد أبدوا جميعاً الثناء على حسن التنظيم لتلك الرحلة المباركة.

تسليم الجوائز للفائزين

ب - حفل الغبقة الرمضانية:

تم اقامة حفل الغبقة الرمضانية خلال الأسبوع الثاني من شهر رمضان المبارك، حيث شارك فيها أعضاء الجمعية احتفالاً بهذا الشهر الكريم، وهي أحدى الأنشطة الرمضانية التي تساهم مساهمة فعالة في توطيد العلاقات بين الاعضاء وتبادل الآراء والخبرات وزيادة أواصر التعارف، وقد تم فيها عقد مسابقة ثقافية شارك فيها عدة فرق بالاضافة إلى جمهور المشاركين حيث تم تقديم بعض الجوائز للفائزين.

جانب من الحضور

الدورة التأهيلية الخاصة بامتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات

عقدت الدورة التنشيطية في مجال المحاسبة والمراجعة الخاصة بامتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات اعتباراً من ٢٠٠٤/٩/٢٥ وحتى ٢٠٠٤/١٢/٢٩ حيث تتضمن مواد (المحاسبة المالية/ التكاليف/ نظرية المحاسبة/ المراجعة) وقد شارك فيها (٢٧) مشارك من أعضاء الجمعية الراغبين في اداء الامتحان ومن المرشحين من بعض الجهات العاملة في الدولة.

وجدير بالذكر بأن الجمعية حريصة على عقد تلك الدورة خدمة لأعضائها الراغبين في اداء امتحان القيد تمهيداً لانضمامهم إلى مهنة تدقيق الحسابات، بالاضافة إلى دعمها مادياً ومعنوياً تشجيعاً لاعضائها على المشاركة فيها والانخراط في مجال المهنة.

المشاركة في أعمال اللجنة التحضيرية للملتقى الثاني لمكاتب وشركات المحاسبة بدول مجلس التعاون

شاركت الجمعية في أعمال اجتماعات اللجنة التحضيرية للملتقى الثاني لمكاتب وشركات المحاسبة بدول مجلس التعاون المنعقدة في مدينة الدمام بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠٠٤، وفي مملكة البحرين خلال الفترة من ٦-٧ اكتوبر ٢٠٠٤ ومثلا الجمعية فيها كل من:

١ - السيد/ عبداللطيف أحمد الأحمد نائب رئيس مجلس الادارة

٢ - السيد/ صافي عبدالعزيز المطوع أمين السر

وقد ضمت اللجنة ممثلين عن هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون واتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي.

حيث تم وضع استراتيجية عمل الملتقى والاتفاق على المسمى وتاريخ مكان الانعقاد والذي سيكون في الكويت خلال الفترة من ٨-٩ مارس ٢٠٠٥، كما تم الاتفاق على الجهات المنظمة ومحاور الملتقى الأساسية والرعاية الرسمية والمشاركون في الملتقى، بالإضافة إلى رسوم الاشتراك والإجراءات الخاصة بالتنظيم.

جهود حثيثة للمطالبة بالاسراع في اقرار بدلات المحاسبين

استمراراً لجهود الجمعية في المطالبة باقرار بدلات المحاسبين وكتبة الحسابات التي ظلت مطروحة منذ عدة سنوات مضت وحتى الآن، والتي تم احالتها من اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس الأمة إلى مجلس الخدمة المدنية لاصدار التوصية النهائية بشأنها ومن ثم اقرارها، ونظراً لتأخر اصدار قرار بشأن موضوع البدلات المقترح، في الوقت الذي تم فيه اقرار بعض الكوادر الأخرى.

فقد قام مجلس ادارة الجمعية بتكثيف الجهود لتفعيل الموضوع والمطالبة بسرعة الانتهاء منه من قبل مجلس الخدمة المدنية المعروض عليه منذ فترة، وانطلاقاً من ذلك تمت مخاطبة سمو رئيس مجلس الوزراء ومعالي وزير المواصلات ووزير التخطيط ووزير الدولة لشئون التنمية الإدارية بصفته رئيس مجلس الخدمة المدنية ومعالي رئيس مجلس الأمة ومعالي رئيس ديوان الخدمة المدنية لمطالبتهم بضرورة شمول موضوع البدلات المقترحة برعايتهم والعمل على حث الجهات المسئولة على سرعة الانتهاء من دراسته واقراره نظراً لاحقية المطلب واستحقاق القائمين على مهنة المحاسبة لتلك البدلات استناداً للأهمية الكبيرة لدور مهنة المحاسبين ومسئولياتها على مستوى جميع الجهات العاملة في الدولة المتمثلة في الاعباء الوظيفية الملقاة على عاتقهم وأمانة عملهم التي تتطلب العديد من الخبرات العلمية والمهنية ومدى تأثير ذلك على المقدرات الاقتصادية والمالية للمجتمع والتي تعد من أهم سبل الحياة لأي مجتمع.

بالاضافة إلى ذلك فقد تقرر عقد ندوة جماهيرية بمقر الجمعية يوم ٢٠٠٤/١٢/٢٧ بحضور ومشاركة عدد من أعضاء مجلس الأمة ومجلس الخدمة المدنية وأعضاء الجمعية للمطالبة بسرعة البت في المقترح لتعميم فائدته على العاملين في جميع الجهات والقطاعات الحكومية.

وجدير بالذكر بأن البدلات المقترحة جاءت على النحو التالي :

مجموعة الوظائف والدرجة	البدلات والمكافآت المقترحة			
	بدل طبيعة عمل		مكافأة تشجيعية	
	محاسبين	كتبة حسابات	محاسبين	كتبة حسابات
مجموعة الوظائف القيادية				
درجة ممتازة	٣٥٠	١٧٥	٢٠٠	١٢٠
وكيل وزارة	٣٠٠	١٥٠	١٧٥	١١٠
وكيل مساعد	٢٥٠	١٢٥	١٥٠	١٠٠
مجموعة الوظائف العامة				
الدرجة (أ)	٢٠٠	١٠٠	١٤٠	٧٠
الدرجة (ب)	١٩٠	٩٠	١٣٠	٦٠
الدرجة الأولى	١٨٠	٧٥	١٢٠	٥٠
الدرجة الثانية	١٧٠	٧٠	١١٠	٤٠
الدرجة الثالثة	١٦٠	٧٠	١١٠	٤٠
الدرجة الرابعة	١٥٠	٧٠	١١٠	٤٠
الدرجة الخامسة	١٤٠	٧٠	١٠٠	٤٠
الدرجة السادسة	–	٥٠	–	٣٥

أن بدل طبيعة العمل يمنح للمحاسبون وكتبة الحسابات الذين يمارسون العمل المحاسبي بالإضافة إلى المكافأة التشجيعية كما تمنح المكافأة التشجيعية فقط لتخصصات المحاسبة الذين لا يمارسون العمل المحاسبي

نقلاً عن : جريدة القبس (العدد ١١٣١٨ - ١٢ ديسمبر ٢٠٠٤)

العبدالله : مكافأة المحاسبين على جدول أعمال مجلس الخدمة المدنية

انتهى ديوان الخدمة المدنية من اعداد الدراسة الخاصة بمنح الموظفين الكويتيين تخصص محاسبة من حملة المؤهل الجامعي أو الدبلوم مكافأة تشجيعية على مستوى الجهات الحكومية كافة وهي قيد العرض على مجلس الخدمة المدنية.

وقال وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية أحمد العبدالله أن عدد خريجي المحاسبة من حملة الشهادة الجامعية من الإناث على قائمة الانتظار لا تعدو أن تكون حالة واحدة فيما حملة الدبلوم من ذات التخصص يبلغ عدد الذين على قائمة الانتظار ١٧٧ . وأشار إلى أن احتياجات الوزارات والجهات الحكومية الحالية من تخصص المحاسبة بلغت وفقاً لآخر تقرير ٦٧٠ جامعياً (٤٩٠ ذكوراً، ١٣٨ إناثاً، ٤٢ غير محدد)، و٢٢٠ من حملة الدبلوم (٢١٨ ذكوراً، ٢ أناث).

جهود مجلس الإدارة لتحقيق أهداف الجمعية

■ مخاطبة سمو رئيس مجلس الوزراء ومعالي رئيس مجلس الأمة ومعالي وزير المواصلات ووزير التخطيط ووزير الدولة لشئون التنمية الإدارية ومعالي رئيس مجلس الخدمة المدنية بشأن طلب شمول موضوع البدلات المقترحة للمحاسبين وكتبة الحسابات برعايتهم والعمل على سرعة إقراره من قبل ديوان الخدمة المدنية.

■ مخاطبة وزارة الشئون الاجتماعية والعمل وبلدية الكويت للموافقة على البرنامج التصميمي لمقر الجمعية الجديد حتى يتسنى استخراج رخص البناء والبدء في تنفيذ الاجراءات الأخرى.

■ افادة وزارة التجارة والصناعة بالموافقة على ترشيح رئيس مجلس ادارة الجمعية لعضوية اللجنة الفنية الدائمة لوضع القواعد المحاسبية وأدلة التدقيق.

■ مخاطبة الجهات المعنية العاملة فى الدولة للمشاركة والمساهمة في رعاية الملتقى الثاني لمكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المقرر عقده في الكويت في مارس ٢٠٠٥.

■ افادة وزارة التجارة والصناعة بالشروط التي تراها الجمعية لممارسة مهنة المحاسبة لمن يرغب العمل في هذا المجال من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية حسب طلب الوزارة.

■ مخاطبة هيئة المحاسبة والمراجعة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشأن اختيار أحد المحاور التي ستتناولها ورقة العمل التي ستقوم بتقديمها الجمعية أثناء عقد الملتقى الثاني لمكاتب وشركات المحاسبة بدول مجلس التعاون المقرر عقده في الكويت خلال شهر مارس ٢٠٠٥.

■ دعوة أعضاء الجمعية من مراقبي الحسابات الممارسين وغير الممارسين لحضور اللقاء المفتوح بمقر الجمعية بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٢٦ بشأن تبادل الآراء حول وضع استراتيجية شاملة للتصدي للصعوبات والسلبيات التي تواجه مهنة مراقبة الحسابات والعمل على رفع مستواها الأدبي والمهني.

■ افادة وزارة التجارة والصناعة برأي الجمعية حول نصوص بعض مواد مشروع قانون مزاولة مهنة مراجعة الحسابات.

■ افادة وزارة التجارة والصناعة برأي الجمعية حول ما تضمنه مشروع قانون الشراكة المهنية المقترح.

■ مخاطبة وزارة المالية لترشيح السيد/ عبدالعزيز منصور المنصور (عضو مجلس الادارة) لعضوية لجنة الطعون الضريبية ممثلاً عن الجمعية.

■ مخاطبة وزارة التجارة والصناعة بشأن ترشيح الأساتذة المتخصصين لوضع امتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات.

إقرار التعديلات المقترحة لاستكمال مشروع نظام (قانون) مزاولة المهنة في الاجتماع الحادي عشر لمجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون

عقد مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول الخليج العربية اجتماعه الحادي عشر الفترة من ٥- ٦ أكتوبر ٢٠٠٤ في مملكة البحرين بحضور رئيس مجلس الإدارة السيد/ عبدالعزيز راشد الراشد وأعضاء مجلس الإدارة الممثلين عن المنظمات الأكاديمية والمهنية والاقتصادية والمالية والوزارية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

حيث أوضح السيد/ عبداللطيف أحمد الأحمد - نائب رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وعضو مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي أن جدول أعمال الاجتماع تضمن مناقشة الموضوعات الهامة التالية:

١ - اعتماد محضر الاجتماع السابق.

٢ - الإحاطة بمحضر الجمعية العمومية.

٣ - تقرير عن أعمال المجلس.

٤ - إقرار ومتابعة ما جاء بالمواضيع المرسلة وفق خطاب معالي رئيس مجلس الإدارة المرسل بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٩م، وهي:

- الإحاطة بتخصيص قطعة الأرض لبناء المقر الدائم للهيئة والبدء في التصميمات الهندسية.
- موقف التمويل وإدراجه من ضمن جدول أعمال لجنة التعاون التجاري.
- الاتصال بالهيئات الدولية والإقليمية المهنية.
- مذكرة عن إبرام اتفاقية مع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين للاستفادة من الحقائب التدريبية للهيئة السعودية في إعداد الدورة التدريبية لاختبار زمالة الهيئة.
- مذكرة عن طلب سعادة رئيس لجنة التدريب والتعليم المستمر لإضافة عضوين باللجنة.

٥ - مشروع نظام قانون مزاولة المهنة:

- التعديلات المقترحة لاستكمال مشروع نظام (قانون) مزاولة المهنة.
- اعتماد النسخة النهائية المعدلة لمشروع نظام (قانون) مزاولة المهنة.

٦ - برنامج منح الزمالة.

٧ - العلاقة بين الهيئة والجمعيات الوطنية.

٨ - تكوين لجنة فرعية من الأعضاء ممثلي الحكومات.

٩ - المشاركة في فعاليات المؤتمر الذي سيعقد في دبي في شهر نوفمبر ٢٠٠٤م.

١٠ - دراسة إجراءات إدارة أعمال الهيئة.

١١ - تعيين المدير التنفيذي.

مرحباً بأعضائنا الجدد

أولاً: الأعضاء العاملون:

الرقم	الاسم	تاريخ الانتساب
١	شيخة جاسم علي الحساوي	٢٠٠٤/٧/٥
٢	حمد عبدالمجيد جواد الأمير	٢٠٠٤/٧/١٣
٣	عبدالعزيز خالد العجمي	٢٠٠٤/٧/١٣
٤	نواف مدعج زريب الديحاني	٢٠٠٤/٧/٢٦
٥	دلال عبدالغني عبدالرحمن الملا	٢٠٠٤/٨/٢
٦	بدر عادل العبد الجادر	٢٠٠٤/٩/١٣
٧	سعاد عبدالرحمن الخياط	٢٠٠٤/٩/١٣
٨	نواف وبدان رومي الظفيري	٢٠٠٤/٩/١٣
٩	سليمان داود سليمان القناعي	٢٠٠٤/٩/١٣
١٠	عبدالله مالك عبدالله الصباح	٢٠٠٤/٩/١٣
١١	عبدالقادر محمد العبد القادر	٢٠٠٤/٩/١٣
١٢	هاني محمد عيد المسلم	٢٠٠٤/٩/١٣
١٣	أحمد أحمد الأنبعي	٢٠٠٤/٩/٢٥
١٤	ناصر زيد عبدالعزيز السبيعي	٢٠٠٤/٩/٢٥
١٥	خالد وليد سعود البدر	٢٠٠٤/٩/٢٥
١٦	ايناس يوسف الفرحان	٢٠٠٤/٩/٢٥
١٧	حسن حسين الموسوي	٢٠٠٤/٩/٢٥
١٨	خالد عبداللطيف الرقم	٢٠٠٤/٩/٢٥
١٩	غازي فيصل عيسى العثمان	٢٠٠٤/١٠/٣
٢٠	عمر حمد أحمد محمد العمر	٢٠٠٤/١٠/٩
٢١	دلال عبدالرحمن حمد الصانع	٢٠٠٤/١٠/٩
٢٢	ساره علي عبدالرحمن الحساوي	٢٠٠٤/١٠/٩
٢٣	سعاد أحمد محمد البالول	٢٠٠٤/١٠/٩
٢٤	محمد حسن علي الكندري	٢٠٠٤/١١/١
٢٥	فاضل عباس فهد عبدالله تقي	٢٠٠٤/١١/١
٢٦	سعد عدوان محمد الشمري	٢٠٠٤/١١/١
٢٧	بدر علي عوض المطيري	٢٠٠٤/١١/١
٢٨	فيصل عبدالعزيز النصار	٢٠٠٤/١١/١
٢٩	مها فرحان سعدون حمود	٢٠٠٤/١١/١٧
٣٠	عبدالعزيز عوض لزام ضيف الله	٢٠٠٤/١١/٢٨
٣١	عايض سعد خصيوي العتيبي	٢٠٠٤/١١/٢٨

ثانياً: الأعضاء المنتسبون:

١	أماني عبداللطيف الشهاب	٢٠٠٤/٩/١٣
٢	عبدالهادي علي غلامي	٢٠٠٤/٩/٢٥
٣	حصه جديع فالح العازمي	٢٠٠٤/١٠/٣
٤	مريم خالد محمد العلي	٢٠٠٤/١٠/٩
٥	سعد عبدالهادي علي الزعبي	٢٠٠٤/١١/١
٦	ابراهيم عبدالمحسن علي بن رزق	٢٠٠٤/١١/٢٨
٧	لولوه علي عبدالمحسن بن رزق	٢٠٠٤/١١/٢٨

تهنئة المحاسبون للأعضاء

١- إلى السيد/ فهد فهاد العجمي

لترقيته إلى منصب المساعد التنفيذي للعضو المنتدب للشئون المالية والادارية بشركة البترول الوطنية الكويتية.

٢ - وإلى السيد/ علي عامر الهاجري

لترقيته إلى منصب المساعد التنفيذي للعضو المنتدب للميزانية والتكاليف بمؤسسة البترول الكويتية.

٣ - وإلى السيد/ يوسف حسن العوضي

لترقيته إلى منصب مدير الدائرة المالية بشركة البترول الوطنية الكويتية.

٤ - وإلى السيد/ محمد حمود الهاجري

لتوليه منصب مدير العلاقات العامة بشركة البترول الوطنية الكويتية.

٥ - وإلى الدكتور/ عيد سماوى الظفيري

لترقيته إلى منصب مدير الميزانية والتكاليف بمؤسسة البترول الكويتية.

٦ - وإلى السيد/ علي حسين الحمدان

لترقيته إلى منصب مدير دائرة التدقيق الداخلي بمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية.

مع أطيب الأمنيات للجميع بالسداد والتوفيق

محطات مالية

الفوائض المالية... من أين... إلى أين؟؟

اعداد
يوسف ابراهيم المزروعي
عضو مجلس الادارة - أمين الصندوق
جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

يعتمد اقتصادنا الوطني على مورد وحيد وهو النفط فإذا زادت أسعاره زادت إيراداتنا وإذا انخفضت أسعاره نقصت إيراداتنا وحدث العجز بدل الفائض، وهذا ما يجب علينا أن نستعد له وأن توجه الفوائض المالية له.

أن الاستثمار والاستفادة من الفوائض المالية لتنمية مواردنا واقتصادنا أمر حتمي وضروري، كما يجب أن نعمل على التنويع فهناك استثمار صناعي أو تجاري أو زراعي أو عقاري سواء بداخل الكويت أو خارجها وهناك الاستثمار بالموارد البشرية بحيث يصرف لتنمية وتطوير إمكانيات وقدرات الشباب الكويتي أو يتم توجيه الفوائض نحو مشاريع رأسمالية تخص الصحة والإسكان والتعليم فهذه ثلاثية يحتاجها أهل الكويت صغيرهم وكبيرهم فقيرهم وغنيهم وبها تقاس تقدم الأمم وتطورها.

حتى نحقق هذه الاستثمارات على السلطتين التنفيذية والتشريعية ترجمة التعاون والتنسيق المطلوب بينهم إلى أفعال، وأن يكون القرار مبني على جوانب فنية أكثر منها سياسية وبهدف تحقيق مصلحة عامة دون مصلحة شخصية أو فردية.

ولكي تستفيد الدولة من هذه الفوائض المالية على المعنيين بالسلطتين إنجاز المطلوب منهم فهناك العديد من القوانين والأنظمة التي تحتاج إلى إقرار وتنفيذ مثل:

- قانون الضريبة، قانون الشركات، قانون مزاولة مهنة مراقبي الحسابات، قانون التعاون.
- اعتماد الحسابات الختامية للدولة والمعلقة منذ عدة سنوات مالية.
- اعتماد القوانين الخاصة بالاعتمادات الإضافية المطلوبة لتغطية المبالغ المدفوعة والمستحقة الدفع منذ عدة سنوات مالية سابقة.
- متابعة تحصيل الإيرادات المستحقة على الشركات والأفراد وعدم التفريط بأية مبالغ مستحقة للخزانة العامة.

- إعادة النظر ببعض القوانين المطبقة نتيجة التطبيق العملي ومدى الاستفادة منها مثل قانون الكشف عن العمولات.

- فإذا تحققت مثل هذه القوانين وأنجزت ستنمو إيراداتنا وتتنوع وسيتطور اقتصادنا الوطني ونكون نجحنا في تحقيق فوائض مالية واستفدنا منها بشكل أفضل.

محطات مالية سريعة...

- جهاز خدمة المواطن من الأجهزة الناجحة ويعمل بصمت وجد واجتهاد وكذلك ما يقوم به ديوان المحاسبة من دور في الرقابة المالية، لذا لا بد من التعاون بين ديوان المحاسبة وجهاز خدمة المواطن لتحقيق تحسين أداء الجهات الحكومية باستخدام الموارد والإمكانيات المتاحة بكفاءة وفعالية.

- ضرورة إقرار البدلات والعلاوات التشجيعية للمحاسبين نظير قيامهم بعملهم الفني والمهني المضني وأسوة بالمهن الفنية الأخرى كالطبيب والمهندس.

- زيادة التعاون بين جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ووزارة التجارة والصناعة في وضع أسس علمية وعملية للرقي بمهنة مراقبي الحسابات ورفع مستوى جودة أداء مكاتب التدقيق لما لهم من دور كبير في حفظ الاقتصاد الوطني.

وفق معايير مهنية دولية تم اختيار أحد الكوادر المهنية الكويتية من أعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية نائباً لرئيس مجلس إدارة المجمع الأمريكي للبحوث المالية والإدارية

من مجموع ٥٠ مرشحاً مهنياً من مختلف دول العالم تم اختيار **الدكتور/ إياد عبدالله الرشيد** نائباً لرئيس مجلس إدارة المجمع الأمريكي للبحوث المالية والإدارية عن الشرق الأوسط وآسيا، وقد يتم هذا الاختيار وفق العديد من المعايير العلمية والمهنية التي تم اشتراطها في المرشح لهذا المنصب، بصفته من الكوادر الكويتية المؤهلة علمياً ومهنياً حيث أنه حاصل على أكثر من (١٥) شهادة زمالة مهنية دولية من الولايات المتحدة الأمريكية بالاضافة إلى درجتي الماجستير والدكتوراه.

وجدير بالذكر بان المجمع الأمريكي للبحوث المالية والإدارية يقوم بمنح شهادات الزمالة المهنية لمن يجتاز الاختبارات المخصصة لذلك للراغبين على مستوى أنحاء العالم، حيث تؤهل تلك الشهادات المهنية الدولية الحاصل عليها بالخبرات المهنية المتخصصة في جميع المجالات المالية والإدارية والاستثمارية بالإضافة إلى العديد من التخصصات التي يتطلبها سوق العمل ليس في دولة الكويت فقط بل في منطقة الشرق الأوسط ككل مما يؤدي إلى رفع مستوى وخبرة وكفاءة القائمين على المهنة سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، ولهذا الأمر أهميته القصوى حيث إن الكويت مقبلة على ثورة اقتصادية عارمة من خلال تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وبالتالي يتطلب ذلك العديد من الكفاءات ذات القدرات الفائقة في سوق العمل، خاصة وأنه ينتظر أن يكون هناك مستقبل اقتصادي مشرق على منطقة الشرق الأوسط من خلال الأسس والمعايير الاقتصادية الهامة ومن أهمها عملية العرض والطلب في سوق العمل، لذلك يجب على الفرد بصفته أهم مورد من موارد العمل والإنتاج أن يكون على أهبة الاستعداد لمواجهة المتطلبات العلمية والمهنية لاحتياجات سوق العمل لكي يعظم استفادته المهنية والقدرة على تحمل المسئوليات الأكبر ومن ثم الاستفادة من الطفرة الاقتصادية بزيادة دخله ورفع مستوى معيشته وتحقيق ذاته.

إشهار الجمعيات

إلـــى متـــى..؟!*

محمد حمود الهاجري

لا شك في أن الحرية بإشهار الجمعيات مطلب ديموقراطي، يتيح لأي مجموعة أن تعبر عن ارادتها وتجمع أعضاءها، وتنشر أفكارها وتدافع عنها.. ومع الضوابط المقترحة من الحكومة بقبول الاشهار التي أهمها العدد، عدم وجود نشاط مشابه، التمويل الذاتي، وتوقف الدعم الحكومي المادي لأي منها، يصبح المجال والفرصة ضيقة لحصول طالبي اشهار الجمعيات والنقابات الجديدة على الموافقة.

إلا أن التساؤل الذي يقفز أمام تلك الضوابط هو: ما آلية الرقابة على تلك الجمعيات، وهل هناك نظام أساسي ولائحة داخلية موحدة قياسية تتلافى سلبيات الوضع الحالي للجمعيات القائمة؟وابسط مثال عليها أن عدم توافر نصاب انعقاد الجمعية العمومية للمرة الأولى يحل بالتأجيل وعقدها بحضور ١٠ أعضاء فقط، وهذا المثال بلا شك يؤكد بصورة قاطعة أن مثل هذه الجمعيات يجب ألا يكون لها وجود لسبب جوهري هو عدم اهتمام الاعضاء بنشاطها، وبالتالي ليس هناك مبرر لاستمرارها، فالاصل ليس توقيع الطلب فقط.

هذا من ناحية، أما من الناحية الأخرى فالتساؤل القائم حول من يقوم بتمحيص الطلبات

* جريدة القبس (العدد ١١٢١٠ - اغسطس ٢٠٠٤)

ومدى جدية أعضائها والحاجة إليها، وماهي خبرات ومؤهلات القائمين على تلك المهمة قبل العرض على مجلس الوزراء؟

وللتدليل على احتمال وقوع الخلل، هو تقدم مجموعة من مراقبي الحسابات بطلب اشهار نقابة أو اتحاد لهم، وفي ذلك غرابة لوجود جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية المشهرة سنة ١٩٧٣، فما الغرض من هذا الانسلاخ عن الجمعية القائمة وفي هذا الوقت؟ وإذا كان هناك قصور في ادائها من الناحية المهنية كما يدعون. فأين طالبو الانسلاخ وهم أعضاء فى الجمعية القائمة من ممارسة دورهم ونشاطهم من خلالها؟

حسبما يحدده النظام الأساسي واللائحة التي استحدثت في طياتها تشكيل لجنة مراقبي الحسابات، حيث منحتها اللائحة اسوة ببقية اللجان «أن قراراتها نافذة في حدود الاختصاصات التي يحددها مجلس الادارة على أن تعرض اعمالها على المجلس للتصديق عليها فقط».

فهل بادر أي من اولئك بالمشاركة في اللجنة واصطدم بتعنت مجلس الادارة أمام قرارتها العادلة، أم أن الأمر ليس إلا محاولة للحصول على مناصب يستفيد منها شخص أو اثنان على حساب الآخرين وتضيع معه حقوق الأغلبية؟!

هناك قنوات عديدة لتحقيق الأهداف المعلنة لإشهار بعض الجمعيات الجديدة، سواء بالعمل ضمن الجمعيات القائمة حالياً وتوجيه أعمالها وأنشطتها نحو الأهداف المطلوبة بممارسة الرقابة والتوجيه، بحكم كونهم أعضاء الجمعية العمومية، لهم الحق كل الحق في مساءلة القائمين على الجمعية، وما الذي يمنع هذه المجموعة من توقيع عريضة بكل آمالهم وطموحاتهم من الجمعية، والتوجه بها إلى مجلس الإدارة، لبحث ومناقشة هذه الأعمال قبل الدخول مباشرة بما يشبه قضايا الخلع في المحاكم المصرية.

أما الأهداف المبطنة لطالبي أشهار الجمعيات الجديدة، سواء لمثالنا عن مراقبي الحسابات أو غيرهم فنقول سيكتشف الموقعون على الطلب مجاملة أو تطييب خاطر سوء النية المبطن لدى البعض، متى بدأت الجمعية المشهرة أعمالها، لكن ما موقف الجهة المانحة للترخيص إذا وقعت الفأس بالرأس وتبين زيف مبررات الطلب، وعلى الأخص المنسلخة عن جمعية قائمة؟ هذا هو الخلل الذي يجب أن يتداركه وزير الشؤون الاجتماعية والعمل.

النهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة بدولة الكويت

ملخص البحث :

تسعى هذه الدراسة للتعرف على أبرز المعوقات التي تواجه مهنة مراقبة الحسابات بدولة الكويت وسبل التغلب عليها وزيادة كفاءة مكاتب التدقيق نحو تطوير المهنة. فيمكن من خلال الوقوف على آراء أعضاء المهنة بالدولة تحديد سبل النهوض بالمهنة والارتقاء بها لتكون بمصاف مثيلاتها في الدول الصناعية. ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبانه وزعت على جميع مكاتب التدقيق بالكويت وعددها (٣٢) مكتب، حيث بلغت نسبة الاستجابة١٣, ٧٨٪ ، وقد أجريت عدد من الاختبارات الإحصائية المعنوية وصولا للنتائج.

وقد تبين من خلال نتائج الدراسة بأن أبرز مشاكل المهنة تتمثل في عدم وجود ميثاق شرفى للمهنة وغياب الالتزام القانوني بضوابط ومعايير المهنة، غياب الدور المهني لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، غياب القواعد المنظمة للسلوك المهني، علاوة على عدد من المشاكل التي تواجه مزاولي المهنة كالنظرة السطحية الشائعة في المجتمع عن دور مراقب الحسابات. وتنتهي الدراسة ببيان أهم السبل الكفيلة بالقضاء على تلك المشاكل والنهوض بالمهنة كضرورة تبني ميثاق شرفي للمهنة ودور أكبر لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وزيادة تأهيل المنتسبين للمهنة.

ا.د. وائل إبراهيم الراشد

قسم المحاسبة - كلية العلوم الإدارية
جامعة الكويت

مشكلة البحث وأهدافه:

شهدت دولة الكويت خلال العقود الأربعة الماضية تطورا كبيرا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وغيرها من المجالات، ويرجع هذا التطور إلى تبني الحكومة خطط تنموية طويلة الأجل تهدف إلى زيادة الدخل القومي ورفع الكفاءة الإنتاجية ومستوى المعيشة. وصاحب ذلك زيادة ملحوظة في الإنفاق الحكومي على هذه المجالات وإدخال تعديلات هامة في استراتيجية التخطيط الاقتصادي للبلاد، من حيث ترشيد الإنفاق ومحاربة الإسراف بشتى الوسائل في جميع قطاعات الاقتصاد القومي، في مواجهة العجز في الإيراد النفطي نتيجة انخفاض أسعاره وعوائده، ومن حيث زيادة الموارد المالية الأخرى المتاحة، وكيفية استخدامها بشكل اقتصادي يحقق أكبر عائد ممكن بأقل تكاليف ممكنة، الأمر الذي أدى إلى زيادة أهمية الدور الذي تلعبه مهنة المحاسبة والمراجعة في المساعدة على تحقيق التنمية الاقتصاذية بالدولة عن طريق الرقابة الفعالة على الخطط الاقتصادية والاجتماعية، وما توفره من بيانات ومعلومات تساهم في وضع هذه الخطط على مستوى القطاع العام والخاص ومتابعتها والرقابة عليها وتقييم أدائها (أيوب ١٩٩٧، الحمود وآخرون ١٩٩٨).

واعترافا بأهمية هذا الدور لمهنة

المحاسبة والمراجعة فقد صدرت التشريعات وتعديلاتها خلال الفترة ما بين ١٩٦٠-١٩٨١ لتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بدولة الكويت (شعيب، ١٩٩٥) عن طريق وضع الأحكام والقواعد التي تحدد مؤهلات مراقبي الحسابات والشروط اللازمة لمزاولتهم هذه المهنة والتي تتناسب مع مسئولياتهم وقيامهم بأداء مهامهم خير قيام، وكذلك القواعد التي تنظم أصول الترخيص لهم وتسجيلها في سجل مراقبي الحسابات وتحدد حقوقهم وواجباتهم والجزاءات المترتبة على مخالفتهم لها وكل ما يتصل بذلك من أحكام تؤمن تحقيق الأهداف المطلوبة من أعمال المراجعة التي يمارسونها. هذا بالإضافة إلى القرارات التي صدرت لتحديد أسس وأساليب ملزمة لهم في تحديد البيانات المحاسبية التي يجب إظهارها في القوائم المالية للشركات الكويتية بناءا على المبادئ المحاسبية الواردة في هذه القرارات والتي تناسب جميع الأطراف المستفيدة منها (الكويت اليوم ١٩٨٦)، وبالرغم من أن التشريعات والقرارات المذكورة ربما كانت ملائمة خلال الفترة الماضية إلا أنه في ظل التطورات السريعة التي يشهدها عالمنا المعاصر في جميع المجالات خاصة المجالات الاقتصادية والمحاسبية، لم تعد هذه التشريعات والقرارات كافية لمواجهة التغييرات المهنية في ظل النظام العالمي الجديد (المحاسب القانوني العربي، ١٩٩٩)

وقد أكد كثير من الكتاب المهتمين بتنظيم مهنة المحاسبة في العالم العربي على ضرورة تطوير هذه المهنة (عطية ٢٠٠٠، عبدالله ١٩٩٦،دهمش ١٩٩٩، عبدالرحيم وجمعة ١٩٨٩، فايد ٢٠٠٠، والحمود ١٩٩٨) وكذا على المستوى الدولي (Linowes,1991;Markell 1995; Willomtt,1999; Perry, 2000; Lee,1994; Giacomino,1994; Eynon, etal 1996)

ولا شك أن عملية تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة وتنظيمها في أي دولة متقدمة أو نامية مثل دولة الكويت لابد وأن تبدأ بالتعرف على المستوى الذي وصلت إليه المهنة ومن ثم التعرف على المصاعب التي تواجه القائمين على أدائها والتي قد تنعكس آثارها على أداء المحاسب القانوني بشكل خاص وعلى المهنة بشكل عام (المجمع العربي للمحاسبين، ١٩٩٩).

وعليه فأن هذا البحث يهدف إلى المساهمة في عملية تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة عن طريق التعرف على الصعوبات والمصاعب التي يواجهها مراقبو الحسابات في عملهم بدولة الكويت ودرجة أهميتها وتأثيرها على تنظيم المهنة وتطويرها. ومن ثم الخروج بتوصيات لمحاولة حلها من خلال إطار عام يأخذ في الاعتبار جميع ظروف وأوضاع ومفاهيم المجتمع الكويتي، مما يؤدي إلى رفع مستوى المهنة وزيادة فعاليتها ويزيد الثقة في البيانات والمعلومات المحاسبية.

أهمية البحث:

لاشك أن دراسة الصعوبات التي يواجهها مراقبو الحسابات بدولة الكويت تتبع من أهمية المحاسبة ودورها الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق مساعدتها في التوزيع الكفء للموارد المالية المتاحة، لذلك ترجع أهمية هذا البحث إلى الأسباب التالية:

أولا: من الناحية العملية أو التطبيقية سوف يساهم هذا البحث في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة بدولة الكويت وذلك من خلال:

أ- التعرف على المصاعب التي يواجهها مراقبو الحسابات في مجال عملهم أو من خلال القوانين المنظمة للمهنة أو من خلال أي مصدر آخر مع تحديد درجة أهميتها مما يساعد في لفت انتباه الجهات المعنية المنظمة للمهنة (مثل جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، وزارة التجارة) والجهات ذات الصلة بها (كالجامعة والبنك المركزي والبورصة) إلى هذه المصاعب ومحاولة اتخاذ الإجراءات الملائمة والمناسبة لحلها مما سيكون لذلك من أثر فعال على عمل مراقب الحسابات ومستخدمي المعلومات المحاسبية المنشورة مستقبلاً.

ب- التعرف على الصعوبات والعقبات التي تواجه سوق العمل المهني مما يساعد القائمين على تنظيم المهنة على تنمية الوعي لدى القائمين بمزاولة المهنة بأهمية المهنة وأثرها الفعال في خدمة مستخدمي وقارئي التقارير والبيانات المحاسبية المنشورة وبالتالي دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ثانيا: من الناحية الأكاديمية سوف يعمل هذا البحث على إثراء المكتبة العربية عامة والمكتبة الكويتية خاصة، حيث لوحظ إفتقارها لهذا النوع من البحوث التطبيقية إلى درجة أنه يعد الأول من نوعه في دولة الكويت.

نطاق البحث:

يتناول هذا البحث المصاعب التي يواجهها مراقبو الحسابات في دولة الكويت في عملهم من وجهة نظرهم وليس من وجهة نظر عملائهم أو الجهات الرسمية المنظمة للمهنة. لذلك اقتصر البحث على استطلاع وجهة نظر أعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الممارسين فقط. هذا بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تتعلق بالمصاعب المتعلقة بالمهنة وليست المصاعب المتعلقة بظروف أو بيئة العمل في مكاتب المحاسبة والمراجعة بالدولة.

الدراسات السابقة:

تعرضت الدراسات الميدانية السابقة ذات العلاقة لمصاعب مراقبي الحسابات بشكل مباشر أو غير مباشر، فقد أجمعت كثير من هذه الدراسات على وجود كثير من المصاعب ولكنها لم تتناول الموضوع من كافة جوانبه، كما أنها لم تتمكن من تصنيف هذه المصاعب حسب درجة أهميتها، والتعرف على أسبابها وطرق علاجها، وتشترك معظم الدراسات في استخدام أسلوب علمي يتمثل في الاعتماد على أسلوب الاستبيان والاختبارات الإحصائية للنتائج.

فقد قام (عبدالله، ١٩٩٦) بدراسة تحليلية حول مهنة مراجعة الحسابات في كل من الأردن والكويت ركز فيها على مقارنة القوانين المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة في كلا الدولتين من حيث شروط مزاولة المهنة وتعيين مراقب الحسابات وتعدد المحاسبين وتحديد الأتعاب وقواعد السلوك المهني وحقوق وواجبات ومسئوليات المراجع. وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة أن يكون الترخيص لمزاولة مهنة المحاسبة من جهة مهنية لا حكومية، بالإضافة إلى ضرورة وضع دستور أخلاقي للمهنة، والالتزام بقواعد ومعايير مراجعة متعارف عليها.

كما أعد (Willnott,1999) دراسة تحليلية تتعلق بفحص التطور التاريخي للاتجاهات الأكادمية والتشريعية لتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في إنجلترا منذ ١٨٥٤ وحتى ١٩٨٥، وقد كشفت الدراسة عن أهم الجوانب الاجتماعية والسياسية التي يمكن أن تؤثر على المهنة بشكل مباشر أو غير مباشر هذا بالإضافة إلى المصاعب التي تواجهها المهنة من الحكومة ومن قبل مراقبي الحسابات أثناء ممارستهم لهذه المهنة.

وقد تناولت دراسة (Perry, 2000) العلاقة بين الجوانب الاقتصادية وتطور مهنة المحاسبة في كل من جنوب افريقيا، السعودية، سنغافورة، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة هامة مؤداها أن التطور الاقتصادي والسياسي يؤثر بشكل مباشر على وضع مهنة المحاسبة والمراجعة بهذه الدولة ويعرضها إلى صعوبات وعقبات ومصاعب تؤدي إلى عدم تقدمها وتطورها.

وفي دراسة ميدانية متخصصة قام بها (دهمش ١٩٩٩) حول واقع مهنة تدقيق الحسابات في الأردن توصل إلى مجموعة من المصاعب التي يواجهها مراقبي الحسابات في الأردن أهمها المنافسة الداخلية بين مراقبي الحسابات، عدم وجود وعي كامل من قبل مراقبي الحسابات بأخلاقيات المهنة وبأهمية استقلال مراقبي الحسابات، تأثير إدارة المنشأة محل المراجعة على استقلالية المراجع، عدم توفير الإدارة للمعلومات الضرورية لعمل مراقب الحسابات، عدم كفاية تأهيل مراقب الحسابات، عدم تطبيق كل مبادئ المحاسبة المتعارف عليها عند إعداد القوائم المالية، وعدم الالتزام بالمبادئ والمعايير المحاسبية ومعايير المراجعة الدولية.

هذا ويلاحظ أن الباحث قد اهتم بالمصاعب التي يمكن أن يواجهها مراقب الحسابات مع إدارة المنشأة ولكنه لم يهتم بالمصاعب التي يمكن أن يواجهها في علاقته مع جمعية مراقبي الحسابات أو المصاعب التي يمكن أن تنشأ بسبب نقص في النصوص التشريعية ذات الصيغة المحاسبية والضريبية. ومن جهة أخرى فإن الباحث لم يبين درجة أهمية هذه المصاعب حيث أن ترتيب المصاعب حسب درجة أهميتها من شأنه تسليط الضوء على المصاعب التي هي بحاجة إلى معالجة أسرع.

ولقد قام (الحمود وآخرون، ١٩٩٨) بدراسة ميدانية واسعة عن مهنة التدقيق في الأردن، حيث تناولت المصاعب التي يواجهها المدققين بشكل تفصيلي وأسبابها وطرق علاجها ودرجة أهميتها . ولقد توصلت الدراسة إلى نتيجة هامة مؤداها أن مدققي الحسابات في الأردن يواجهون العديد من المصاعب ومعظمها يتعلق بالقوانين المنظمة للمهنة وجمعية مدققي الحسابات والعملاء. أما أكثر هذه المصاعب أهمية من وجهة نظر المدققين فتتمثل في عدم وجود قواعد محددة للسلوك المهني، ضعف نظم الرقابة الداخلية لدى الشركات المدققة، عدم تناسب أتعاب المدققين مع حجم مسئولياتهم التي فرضها القانون، عدم وعي المدققين بأخلاقيات المهنة وماهية استقلال المدقق، عدم كفاية تمثيل المدققين الممارسين في محل مهنة تدقيق الحسابات، وعدم تبني معايير محاسبية ومعايير تدقيق خاصة بالبيئة الأردنية، علاوة على تدني مستوي الثقة بين المدققين ودائرة ضريبة الدخل. هذا ولم تبين الدراسة درجة الارتباط بين المصاعب المختلفة وخصائص المستجيبين.

وفي عمان قام (العيسى، ٢٠٠٠) بدراسة ميدانية من خلال استطلاع آراء الوسطاء في سوق عمان المالي حول أهمية تقارير الشركات المساهمة المالية للمستثمرين ومدى كفاية المعلومات التي تتضمنها. وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة هامة مؤداها أن التقارير المالية هامة للمستثمرين ولكن المعلومات المنشورة فيها غير كافية.

وفي اليمن قام (فايد، ٢٠٠٠) بإجراء دراسة تحليلية لمعايير المراجعة الملائمة للممارسة المهنية في اليمن في ظل ما أصدرته لجنة معايير المراجعة الدولية. ولقد كشفت هذه الدراسة عن مصاعب مهمة تواجه مهنة المحاسب والمراجعة باليمن وتحد من تطورها بصورة جدية وسريعة. وتتمثل هذه المصاعب في قصور التشريعات اليمنية في تحديد مسئولية مراقب الحسابات المهنية، وغياب قواعد ومعايير المهنة الملزمة والجهات التنظيمية، علاوة على عدم وجود برامج تدريب كافية للتعرف على أحدث ما وصلت إليه نظم المحاسبة والمراجعة وغيرها من العلوم المتصلة بعمل مراقب الحسابات. هذا ولم تبين الدراسة درجة أهمية هذه المصاعب ودرجة ارتباطها ببعضها البعض وأثر ذلك على تنظيم وتطوير المهنة.

وقد تناول (شعيب ١٩٩٥) تنظيم الإفصاح عن المعلومات المالية بدولة الكويت ولم يتعرض بشكل مباشر إلى المصاعب التي تواجه مراقبي الحسابات في الكويت إلا أن نتائج دراسته دلت على ضرورة التوسع في الإفصاح عن المعلومات المالية في الكويت وخاصة بعد ما أصاب الشركات العامة والخاصة نتيجة انهيار سوق الكويت للأوراق المالية عام ١٩٨٢. وهذه النتيجة بحد ذاتها تعتبر مشكلة تتعلق بالمهنة ويرجع ذلك حسب هذه الدراسة إلى النقص في التشريعات حول القواعد والمواصفات التي يجب أن تتوافر في الإفصاح، وإلى عدم كفاية المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية والنقص في الأسس المحاسبية المتعلقة بإعداد هذه التقارير.

وقد ركزت دراسة (Helps, 2000) على مفهوم آداب وسلوك المهنة وعلاقتها بالتعليم والتدريب كاحد المصاعب الأساسية التي تحد من تطور مهنة المحاسبة، حيث خلصت الدراسة إلى ضرورة وجود وعي كامل لدى مراقبي الحسابات بأخلاقيات المهنة وذلك من خلال مقررة تعليمي يجب إعطاءه لطلاب مجمع المحاسبين الإداريين القانونيين (CIMA)، هذا بالإضافة إلى البرامج التدريبية الأولية التي تعطي لطالب الترخيص قبل البدء في ممارسة المهنة، هذه الخطوات ستكون ضرورية لتطوير المهارات وأخلاقيات المهنة مستقبلاً.

وتناولت أيضاً دراسة (Lee, 1994) مصاعب المهنة المتعلقة بمراقبي الحسابات أنفسهم من زوايا مختلفة كالعلاقة مع الإدارة من جهة والمساهمين من جهة أخرى، والعلاقة مع العملاء على الإطلاق. أما دراسة (Friedlander, 1995) فقد دلت على عدم كفاية الدورات التدريبية المتقدمة والمتنوعة للمحاسبين على اختلاف مستوياتهم وبالذات فيما يتعلق بقواعد السلوك المهني.

وفي استطلاع ميداني قام به (Eynon et al, 1996) لعينة مكونة من ١٦٧ محاسب قانوني بأمريكا حول مدى وعي المدققين بأخلاقيات المهنة من خلال برامج التدريب والتعليم المختلفة. توصل إلى مشكلة كبيرة يواجهها المدققون ألا وهي عدم وجود وعي كامل من قبل كثير من المدققين تجاه أخلاقيات المهنة وعدم اتباعهم قواعد السلوك المهني عند اتخاذ القرارات، حيث كشفت الدراسة أن ٢٥٪ من المستجيبين فقط حصلوا على مقرر السلوكيات في كلياتهم وان ثلث المستجيبين درسوا أخلاقيات مهنة المحاسبة خلال مقررات مهنة المحاسبة بالجامعات. وأن أكثر من ٥٠٪ من المستجيبين اعتبروا أن اتباع قواعد السلوك المهني عند اتخاذ القرار شيء يجب أخذه في الاعتبار وأن ٦٩٪ منهم اعتبروا أنفسهم متخذي قرارات ذات سلوك مهني عالي، وان ٦٢٪ نظروا إلى المهنة وسلوكها شيء واحد.

كما قام (Chenok 1995) بدراسة تحليلية حول التحديات التي يواجهها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي خلال خمسة عشر عاماً والمتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة، وقد توصلت الدراسة إلى أن المصاعب والتحديات التي تواجه المحاسبين المهنيين تتلخص في المنافسة من داخل المهنة وخارجها، والتعقيد في عرض المعلومات المترتبة على التغيرات في النصوص القانونية وخاصة قانون الضرائب من جهة، والتغيرات في الشكل العام للموارد البشرية العاملة في المهنة من جهة أخرى. وقد أوصت تلك الدراسات بضرورة تطوير التعليم المحاسبي المصاحب لرفع أداء المدققين بالتدريب المستمر، مع تطوير الخدمات الخاصة المتعلقة بالمهنة، علاوة على تبني معايير ملائمة للمهنة.

فرضيات البحث:

استناداً إلى نتائج الدراسات السابقة، يتجلى لنا أننا بصدد التحري عن صدق فرضيتين أساسيتين هما:

الفرضية الأولى:

يواجه مراقبي الحسابات بدولة الكويت في عملهم، صعوبات تتعلق بالقوانين المنظمة للمهنة، وبجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، وبالعملاء.

الفرضية الثانية:

تزيد تلك أهمية تلك الصعوبات عن المتوسط مقارنة بمثيلاتها من المهن في العالم.

أسلوب البحث:

لتحقيق هدف البحث وبناء على ما تم استعراضه من نتائج الدراسات السابقة والتي كانت لها أثر فعال على تصميم وطريقة وأسلوب البحث، فقد تم تصميم استبانة تتكون من أربعة أقسام للتعرف على المصاعب التي يواجهها مدققو الحسابات في الكويت وأسبابها وطرق علاجها، حيث يشتمل القسم الأول على بعض المعلومات العامة عن المدققين كالعمر والجنس والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة للشخص المستجيب. أما القسم الثاني فيتعلق بالمصاعب التي تواجه مدققي الحسابات وقد قسم إلى عدة أجزاء، الجزء الأول يتعلق بالمصاعب المتعلقة بالقوانين المنظمة للمهنة، أما الجزء الثاني فيتعلق بالمصاعب ذات العلاقة بجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، ويتعلق الثالث بمصاعب المدققين مع العملاء ثم تضمن الجزء الرابع مصاعب أخرى. أما القسم الثالث فيتعلق بالحلول المقترحة للمصاعب المختلفة. وقد اشتمل القسم الرابع من الاستبانة على أسئلة مفتوحة عن المصاعب أو الحلول المقترحة أو الملاحظات التي رغب المدققين في إضافتها حتى يفتح أمام المدققين المجال للإدلاء بآرائهم بحرية. وقد استخدم في القسم الثاني من الاستبانة بأجزائه الأربعة مقياس ليكرت المكون من خمس نقاط تتدرج من (٥) إلى (١) حيث يدل رقم (٥) على أن أهمية المشكلة كبيرة جداً بينما يدل رقم (١) على أن المشكلة أو الحل عديم الأهمية.

مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من المدققين المتخصصين الممارسين في دولة الكويت والذين يبلغ عددهم طبقاً لبيانات وزارة التجارة بتاريخ ٢٠٠١/١/٤ (٣٢) مكتب تدقيق، وقد تم إيصال الاستبانات عبر مراسل وبخطاب مسجل بعلم الوصول. وقد بلغ عدد الاستبانات التي وصلت للباحثين والمجاب عنها (٢٥) استبانة، أي ما نسبته ٧٨,١٪ من حجم مجتمع البحث وهي نسبة مرتفعة بالنسبة لحجم العينة في تخصصات العلوم الاجتماعية عادة. ويبين الجدول رقم (١) توزيع المستجيبين حسب السن. حيث يتضح أن أغلب من قام بتعبئة الاستبيان تتراوح أعمارهم فوق ٤٠ سنة، وقد بلغت نسبتهم ٧٩,٢٪ بينما ما نسبته ٢٠,٨٪ تتراوح أعمارهم ما بين ٣٠ إلى ٤٠ سنة.

جدول رقم (١)
توزيع المستجيبين حسب أعمارهم

العمر	العدد	النسبة	النسبة المجمعة
فوق ٤٠ سنة	٥	٢٠,٨	٢٠,٨
٣٠ - ٤٠ سنة	١٩	٧٩,٢	٪١٠٠
أقل من ٣٠ سنة	صفر	٪١٠٠	-
المجموع	٢٤	٪١٠٠	-

وقد تبين من الجدول رقم (٢) أن أكثر من نصف المدققين يحملون شهادة البكالوريوس أي ما نسبته ٥٤,٢٪ بينما بلغت نسبة الذين يحملون شهادة الماجستير والدكتوراه ٤,٢٪ ، ٣٣,٣٪ على التوالي، في حين نسبة الذين يحملون شهادة مهنية ٧,٣٪ فقط. كما تبين أن معظم المدققين متخصصين في المحاسبة حيث بلغت ٩٥,٧٪ وذلك كما يظهر بالجدول رقم (٣) وهذه تمثل نسبة مرتفعة ومؤثرة على نوعية الإجابة على هذا النوع من الاستبيان.

جدول رقم (٢)
توزيع المستجيبين حسب مؤهلاتهم العلمية

المؤهل العلمي	العدد	النسبة	النسبة المجمعة
الدكتوراه	٨	٣٣,٣	٣٣,٣
المؤهل المهني	٢	٨,٣	٤١,٦
الماجستير	١	٤,٢	٤٥,٨
البكالوريوس	١٣	٥٤,٢	٪١٠٠
المجموع	٢٤	٪١٠٠	-

جدول رقم (٣)
توزيع المستجيبين حسب تخصصهم العلمي

التخصص	العدد	النسبة
المحاسبة	٢٢	٩٥,٧
تخصصات الإدارة والاقتصاد الأخرى	١	٤,٣
المجموع	٢٣	٪١٠٠

ويبين الجدول رقم (٤) توزيع المستجيبين حسب خبراتهم العملية في مجال التدقيق. ويلاحظ من هذا الجدول أن أكثر من نصف المدققين لديهم خبرة تتراوح بين سبعة إلى أكثر من أربعة عشر سنة، حيث بلغت النسبة المجمعة لهم ٦٥,٢٪ بما يعطي مؤشراً أن المعلومات المجمعة عن طريق هؤلاء المدققين ذات دقة وتأثير فعال على نتائج الدراسة. بينما بلغت نسبة خبرات المدققين أقل من ثلاث ١٧,٤٪.

جدول رقم (٤)
توزيع المستجيبين حسب خبراتهم العملية في مجال التدقيق

سنوات الخبرة	العدد	النسبة	النسبة المجمعة
أكثر من ١٤ سنة	٦	٢٦,١	٢٦,١
١١ - ١٤ سنة	٣	١٣	٣٩,١
٧ - ١٠ سنة	٦	٢٦,١	٦٥,٢
٣ - ٦ سنوات	٤	١٧,٤	٨٢,٦
أقل من ٣ سنوات	٤	١٧,٤	٪١٠٠
المجموع	٢٣	٪١٠٠	-

ويبين الجدول رقم (٥) توزيع المستجيبين حسب الوظائف التي يشغلها مدققي الحسابات في مكاتب التدقيق، ويتضح من هذا الجدول أن أغلب من قام بتعبئة الاستبيان هم الشركاء المسؤولين ومدراء التدقيق ونوابهم، حيث بلغت النسبة المجمعة لهم ٨٥,٧٪ مما يعكس الثقة في المعلومات المجمعة والمقدمة في هذا الاستبيان.

جدول رقم (٥)
توزيع المستجيبين حسب الوظائف التي يشغلونها في مكاتب التدقيق

الوظيفة	العدد	النسبة	النسبة المجمعة
الشريك المسؤول	٨	٣٨,١	٣٨,١
مدير تدقيق	٧	٣٣,٣	٧١,٤
نائب مدير تدقيق	٣	١٤,٣	٨٥,٧
مدقق	٣	١٤,٣	٪١٠٠
المجموع	٢١	٪١٠٠	-

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف البحث تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

١ - التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لعرض سمات عينة البحث.

٢ - المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد درجة أهمية المصاعب التي تواجه مدققي الحسابات ومدى اتفاق المستجيبين حولها.

٣ - استخدام معامل الارتباط للتعرف على العلاقات بين الخصائص العينة وأهمية المصاعب المختلفة.

٤ - استخدام اختبار Sign لبيان فيما إذا كانت أهمية المصاعب تزيد عن ٣ والتي تعكس الحالة المتوسطة وذلك ضمن حدود مستوى درجات معنوية معينة.

لقد تم تحليل البيانات على الحاسب الآلي باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS - Windows 2000.

تحليل النتائج:

المصاعب التي تواجه مدققي الحسابات:

أ) المصاعب المتعلقة بالقوانين المنظمة للمهنة:

يبين الجدول رقم (٦) المصاعب التي يواجهها مدققو الحسابات في دولة الكويت والمتعلقة بالقوانين المنظمة للمهنة مرتبة تنازلياً حسب أهميتها طبقاً لمتوسطها الحسابي. كما يبين أيضاً نسبة المستجيبين تحت كل درجة من درجات الأهمية المعطاة للمشكلة بالإضافة إلى الانحراف المعياري للإجابات لكل مشكلة. كما يتبين من الجدول رقم (٦) أيضاً بأن جميع المصاعب المذكورة تبلغ أهميتها أكثر من المتوسط (٣) حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع هذه المصاعب أكثر من ٣، كما أن المتوسط الحسابي لكل من هذه المصاعب يزيد عن ضعف انحرافها المعياري، مما يدل على اتفاق المستجيبين إلى حد ما أو على قلة تباين آرائهم حول أهمية هذه المصاعب.

جدول رقم (٦)

مشاكل مدققي الحسابات المتعلقة بالقوانين المنظمة للمهنة مرتبة تنازلياً حسب أهميتها طبقاً لمتوسطها الحسابي

رقم	المشكلة	نسبة المستجيبين					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		كبيرة الأهمية	مهمة	متوسطة الأهمية	قليلة الأهمية	عديمة الأهمية		
١	عدم وجود معايير محاسبية متعارف عليها	٨٨	٤	٤	صفر	٤	٤,٧٢	٠,٨٩
٢	عدم إعطاء القانون للمدقق حق مناقشة عزله	٥٦	٤٠	٤	صفر	صفر	٤,٥٢	٠,٥٩
٣	عدم وجود عقوبات وضوابط تفصيلية في القانون تحكم العلاقات بين المدققين فيما يتعلق بممارسة المهنة	٦٠	٣٢	٨	صفر	صفر	٤,٥٢	٠,٦٥
٤	عدم اشتراط القانون لتأهيل وتدريب المدققين بشكل مستمر مما يؤهلهم للاستمرار في الترخيص	٦٠	٣٢	٤	٤	صفر	٤,٤٨	٠,٧٧
٥	غياب دور الجمعيات المهنية المنظمة للمهنة	٥٢	٤٠	٨	صفر	صفر	٤,٤٤	٠,٦٥
٦	عدم وجود معايير لتحديد أتعاب التدقيق	٧٦	٨	٤	٨	٤	٤,٤٤	١,١٦
٧	عدم وجود معايير تدقيق متعارف عليها	٤٠	٥٦	صفر	٤	صفر	٤,٣٢	٠,٦٩
٨	عدم اشتراط الخبرة في مجال التدقيق للراغبين في الترخيص للمهنة	٤٤	٤٠	١٢	٤	صفر	٤,٢٤	٠,٨٣
٩	الزام المدققين بالتفرغ لممارسة المهنة	٥٢,٢	٣٠,٤	٨,٧	٤,٣	٤,٣	٤,٢٢	١,٠٦
١٠	عدم الالتزام بالسلوك المهني من خلال القوانين والقرارات الحكومية المنظمة للمهنة	٥٢	٢٤	١٦	٨	صفر	٤,٢	١٠ -
١١	غموض القوانين المتعلقة بمهنة تدقيق الحسابات بالدولة	٤٤	٢٨	٢٨	صفر	صفر	٤,١٦	٠,٨٥
١٢	إعفاء المنشآت من غير الشركات المساهمة من إمساك حسابات مدققة	٣٦	٤٨	٨	٤	٤	٤,٠٨	١٠ -

أما أكثر المصاعب المتعلقة بالقوانين المنظمة للمهنة أهمية من وجهة نظر المدققين فقد كانت عدم وجود معايير محاسبية متعارف عليها حيث بلغ متوسطها الحسابي ٤,٧٢ من ٥ وانحرافها المعياري ٠,٨٩ فقط. ومما يدل على أهمية هذه المشكلة أن ٨٨٪ من المدققين المستجيبين أفادوا بان هذه المشكلة كبيرة الأهمية. وتتعلق هذه المشكلة بالمشكلة الثامنة وهي عدم وجود معايير تدقيق متعارف عليها "حيث حصلت على متوسط حسابي قدره ٤,٣٢ من ٥ حيث أفاد ٤٠٪ من المدققين بأنها كبيرة الأهمية بينما أفاد ٥٦٪ منهم بأنها مهمة. وليس من الغريب أن تكون هذه المصاعب عالية الأهمية بالنسبة للمدققين بسبب أهمية وجود معايير محاسبية وقواعد تدقيق متعارف عليها تناسب البيئة المحلية.

أما المشكلة الثانية من حيث الأهمية بالنسبة للمدققين فقد كانت عدم إعطاء القانون للمدقق حق مناقشة عزله. فرغم سيطرة مجالس الإدارة عادة على الأصوات في الجمعيات العامة إلا أن المدقق لم يعط حق مناقشة عزله في القانون الكويتي، وهذا ما أشار إليه عبدالله (١٩٩٦) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة ٤,٥٢ من ٥ وقد أفاد ٩٦٪ من المستجيبين بأن هذه المشكلة مهمة أو كبيرة الأهمية.

أما المشكلة الثالثة عدم وجود عقوبات وضوابط تفصيلية في القانون تحكم العلاقات بين المدققين فيما يتعلق بممارسة المهنة فقد بلغ متوسطها الحسابي ٤,٥٢ من ٥ حيث أفاد ٩٢٪ من المستجيبين بأن هذه المشكلة مهمة أو كبيرة الأهمية. ولهذا الأمر علاقة بمشكلة غموض القوانين المتعلقة بمهنة التدقيق في الدولة حيث بلغ متوسطها الحسابي ٤,١٦ من ٥٠ حيث أن القوانين المتعلقة بالمهنة جاءت عامة إلى حد ما ولم تعط تفاصيل حول المخالفات وعقوباتها وهذا ما أخذ على القانون الأردني أيضاً (انظر الحمود وآخرون ١٩٩٨). هذا ويمكن تفسير غموض القوانين المتعلقة بالمهنة من خلال المصاعب رقم ١ و٢و ٤و ٦ و٧و٨ المذكورة في جدول رقم (٦).

ورغم أهمية التعليم المهني المستمر للمدققين لمواكبة كل جديد فيما يتعلق بعملهم، إلا أن القانون الكويتي مثله مثل القوانين الأخرى بالدول العربية (الحمود وآخرون ١٩٩٨، فايد ٢٠٠٠) لم يشترط للاستمرار بترخيص المدققين الحصول على ساعات معينة من التأهيل والتدريب. لذلك فقد بلغ المتوسط الحسابي لمشكلة عدم اشتراط القانون للتأهيل المستمر ٤,٤٨ من ٥ حيث أكد ٦٠٪ من المدققين بأن هذه المشكلة كبيرة الأهمية.

أما مشكلة "عدم وجود معايير محددة لأتعاب التدقيق" فقد اعتبرها ٧٦٪ من المستجيبين مشكلة كبيرة الأهمية لعلاقتها بدخل المدققين. أما غياب دور الجمعيات المهنية المنظمة للمهنة في القانون الكويتي فسيتم التطرق إليها عند بحث المصاعب المتعلقة بالجمعية.

ولم تشترط المادة رقم (٢) من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١ الخبرة في مجال مراجعة الحسابات للمتقدمين للترخيص حيث اشترطت خبرة سبع أو خمس سنوات في ممارسة أعمال المحاسبة أو أعمال مراقبة الحسابات، وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة ٤,٢٤ من ٥ حيث أفاد ٨٤٪ من المستجيبين بأن هذه المشكلة مهمة أو كبيرة الأهمية.

أما مشكلة "إلزام المدققين بالتفرغ لممارسة المهنة"، حيث منع القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١ مراقب الحسابات أن يشتغل بأية مهنة أخرى تتعارض مع مهنة مراقب الحسابات وبوجه خاص الأعمال الاستشارية والخبرة غير المحاسبية ومسك الحسابات وإعداد الحسابات الختامية والميزانيات، فقد بلغ متوسطها الحسابي ٤,٢٢ من ٥ مما يعني أهمية هذه المشكلة للمدققين في الكويت وقد جاءت هذه المشكلة في أواخر المشكلات التي يواجهها المدققون في الأردن (الحمود وآخرون ١٩٩٨)، وقد يعود ذلك إلى رغبة الممارسين في الكويت في التنويع وممارسة أعمال متعددة من خلال مكتب التدقيق.

لقد أعفى القانون الكويتي والقانون الأردني الشركات غير المساهمة من إمساك حسابات مدققة حيث اعتبر ٨٤٪ من المستجيبين بأن هذه المشكلة مهمة أو كبيرة الأهمية حيث أن إلزام الشركات الأخرى بتدقيق حساباتها سيزيد من الطلب على خدمات المدققين وبالتالي زيادة إيراداتهم، وقد احتلت هذه المشكلة الترتيب الثاني في دراسة الحمود وآخرون (١٩٩٨) وهذا يؤكد ما توصل إليه سعادة (١٩٩٩) حيث ذكر أن ذلك يحد من انتشار المهنة وازدهارها ويعتبر أحد المعوقات التي تحول دون قيام المحاسبة بدورها في عملية التنمية. أما العيسى (٢٠٠٠) فقد طالب بتعديل مواد القوانين التي من شأنها ترسيخ مبدأ استقلالية وحياد المدقق عن طريق زيادة فرص العمل إمام المدققين.

ب - المصاعب المتعلقة بجمعية مدققي الحسابات:

يبين الجدول رقم (٧) المصاعب التي ويواجهها مدققو الحسابات في الكويت والمتعلقة بجمعية مدققي الحسابات مرتبة تنازلياً حسب أهميتها وذلك طبقاً لمتوسطها الحسابي. كما يبين نسبة المستجيبين تحت كل درجة من

درجات الأهمية المعطاة للمشكلة بالإضافة إلى الانحراف المعياري للإجابات لكل مشكلة.

ويظهر من الجدول رقم (٧) بأن جميع المصاعب المذكورة فيه والمتعلقة بجمعية مدققي الحسابات تبلغ أهميتها أكثر من المتوسط، حيث تراوح المتوسط الحسابي لهذه المصاعب بين ٤,٤٤ و ٣,٦٤ وكلها تزيد عن ٣ وقد بلغ الانحراف المعياري لكل مشكلة أقل من نصف متوسطها الحسابي.

وقد كانت أهم المصاعب التي يواجهها المدققون فيما يتعلق بالجمعية هي "عدم وجود قواعد محددة للسلوك المهني" حيث تهدف قواعد السلوك المهني التي تضعها الجمعيات المهنية عادة إلى رفع مستوى المهنة وزيادة ثقة الجمهور فيها ونشر روح التعاون بين أعضائها. ويبدو أن وضع قواعد للسلوك المهني هي على أساس سلم الأولويات بالنسبة للمدققين وذلك بسبب أهميتها وأهمية الأهداف التي تحققها حيث يبلغ متوسطها الحسابي ٤,٤٤ من ٥، هذا وقد أكد عبدالله (١٩٩٦)، ودهمش (١٩٨٩) إلى أهمية هذه المشكلة في الأردن. ويبدو أنه قد تم وضع مشروع ميثاق شرف المهنة لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ولم يتم تبنيه بعد.

جدول رقم (٧)

مشاكل متعلقة بجمعية مدققي الحسابات مرتبة تنازلياً حسب درجة أهميتها طبقاً لمتوسطها الحسابي

رقم	المشكلة	نسبة المستجيبين					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		كبيرة الأهمية	مهمة	متوسطة الأهمية	قليلة الأهمية	عديمة الأهمية		
١	عدم وجود قواعد محددة للسلوك المهني	٦٠	٣٢	٤	صفر	٤	٤,٤٤	٠,٩٢
٢	جمعية مدققي الحسابات مجردة من صلاحيات الترخيص والعقاب	٤٠	٤٨	١٢	صفر	صفر	٤,٢٨	٠,٦٨
٣	عدم إدراك بعض المدققين لأهمية الدور الذي تقوم به جمعية مدققي الحسابات	٢٨	٤٤	٢٠	٨	صفر	٣,٩٢	٠,٩١
٤	عدم تبني معايير محاسبية ومعايير تدقيق خاصة بالبيئة المحلية	٣٧,٥	٢٩,٢	٢٠,٨	٨,٣	٤,٢	٣,٨٨	١,١٥
٥	ضعف دور الجمعية في تطوير مستوى الكفاءة لدى أعضائها وتنمية وتوثيق روح التعاون بينهم ورعاية مصالحهم	١٢	٥٢	٢٤	١٢	صفر	٣,٦٤	٠,٨٦

أما المشكلة الثانية وهي أن "جمعية مدققي الحسابات مجردة من صلاحيات الترخيص والعقاب" فقد أشار إليها عبدالله (١٩٩٦) حينما أكد أن يكون الترخيص لمدققي الحسابات من جهة مهنية لا حكومية. كما ويواجه المدققون في الأردن هذه المشكلة حيث أفاد الحمود وآخرون (١٩٩٨) أن الجمعية هناك محرومة من صلاحيات ترخيص المدققين أو عقابهم إذا اقتضى الأمر، ومن المصاعب التي يواجهها المدققون "عدم إدراك بعض المدققين لأهمية الدور الذي تقوم به الجمعية" مما يؤثر على تعاونهم مع الجمعية وإدارتها حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المشكلة ٣,٩٢ .

أما أقل المصاعب أهمية بالنسبة للمدققين فقد كانت "ضعف دور الجمعية في تطوير مستوى الكفاءة لدى أعضائها وتنمية وتوثيق روح التعاون بينهم ورعاية مصالحهم" حيث حصلت على متوسط حسابي قدره ٣,٧٥ من ٥ ، حيث أفاد ١٢٪ فقط من المدققين بأن هذه المشكلة كبيرة الأهمية. وهذا يدل على أن الجمعية تقوم بدور لا بأس به في تطوير مؤهلات أعضائها وتنمية وتوثيق روح التعاون بينهم ورعاية مصالحهم. ولكن تحقيق المزيد من عقد الدورات وإصدار النشرات ورعاية مصالح الأعضاء

سيكون له أثر إيجابي أكبر على المهنة. وقد أضاف المستجيبون عدد آخر من الصعوبات المرتبطة بالجمعية كالبيروقراطية الإدارية، وعدم وجود اشتراكات ملزمة مع تضارب المصالح بالجمعية بين أعضائها.

ج - المصاعب المتعلقة بالعملاء:

يبين جدول رقم (٨) المصاعب التي يواجهها مدققو الحسابات في الكويت والتي تتعلق بالعملاء، مرتبة تنازلياً حسب أهميتها طبقاً لمتوسطها الحسابي. كما يبين الجدول نسبة المستجيبين لكل درجة من درجات الأهمية المعطاة لكل مشكلة بالإضافة إلى الانحراف المعياري للإجابات.

وكما يظهر من جدول رقم (٨) فإن جميع المصاعب المذكورة فيه والمتعلقة بالعملاء بلغ المتوسط الحسابي لدرجة أهميتها أكبر من المتوسط، كما بلغت متوسطاتها الحسابية أكثر من

جدول رقم (٨)

المشاكل المتعلقة بالعملاء مرتبة تنازلياً حسب درجة أهميتها طبقاً لمتوسطها الحسابي

رقم	المشكلة	نسبة المستجيبين					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		كبيرة الأهمية	مهمة	متوسطة الأهمية	قليلة الأهمية	عديمة الأهمية		
١	هناك نظرة عامة بأن الهدف الرئيسي من عملية التدقيق هو اكتشاف الأخطاء والغش	٧٢	١٦	٨	٤	صفر	٤,٥٦	٠,٨٢
٢	قيام بعض العملاء بالترويج لبعض مؤسسات تدقيق الحسابات	٥٢	٣٢	١٢	صفر	٤	٤,٢٨	٠,٩٨
٣	ضعف نظم الرقابة الداخلية لدى الشركات التي يقوم المدقق بتدقيق حساباتها	٤٨	٣٦	٨	٤	٤	٤,٢٠	١,٠٤
٤	عدم ملائمة أتعاب التدقيق مع حجم العمل في كثير من الأحيان	٣٦	٤٨	٤	١٢	صفر	٤,٠٨	٠,٩٥
٥	أتعاب المدققين لا تتناسب مع حجم المسؤوليات التي فرضها القانون	٤٠	٣٦	١٢	١٢	صفر	٤,٠٤	١,٠٢
٦	مماطلة العملاء في تحديد وتسديد قيمة أتعاب التدقيق	٣٦	٣٦	٢٤	صفر	٤	٤	١,٤-

ضعف انحرافها المعياري، حيث تراوحت هذه المتوسطات بين ٤ و ٤,٥٦ من ٥. ويظهر الجدول رقم (٨) بأن المشكلة الأولى التي يواجهها المدققون من المصاعب المتعلقة بالعملاء هي "أن هناك نظرة بأن الهدف الرئيسي من عملية التدقيق هو اكتشاف الأخطاء والغش"، ويمثل هذا أحد الاعتقادات الخاطئة عن مهنة التدقيق كما ذكر (Kell et la, 1999) حيث يتوقع مستخدمي القوائم المالية والعملاء خلو هذه القوائم من أي خطأ أو احتيال بعد تدقيقها، مما يزيد من توقعاتهم ويحمل المدققين أكثر من طاقاتهم (دهمش ١٩٩٧).

أما المشكلة الثانية من حيث الأهمية في هذه المجموعة فهي "قيام بعض العملاء بالترويج لبعض مكاتب تدقيق الحسابات" مما يعكس منافسة غير عادلة بين المدققين كما في المجموعة التالية من المصاعب حيث تبين أن مشكلة التنافس غير الشريف بين المدققين قد حصلت على متوسط حسابي قدره ٤,٣٣ من٥.

أما بخصوص مشكلة "ضعف نظم الرقابة الداخلية لدى العملاء" فيبين الجدول رقم (٨) بأن ٤٨٪ من المدققين يعتبرونها كبيرة الأهمية ويعتبرها ٣٦٪ منهم مهمة، حيث أن ضعف أنظمة الرقابة لدى العملاء يعني الحاجة إلى توسيع مدى الامتحانات الأساسية، مما قد يترتب عليه إنفاق تكاليف ووقت أكثر من قبل المدققين دون مقابل، وقد جاءت هذه المشكلة في المرتبة الأولى من المصاعب التي يواجهها المدققون الأردنيون ضمن هذه المجموعة، انظر الحمود وآخرون (١٩٩٨).

أما بقية هذه المصاعب في هذه المجموعة فقد تعلقت بأتعاب المدققين حيث تراوح المتوسط الحسابي لدرجة أهميتها بين ٤ و٤,٠٨ من ٥ مما يعني أهمية هذه المصاعب ولكنها جاءت في النهاية من حيث الأولوية. وقد أضاف المستجيبون صنفاً آخر من المصاعب المرتبطة بالعملاء كالحرص على أقل الأسعار بغض النظر عن الجودة والالتزام والشفافية، اضافة إلى عدم وجود الوعي الكافي تجاه المهنة الناتج عن تواضع مستوى التعليم والوعي العام بمتطلبات المهنة والأعراف المالية.

د - المصاعب الأخرى:

يبين الجدول رقم (٩) المصاعب الأخرى التي تواجه مدققي الحسابات في الكويت مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب درجة أهميتها طبقاً لمتوسطها الحسابي. كما يبين الجدول أدناه نسبة المستجيبين لكل درجة من درجات الأهمية بالإضافة إلى المتوسط الحسابي لدرجة أهمية المصاعب والانحراف المعياري لكل مشكلة.

لقد تراوح المتوسط الحسابي للمصاعب للمذكورة في الجدول رقم (٩) بين ٤,٨٠ و٣,٦٤ من ٥ حيث كانت أكبر المصاعب أهمية هي "رفض مقدري ضريبة الدخل للحسابات المدققة في كثير من الأحيان من غير مبرر" حيث بلغ المتوسط الحسابي لأهميتها ٤,٨٠ من ٥ (ويمثل المتوسط الحسابي لهذه المشكلة أكبر المتوسطات ليس في هذه المجموعة فحسب وإنما بين جميع المجموعات، كما يمثل انحرافها المعياري ٠,٥٠ أقل الانحرافات من بين جميع المصاعب مما يدل على أهمية هذه المشكلة واتفاق المدققين حول أهميتها، ويواجه المدققون في الأردن هذه المشكلة بشكل ملحوظ حيث حصلت على متوسط حسابي ٣,٣٩ من ٤ كما ورد في دراسة الحمود وآخرون (١٩٩٨)، وترتبط هذه المشكلة "بتدني مستوى الثقة بين المدققين ودائرة ضريبة الدخل" حيث حصلت على متوسط حسابي ٣,٨٨ من ٥.

جدول رقم (٩)

المشاكل الأخرى مرتبة تنازلياً حسب درجة أهميتها طبقاً لمتوسطها الحسابي

رقم	المشكلة	نسبة المستجيبين					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		كبيرة الأهمية	مهمة	متوسطة الأهمية	قليلة الأهمية	عديمة الأهمية		
١	رفض مقدري ضريبة الدخل للحسابات المدققة في كثير من الأحيان من غير مبرر	٨٤	١٢	٤	صفر	صفر	٤,٨٠	٠,٥٠
٢	التنافس غير الشريف بين المدققين	٦٢,٥	٢٠,٨	٨,٣	٤,٢	٤,٢	٤,٣٣	١,٠٩
٣	عدم وجود وعي كامل لدى المدققين والعملاء بأخلاقيات المهنة وحياد المدقق	٣٧,٥	٥٠	٤,٢	٤,٢	٤,١٣	٤	٠,٩٩
٤	تدني مستوى كفاءة محاسبي الشركات	٤٤	٣٦	١٢	٨	صفر	٤,١٦	٠,٩٤
٥	مستوى عناية الحكومة بالمهنة لا يتناسب مع ما تلاقيه المهن الأخرى كالطب والهندسة	٤٨	٢٨	١٢	١٢	صفر	٤,١٢	١,٠٥
٦	عدم وجود معاهد تدريبية للمدققين	٣٦	٤٤	١٦	صفر	٤	٤,٠٨	٠,٩٥
٧	عدم مواكبة بعض أعضاء المهنة للتطورات التقنية في استخدام الحاسوب ونظم المعلومات	٣٦	٣٦	٢٠	٨	صفر	٤	٠,٩٦
٨	تدني مستوى الثقة بين المدققين ودائرة ضريبة الدخل	٢٤	٤٤	٢٨	٤	صفر	٣,٨٨	٠,٨٣
٩	تزايد استعمال الحاسوب في المنشآت مما أدى إلى تعقيد عملية التدقيق وتزايد تكلفتها	٣٦	٢٨	٢٤	١٢	صفر	٣,٨٨	١,٠٥
١٠	عدم ارتباط الامتحان بمقومات الترخيص للمهنة	٢٠	٣٦	٣٢	١٢	صفر	٣,٦٤	٠,٩٥

أما المشكلة الثانية في هذه المجموعة فقد كانت "التنافس غير الشريف بين المدققين "حيث حصلت على متوسط حسابي ٤,٣٣ من ٥ وهي مرتبطة" بعدم وجود وعي كامل لدى المدققين والعملاء بأخلاقيات المهنة وحياد المدقق "حيث حصلت على متوسط حسابي قدره ٤,١٣ من ٥. ويرى الباحثان انه مما يساعد على تفاقم هذا النوع من المصاعب هو عدم وجود قواعد محددة للسلوك المهني. ومما يزيد من أهمية مشكلة التنافس غير الشريف بين المدققين علاقتها بأتعاب المدققين حيث أفاد دهمش (١٩٩٩) بان ٨٣٪ من المدققين رأوا بأن "هذه المشكلة أدت إلى انخفاض أتعاب التدقيق" مما قد يؤدي إلى انخفاض مستوى الخدمات المهنية.

أما المشكلة الرابعة "تدني مستوى كفاءة محاسبي الشركات" فلها علاقة بمشكلة "ضعف نظم الرقابة الداخلية لدى العملاء" وقد بلغ متوسطها الحسابي ٤,١٦ من ٥. ولا يخفى أهمية هذه المشكلة بالنسبة للمدققين إذ أن كفاءة المحاسبين وضعف نظم الرقابة ينعكس على مقدار الجهد والوقت الذي يحتاج المدقق لإنفاقه في عملية التدقيق.

ومن المصاعب الأخرى التي تواجه المدققين واعتبرت أهميتها أكبر من المتوسط هي أن مستوى عناية الحكومة بالمهنة لا يتناسب مع ما تلاقيه المهن الأخرى وقد فسر سعادة (١٩٩٩) بأن قلة العناية هذه تنعكس في الأردن، في عدم سماح الحكومة للمدققين بتشكيل نقابة بدل حرمان الجمعية من صلاحيات الترخيص للأعضاء وعدم وضع حدود دنيا للأتعاب. وهذا ما ينطبق على دولة الكويت أيضاً.

ومن المصاعب المتعلقة بالتأهيل والتي يعتقد المدققون بان أهميتها أكبر من المتوسط هي عدم وجود معاهد تدريبية للمدققين حيث أفاد ٨٠٪ من المدققين بأن هذه المشكلة مهمة أو كبيرة الأهمية. وقد أفاد دهمش (١٩٩٩) في دراسته عن الأردن بأن ٧٩٪ من المدققين يقولون بأن مكاتب التدقيق لا تعطي دورات كافية للعاملين الجدد فيها. ومن المصاعب المتعلقة بالتأهيل أيضاً "عدم مواكبة أعضاء المهنة للتطورات التقنية في استخدام الحاسوب ونظم المعلومات" و"تزايد استعمال الحاسوب في المنشآت" مما أدى إلى "تعقيد عملية التدقيق وتزايد تكلفتها"، و"عدم وجود منهاج محدد ومكتوب للمواد المطلوبة من المتقدمين للترخيص" حيث اعتبرت أهمية هذه المصاعب من قبل المدققين أكبر من المتوسط كما يتضح من جدول رقم (٩)، وقد أورد الحمود وآخرون (١٩٩٨) بأن هذه المصاعب يعاني منها المدققون بالأردن وقد عزى دهمش (١٩٩٩) المصاعب المتعلقة بالحاسوب إلى عدم الإلمام باستخدام الحاسوب بشكل ملائم.

أما أقل المصاعب أهمية بالنسبة للمدققين فقد كانت "عدم ارتباط الامتحان بمقومات الترخيص للمهنة" حيث بلغ المتوسط الحسابي لأهميتها ٣,٦٤ من ٥. وقد أضاف المستجيبون مصاعب أخرى كعدم وجود دعم حكومي مناسب للمهنة علاوة على عدم استخدام الحاسوب بصورة تتواكب ومتطلبات العصر.

نتائج اختبار Sign:

لقد تم استعمال اختبار Sign للتعرف على مستوى المعنوية التي يمكن عندها القول بأن الوسيط لأهمية كل مشكلة يزيد عن (٣) والتي تمثل المتوسط حيث تبين بأن هذا الوسيط لكل مشكلة من المصاعب التي وردت في الجداول من ٦-٩ تزيد على ٣ عند مستوى معنوية ١٪ أو أقل. مما يعني أن أهمية جميع المصاعب المذكورة تزيد عن المتوسط من وجهة نظر المدققين. أما درجة التفاوت بين هذه المصاعب فقد تم قياسها بواسطة المتوسط الحسابي حيث استعمل لترتيب هذه المصاعب حسب أهميتها كما في الجداول ٦ إلى ٩. وهذا الأمر يتماثل مع المنهجية المتبعة في دراسات سابقة (Johnson, 2000، غرايبة والنبر، 2000، دهمش، 1999 Linowes, 1991, Hiltner, 2000,).

مما سبق يتضح بأنه يمكن قبول الفرضية القائلة بأن المصاعب المذكورة التي يواجهها المدققون في دولة الكويت تزيد أهميتها عن المتوسط.

العلاقة بين خصائص المستجيبين وأهمية المصاعب التي يواجهونها:

يبين الجدول رقم (١٠) معاملات الارتباط ذات المعنوية الإحصائية بين خصائص مدققي الحسابات المستجيبين وبين أهمية المشكلات التي يواجهونها حيث يظهر من الجدول رقم (١٠) أن هناك علاقة ارتباط قوية بين شعور المدققين بمشكلة "رفض مقدري ضريبة الدخل للحسابات المدققة بشكل غير مبرر" وتخصصهم، فكلما زاد الابتعاد عن تخصص المحاسبة كلما قل الشعور بهذه المشكلة. أي أن الشعور بهذه المشكلة يكون أكبر إذا كان تخصص المستجيب في مجال المحاسبة. وقد يقلل من أهمية هذه النتيجة حقيقة أن واحد فقط من المستجيبين كان تخصصه ليس تخصص المحاسبة. ويبدو أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى ثقة ٩٩٪ بين مؤهلات المستجيبين

وشعورهم بأهمية كل من مشكلة "تدني مستوى كفاءة محاسبي الشركات" و"مشكلة عدم ارتباط الامتحان بمقومات الترخيص للمهنة" حيث كان عامل الارتباط ٠,٦٧٠٩ و ٠,٥٦٢٣ على التوالي، أي أنه كلما زاد مؤهل المدقق فإنه يشعر أكثر بأهمية تدني مستوى كفاءة محاسبي الشركات وعدم ارتباط الامتحان بمقومات الترخيص في المهنة.

جدول رقم (١٠)
معاملات الارتباط ذات المعنوية الإحصائية للعلاقة بين خصائص المستجيبين وأهمية المشاكل التي يواجهونها

المشاكل/الخصائص	العمر	الوظيفة	التخصص	المؤهل
رفض مقدري ضريبة الدخل للحسابات المدققة في كثير من الأحيان من غير مبرر			- ٠,٦٨٤٧	
تدني مستوى كفاءة محاسبي الشركات				٠,٦٧٠٩
ضعف دور الجمعية في تطوير مستوى الكفاءة لدى أعضائها وتنمية وتوثيق روح التعاون بينهم ورعاية مصالحهم	- ٠,٥٥٨٧	- ٠,٦٢٥١		
عدم ارتباط الامتحان بمقومات الترخيص للمهنة				٠,٥٦٢٣

كما يظهر أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية على مستوى ثقة ٩٩٪ بين أعمار المستجيبين ووظائفهم من جهة وضعف دور الجمعية في تطوير المهنة وأعضائها في الكويت من جهة أخرى حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ٠,٥٥٨٧- و ٠,٦٢٥١، على التوالي، أي أنه كلما زادت أعمار المستجيبين وارتفعت وظائفهم قل شعورهم بأهمية هذه المشكلة، مما يعني أن هناك دوراً لا بأس تقوم به الجمعية لتساهم في تطوير المهنة وتنمية روح التعاون بين أعضائها ورعاية مصالحهم. أما بقية المصاعب الأخرى فلم تظهر بينها وبين خصائص المدققين علاقات ذات دلالة إحصائية مما يعني أن الشعور بهذه المصاعب أو عدمه غير مرتبط بهذه الخصائص.

الخاتمة

إن مهمة تطوير مهنة تدقيق الحسابات في دولة الكويت تتطلب التعرف على مصاعب أعضاء هذه المهنة وأسبابها وطرق علاجها. وقد ظهر من خلال البحث أن مدققي الحسابات في الكويت يواجهون في عملهم مصاعب متعددة أبرزها:

- غياب دور الجمعيات المهنية المنظمة للمهنة.
- عدم وجود قواعد محددة للسلوك المهني.
- عدم وجود معايير محاسبية متعارف عليها.
- النظرة السطحية لدى العامة بأن الهدف الرئيسي من المراجعة هو اكتشاف الأخطاء والغش.
- عدم إعطاء القانون للمدقق حق مناقشة عزله.
- عدم وجود عقوبات وضوابط تفصيلية في القانون تحكم العلاقات بين المدققين فيما يتعلق بممارسة المهنة.
- عدم اشتراط القانون لتأهيل وتدريب المدققين بشكل مستمر مما يؤهلهم للاستمرار في الترخيص.
- التنافس غير الشريف بين المدققين.

وسعياً نحو تطوير الممارسة المهنية وتقدمها، يلزم العمل على تناول تلك المصاعب وحلها من خلال المقترحات التالية:

١ - تشكيل لجنة تختص بدراسات التشريعات القانونية التي تنظم مزاولة المهنة، وتعمل على التغلب على جميع أوجه القصور المذكورة آنفاً.

٢ - الاستمرار في تبني معايير المحاسبة والتدقيق الدولية المعتمدة حالياً من قبل وزارة التجارة مع مراعاة مراجعتها بشكل دوري لضمان اتساقها والبيئة الكويتية.

٣ - وضع وتبني قواعد محددة للسلوك المهني كميثاق شرفي بين المزاولين للمهنة من قبل الجمعية آخذين في الاعتبار قيم المجتمع الكويت الإسلامية والعربية.

٤ - وضع أسس لتحديد أتعاب المدققين تتناسب مع جهودهم ومسؤولياتهم.

٥ - زيادة الجرعة التدريسية بالمقررات ذات العلاقة بالمراجعة مثل الأساليب الإحصائية والكمية المتقدمة ونظم المعلومات المحاسبية والحاسب الآلي لطلبة قسم المحاسبة بجامعة الكويت.

٦ - إنشاء وحدة أو معهد متخصص لتدريب مدققي الحسابات بدولة الكويت مع تكثيف الدورات التأهيلية للراغبين في مزاولة المهنة.

المراجع العربية:

- الحمود، تركي وآخرون (١٩٩٨) المصاعب التي تواجه مدققي الحسابات في الأردن. مؤتة للبحوث والدراسات . المجلد السابع. العدد الرابع. ص ٩٧-١٢٢.

- العيسى، ياسين (٢٠٠٠) أهمية المعلومات المحاسبية ومدى توفرها في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في الأردن للمستثمرين في سوق عمان المالي. مؤتة للبحوث والدراسات. المجلد السادس. العدد الثاني.

- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (١٩٩٩) المحاسبة وتدقيق الحسابات في الحاضر والمستقبل. المحاسب القانوني العربي. عمان. ص ٣٠-٣٥.

- التغيرات المهنية في ظل النظام العالمي الجديد (١٩٩٩) المحاسب القانوني العربي. عمان.

- أيوب، توفيق (١٩٩٧) تدقيق الحسابات حاضرا ومستقبلا. المحاسب القانوني العربي. جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. عمان. يونيو.

- دهمش، نعيم (١٩٩٧) المبادئ والقواعد المحاسبية المطبقة في الأردن: دراسة نظرية وميدانية. الجامعة الأردنية. عمان.

- (١٩٩٩) نشر التقارير المالية السنوية ودورها في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في الدول العربية. مجلة البورصات العربية. السنة الرابعة. العدد ١٣. حزيران. ص. ٣٧-٤٠.

- (١٩٩٩) استطلاع ميداني حول واقع مهنة تدقيق الحسابات في الأردن. المحاسب القانوني العربي. العدد ٤٤. أيلول. ص. ٢٢-٢٥.

- سعادة، يوسف (١٩٩٩) محددات دور المحاسبة في خدمة التنمية في الأردن. المؤتمر الأول في المحاسبة المالية. جامعة اليرموك. ١٠-١١ كانون الأول.

- عبدالرحيم، علي، وحيدر حسن الجمعة (١٩٨٩) السياسات المحاسبية وأزمة سوق المناخ. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. العدد الستون. السنة ١٥. أكتوبر. ص ١٩-٥٩.

- عبدالله، خالد أمين (١٩٩٦) مهنة تدقيق الحسابات في الأردن والكويت: دراسة تحليلية مقارنة. دراسات. مجلة ٩. عدد ٢. الجامعة الأردنية. ص ١٣١-١٤٩.

- عطية، سليمان (٢٠٠٠) تقويم مصاعب مهنة المحاسبة والتدقيق في الأردن، أسبابها وطرق علاجها: دراسة ميدانية. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. عمان.

- غرايبة، فوزي. ورندا النبر (٢٠٠٠) مدى توفر الإيضاحات في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة الهامة الصناعية في الأردن. دراسات. المجلد ١٤. عدد ٨.ص ٩-٣٢.

فايد، أحمد محمد عبدالرؤوف (٢٠٠٠) معايير المراجعة الملائمة للممارسة المهنية في اليمن في ظل ما أصدرته لجنة معايير المراجعة الدولية. آفاق جديدة. كلية التجارة. جامعة المنوفية. السنة الرابعة، العدد الثاني. إبريل. ص. ١٤٧-١٩٧.

- قانون مزاولة مهنة مراقبة الحسابات بالكويت رقم ٥ لسنة (١٩٨١). الكويت اليوم. ١٩٨١/١/٢٥.

- وزارة المالية (١٩٨٦) القرار الوزاري في شأن إعداد وتقديم البيانات المحاسبية الختامية لعام ١٩٨٥ في الكويت. الكويت اليوم. العدد ١٦٤٧. السنة الثانية والثلاثون. ص ١١-١٤.

المراجع الأجنبية:

- Chenok, P.(1995) Fifteen Years Of Meeting The Challenges. Journal of ***Accountancy*** Vol. 179. No.6.Jun. Pp. 66 -70.

- Eynon, G, et al (1996) Perceptions Of Sole Practitioners On Ethics Training In Profession. ***National Public Accountant***. vol. 41 No. 4. Pp. 25-27.

- Friedlander, P.(1995) Developing IS Professionals: Lesson From The Accounting Profession. ***Information Systems Management***. vol.12.No.3.Pp.74-80.

- Giacomino, Don E. (1994) Expanding The Auditors; Role Tomorrow: The Expectations Gap. ***Business Forum***. Vol.19 No.3.4. Summer Fall. Pp.31-35.

- Helps, L (2000) Accountants & Higher Education: ethics: professional standards. ***management Accountin***. London. Vol.72.No.6.June.P.46.

- Hiltner, A. et al (2000) Marketing Professional Services: Are Accounting students Prepared?. ***Journals Of Professional Services Marketing***. Vol.13.No.1. Pp.91-109.

- Johnson, G.(2000) Raising The Next Generation Of Accountants. ***National public accountant***. Vol. 39 .no.5. May.Pp. 17-20.

- Kell,W; Bounton,W, and Ziegler, R. (1999) Modern Auditing. 4th edition. ***John Willy & Sons***. NewYork.

- Lee, T. (1994) Financial Reporting Quality Labels: The Construction Of The Audit profession And The Expectations Gap. Accounting, Auditing and ***Accountability Journals***. Vol.7.No. 2 Pp.74-79.

- Linowes, D.F. (1991) The Implications Of Transborder Data-Flow Development For The Accounting Profession. ***International Journal of Accounting Education And Research***. Vol. 17.No. 1.Fall.Pp.33-41.

- Markell,W.(1995) Develpment Of Accounting Education And the Accounting Profession In The Third World Countries: Botswana. ***International Journal of Accounting Education and Research***. Vol.21.No.1.Pp.99-105.

- Perry,G.((2000) CIMA Around The World: Republic Of South Africa, Saudi Arabia, Singapore. ***Management Accounting London***. Vol.65.No.8. Pp.54-56.

- Shuaib, A.S. (1995) Financial Reporting Regulations In Kuwait: A Synthesis And Framework For Evolution. ***Arab Journal of Adminidtrative Sciences***. Vol.3.No.1.Pp.159 - 187.

- Willmott, H (1995) Organizing The Profession: A Theoretical And Historical Examination Of The Development Of The Major Accountancy Bodies In The UK. ***Accounting, Organizing and Society***. Vol. 11. No.6. Pp.555 - 580.

البدر: نتوسع بمنطقة ينمو فيها الإقبال على الخدمات المالية الإسلامية

بيتك يشارك في صفقة مرابحة بسنغافورة بقيمة ٧٣ مليون دولار

شارك بيت التمويل الكويتي في صفقة مرابحة لاحدى الشركات التجارية في سنغافورة تعمل في مجال السلع بقيمة ٧٣ مليون دولار تبلغ حصته فيها ٢٠ مليون دولار تأكيدا لاستراتيجيته المتواصلة بالعمل في الأسواق الدولية.

وقال نائب مساعد المدير العام لقطاع الاستثمار انور البدر في تصريح صحفي أن الصفقة التي تشارك فيها بنوك اسلامية اخرى تعبر عن حرص بيتك على استغلال الفرص الاستثمارية العديدة المتاحة في أسواق دول جنوب شرق اسيا التي تحظى بمعدلات نمو عالية علاوة على قبول واسع لصيغ وانظمة المعاملات المالية وفق أحكام الشريعة الإسلامية مثل المرابحة والاجارة وغيرها.

واضاف بأن بيتك يدرس حالياً بعض الفرص الاستثمارية في سنغافورة ودول أخرى في منطقة جنوب شرق آسيا تشمل العمل في مجالات مختلفة بما يعزز جهود بيتك لتنويع صيغ المنتجات وتحقيق أفضل معدلات الأرباح، مشيراً إلى أن بعض الصفقات السابقة لبيتك في المنطقة ومن أهمها تأجير طائرة مدنية من طراز بوينغ ٧٧٧ إلى الخطوط الجوية الماليزية كما قدم بيتك في عام ١٩٩٧ تمويل مرابحة بقيمة ١٠٠ مليون دولار إلى الخطوط الجوية الماليزية.

وقال البدر أن بيتك ابدى في الفترة الأخيرة اهتماماً ملحوظاً بمنتج الاجارة مما أسفر عن فوزه بجائزة افضل بنك اسلامي يقدم الإجارة من «يورومني» العالمية بالنظر إلى حجم صناديقه البالغة رؤوس اموالها ٢ مليار دولار ودخوله بالمنتج إلى مجالات وأسواق جديدة، إلا أن ذلك لا يمنع من الاتجاه نحو المنتجات الشرعية الأخرى مثل المرابحة والاستصناع والمشاركة وغيرها تحقيقاً لحرص بيتك على تنويع صيغ العمل والاستفادة من المجالات الواسعة التي توفرها في شتى المجالات التي تناسب الاحتياجات المختلفة للمستثمرين والمجالات المتنوعة للأنشطة.

بنك المستقبل

وكان البنك المركزي الماليزي وافق على قيام «بيتك» بتأسيس مصرف اسلامي مملوك بالكامل له برأس مال قدره ٣٨٠ مليون رينجت ماليزي «١٠٠ مليون دولار أمريكي»، وتعد موافقة البنك المركزي الماليزي على منح «بيتك» امتياز تأسيس مصرف اسلامي تقديراً في واقع الأمر للمكانة المرموقة والسمعة المهنية العالية التي يحظى بها «بيتك» التي تجعله في دوائر القرار المالي في جميع انحاء العالم المصرف الرائد في هذه الصناعة الهامة، وتأتي امتداداً لانتشار «بيتك» في كل من تركيا من خلال بيت التمويل الكويتي والأوقاف التركي، والبحرين من خلال بيت التمويل الكويتي - البحرين.

دراسة تؤكد أن التطور الاقتصادي لعب الدور الأساسي في إيجاد مناخ لقيام البورصات

البورصة الكويتية تلزمها أطر تشريعية وقانونية تنظم دورها المطلوب منها

أكدت دراسة اقتصادية متخصصة ان التطور الاقتصادي لعب الدور الأساسي في تهيئة الظروف وايجاد المناخ الملائم لقيام البورصات العالمية.

وقالت الدراسة التي نشرتها مجلة (البورصة) الشهرية- تصدر عن سوق الكويت للأوراق المالية- وحملت عنوان «مقومات سوق الأوراق المالية العوامل المؤثرة على سعر السهم»، ان قيام سوق متقدم ومنظم للأوراق المالية ارتبط بوجود فلسفة للاقتصاد الرأسمالي الحر الذي يلعب فيه رأس المال الخاص دوراً رئيسياً في النشاط الاقتصادي.

وبينت الدراسة ان البورصة تعد القناة التي تنساب من خلال المدخرات الموجهة نحو الاستثمار المالية ويتمثل دورها السياسي في عملية التنظيم والادارة والاشراف والرقابة على عمليات تداول

بسبب الكلفة العالية وأساليب احتساب الأسعار

مشروع نقل الغاز القطري إلى الكويت عبر الناقلات يواجه شبح الإيقاف كونه لا يمثل أفضل البدائل

علم ان مؤسسة البترول الكويتية توصلت إلى قناعة حول العرض القطري الأخير القاضي بنقل الغاز من قطر إلى الكويت عبر الناقلات «بأنه ليس احسن البدائل».

وقالت مصادر مسؤولة «رغم أن مشروع نقل الغاز القطري إلى الكويت عبر الناقلات تحت الدراسة حتى الآن إلا أن هذا العرض ما زال لا يمثل أفضل الحلول».

■ المشروع جاء بديلاً لشبكة الأنابيب الدولية

وأوضحت أن الكويت تتحفظ على بعض النقاط في هذا العرض في أمور كثيرة تتعلق باحتساب الأسعار وما زالت هذه النقاط عالقة حتى الآن.

وبينت المصادر أن ما يجعل الكويت متأنية في تقييمها للعرض القطري هو الكلفة العالية التي سيتكلفها المشروع خصوصاً عند مقارنته مع مشروع نقل الغاز عبر خطوط الأنابيب.

ولفتت المصادر إلى أن اللجنة المعنية بدراسة العرض القطري ما زالت تدرسه من كل جوانبه رغم ذلك.

وكان وزير النفط القطري عقد محادثات مع وزير الطاقة الشيخ أحمد الفهد في الكويت قبل عدة أشهر لبحث امكانية توقيع اتفاقية لنقل الغاز القطري إلى الكويت عبر ناقلات.

الجدير بالذكر أن التفكير في نقل الغاز القطري إلى الكويت عبر الناقلات صعد إلى سطح مائدة المناقشات خلال الفترة الأخيرة بسبب وجود بعض العراقيل في الحصول على بعض الموافقات الدولية لانشاء خطوط الأنابيب والتي كانت وقعت عليها كل من الكويت وقطر في بدايات العام ٢٠٠٢.

وكما هو معروف تسعى الكويت لتأمين احتياجاتها من الغاز للمرحلة المقبلة ولذلك فتحت باب التفاوض مع الجانب الايراني لجلب الغاز الإيراني كما عقدت اتفاقات أولية مع العراق لجلب الغاز العراقي على مرحلتين مع نهاية العام المقبل.

وأخيراً اعتمدت الدولة مشروع انشاء المصفاة الرابعة والذي سيساهم كثيراً في توفير جزء من احتياجات الكويت من الغاز مستقبلاً.

يذكر أن وزير الطاقة القطري عبدالله العطية كان صرح من قبل «أن قطر عندما وجدت بعض المعوقات في الحصول على تراخيص في المسارات الخاصة بشبكة الانابيب للمشروع الذي كان اتفق عليه البلدان في العام ٢٠٠٢ قامت قطر بطرح هذا البديل لتنفيذ المشروع مشيراً إلى أن العرض مبدئي للجانب الكويتي على أن تدرسه الكويت من كافة الجوانب الاقتصادية والفنية لها.

والسندات للشركات المساهمة والمصدرة لهذه الأوراق المالية.

وافادت انه حتي يقوم سوق البورصة بهذا الدور فانه يلزمها اطار تشريعي وقانوني ينظم هذا الدور الى جانب مجموعة الضوابط والقواعد المكملة ومجموعة من الأجهزة والمؤسسات المعاونة والمساعدة في تسيير وتسهيل عملية التداول. وأشارت الدراسة إلى أن من مجموعة الضوابط المكملة والأدوات الضرورية للبورصة هي شركات الوساطة حيث لا يتم التعامل داخل البورصة الا عن طريقها وشركات المقاصة والتسوية وهي تعتبر أيضاً من الشركات المساعدة لإنجاح عملية التداول وتنفيذها والقيام بعملية التسوية واجراءاتها في سجل الأوراق المالية.

نمو ربحية السهم إيجاباً رغم تراجع سعره السوقي

بنك الخليج حقق زيادة ملحوظة في إيراداته التشغيلية

عرض «الشال» النتائج التي حققها

بنك الخليج خلال النصف الأول من العام، والتي تشير إلى أن البنك حقق ارباحاً صافية بعد خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية بلغت نحو ٣٣,١ مليون دينار وبزيادة بلغت ٧,٦ ملايين دينار وبنسبة نمو في معدلات الربحية نحو ٣٠,١ مقارنة بنحو ٢٥,٤ مليون دينار للفترة نفسها من عام ٢٠٠٣ .

وذكر أن من الأسباب الجوهرية التي ساهمت في تحسن مستوى ربحية البنك الأمور التالية: الأول هو ارتفاع صافي ايرادات الفوائد بحدود ٢١,٥٪، والأمر الثاني يعود إلى ارتفاع الايرادات التشغيلية للبنك بنحو ١٩,٨٪ أما الأمر الثالث فيتعلق بقيام ادارة البنك بأخذ مخصص للانخفاض في قيمة الموجودات المالية بلغ ٣,٢ ملايين دينار وهو أقل بنحو ٢٣,٥٪ عن مستواه للفترة نفسها من العام الماضي، علماً بأن اجمالي المصارف التشغيلية للبنك قد سجلت ارتفاعاً طفيفاً بلغ ٨,٦٪.

الإيرادات

وأشار إلى أن جملة الايرادات التشغيلية للبنك بلغت نحو ٤٦,٠ مليون دينار، محققة زيادة تجاوزت ٧,٩ ملايين دينار أو ما نسبته ١٩,٨٪ عن مستواها في العام الماضي والبالغ ٣٨,٤ مليون دينار، وذلك نتيجة لتحسن بنود عدة في ايرادات البنك مثل ارتفاع بند الأتعاب والعمولات بنحو ٩,٥٪، وزيادة جملة ارباح البنك من التعامل بالعملات الأجنبية وايرادات الاستثمار بنحو ٥٧,٩٪، بالإضافة إلى نمو صافي ايرادات الفوائد بواقع ٢١,٥٪، لترتفع جملتها إلى ٣٣,٢ مليون دينار، بعد أن كانت عند ٢٧,٣٪ مليون دينار عام ٢٠٠٣ وتحقق ذلك نتيجة لارتفاع جملة ايرادات الفوائد بنحو ٢٢,٥٪، التي جاءت اقل قليلاً من نسبة ارتفاع جملة مصروفاتها من الفوائد والبالغة ٢٤,٥٪، الأمر الذي نتج عنه هبوط صافي هامش الفائدة (الفرق ما بين نسبة الفائدة المحصلة والفائدة المدفوعة) من نحو ٣,٥٪ في نهاية يونيو ٢٠٠٣ إلى نحو ٢,٨٪ للفترة نفسها من العام الحالي ٢٠٠٤ وبناء على ذلك تمكن البنك من زيادة هامش صافي الربح الذي بلغ ٥١,٦٪ مقارنة بنحو ٤٨,٠٪ للفترة نفسها من العام المنصرف.

الموجودات

وقال: وتظهر أرقام الميزانية ان اجمالي موجودات البنك قد ارتفعت بنحو ١٠٥,٥ ملايين دينار أو ما يعادل ٤,٢٪ لتصل إلى نحو ٢٥٨٩ مليون دينار مقابل ٢٤٨٤ مليون دينار في ديسمبر ٢٠٠٣. ولكن موجودات البنك ارتفعت بنحو أكبر بلغ ٤٧٠ مليون دينار أو بنحو ٢٢,٢٪ عند المقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠٠٣.

(...) من جهة أخرى ارتفعت ارصدة الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بشكل ملحوظ وصولاً الى نحو ٣٢٦,٨ مليون دينار (١٢,٦٪ من اجمالي الموجودات)، وبارتفاع ٢٦,٨ مليون دينار أو بنسبة

شكلت إدارة جديدة لهذه المهمة

«نفط الكويت» تتحمل مسؤولية إدارة شبكات الغاز والوقود في البلاد بالاتفاق مع «الكهرباء»

علم ان مسؤولية ادارة شبكات الغاز والوقود انتقلت بصورة أكبر إلى شركة نفط الكويت.

وقالت مصادر مطلعة أن شركة نفط الكويت شكلت دائرة جديدة خاصة بادارة شبكات الغاز والوقود في البلاد.

وأوضحت المصادر أن هذه المسؤولية جاءت بالاتفاق مع قطاع الكهرباء وبعد فك العديد من الارتباطات والتشابكات فيما بين قطاع الكهرباء وشركة نفط الكويت.

وذكرت أن إدارة شبكات الغاز والوقود في البلاد ستكون تحت مسؤولية شركة نفط بالكامل حتى حدود محطات الكهرباء مشيرة إلى أن عمليات الصيانة والخدمات ستكون مناطة إلى «نفط الكويت».

وأوضحت المصادر إلى أن شبكة الوقود والغاز في البلاد اتسعت خلال الفترة الماضية نظراً لكثرة الطلبات المستجدة.

وبينت المصادر أن شركة نفط الكويت تعمل حالياً على توفير كافة برامج الأمن والسلامة لتطبيقها بالشكل الأمثل على هذه الشبكات.

ونوهت ان بتحمل شركة نفط الكويت لكامل المسؤولية لهذه الشبكات فإنها بذلك أمامها تحد كبير نظراً لخروج هذا المجال عن نطاق مجالها الأساسي وهو اعمال الحفر والانتاج والاستكشاف والتنقيب عن النفط إلا أنها أكدت أن الشركة لديها من الكفاءات التي تستطيع انجاز مثل هذا العمل.

زيادة تجاوزت الـ٨,٩٪، بعد أن كانت عند ٣٠٠ مليون دينار (١٢,١٪ من اجمالي الموجودات) في ديسمبر ٢٠٠٣ . ولكن مستوى ارصدة الودائع سجل ارتفاعاً حاداً وبنحو ٢٣٤,٢ مليون دينار أو ما نسبته ٢٥٢,٨٪ عند مقارنته بمستواه في يونيو ٢٠٠٣ والبالغ ٢,٦ مليون دينار (٤,٤ من اجمالي الموجودات).

العائد

واضاف: تشير نتائج تحليلاتنا للبيانات المالية إلى أن البنك حقق عائداً على معدل الموجودات ROA بلغ ٢,٦١٪، وهو أعلى قليلاً من مستواه البالغ نحو ٢,٤٧٪، في يونيو ٢٠٠٣، في حين حقق مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين ROE ارتفاعاً من ١٩,٩٩٪ في يونيو ٢٠٠٣ الى ٢٢,١٠٪ للفترة نفسها من العام الحالي. وطرأ تحسن ملحوظ على مؤشر العائد على رأس المال ROC ليصل إلى ٨٠,٥٣٪ قياساً بنحو ١,٩٢٪ للفترة نفسها من عام ٢٠٠٣، وبلغت ربحية السهم ٤٠ فلساً كويتياً مقارنة بنحو ٣١ فلساً كويتياً في يونيو ٢٠٠٣، ولذلك ارتفع العائد السنوي على القيمة السوقية للسهم إلى نحو ١٠,٢٪ قياساً بنحو ٧,٥٪ للفترة نفسها من عام ٢٠٠٣، وذلك لأن نسبة النمو المحققة لربحية السهم والبالغة ٣٠,١٪ جاءت أكبر من نسبة نمو السعر السوقي لسهم البنك في نهاية يونيو ٢٠٠٤ والتي جاءت بالسالب بنحو ٨,٤٪، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/لربحية السهم P/E نحو ٩,٨ مرات، في حين بلغ مؤشر مضاعف السعر/القيمة الدفترية P/B نحو ٢,٢ مرة.

«بيتك» يشارك في صفقة مرابحة لشركة تركية قيمتها ٩٢,٥ مليون دولار

أعلن بيت التمويل الكويتي «بيتك» أنه شارك في صفقة مرابحة قيمتها ٩٢,٥ مليون دولار اميركي لتمويل شراء مشتقات نفطية لصالح شركة بترول اوفيسي Petrol Ofisi A.S التركية تبلغ حصته فيها ١٥ مليون دولار.

وقال مساعد المدير العام لقطاع الاستثمار في «بيتك» محمد العمر أن مشاركة «بيتك» في الصفقة ومدتها عامان «تأتي تأكيداً لاهتمامه بالسوق التركي بشكل خاص والاستثمار في الأسواق العالمية بشكل عام ضمن جهود التوسع والاستثمار الدولي».

واضاف أن الصفقة «تمثل صورة ايجابية للتعاون بين المصارف الإسلامية في تمويل مشاريع انتاجية مهمة، إذ يشارك فيها سيتي بنك الاسلامي وبيت التمويل الكويتي -(الأوقاف التركي) ويقومان بدور المدير المشارك والمنظم بالاضافة إلى ثلاثة بنوك اسلامية أخرى».

المشاركة الرابعة

وذكر العمر ان هذه هي المشاركة الرابعة لبيتك في صفقات داخل السوق التركي خلال عام في انشطة متنوعة بهدف تمويل مشاريع انتاجية وتنموية كبرى «تحقيقاً للهدف الاستراتيجي الذي يرمي إليه بيتك من خلال العدد من مساهماته في الأنشطة الاستثمارية، بدعم الجهود والقدرات العاملة في هذه المجالات، سواء كانت المشاريع لجهات حكومية أو خاصة»، منوها في ذلك بحجم مشاركة «بيتك» في المشاريع التنموية الكبرى خلال الفترة الأخيرة، والتي وصلت إلى مليار دولار.

وعدد العمر المشاركات قائلاً أن «بيتك» قد شارك في صفقة مرابحة لصالح شركة أغذية تركية بقيمة اجمالية ٢٠ مليون دولار بالتعاون مع بنوك اجنبية لشركة التركية AK Foods، وشارك في صفقة مرابحة لصالح شركة TAV ايضا بقيمة ٦٠ مليون دولار لتطوير مطار اسطنبول الدولي بالتعاون مع بنك HSBCوشركاء آخرين، كما شارك في صفقة مرابحة لشركة Vestel التي تعمل في مجال الأجهزة الالكترونية والتكنولوجيا الرقمية بقيمة اجمالية ٣٠ مليون دولار بهدف تمويل شراء مواد خام لصناعة اجهزة ومنتجات للشركة بالتعاون مع بنك HSBC البريطاني وبنوك أخرى.

ولفت إلى أن «بيتك» كان قد أسس الأوقاف التركي عام ١٩٨٨ ويملك حصة فيه تصل إلى نحو ٦٠ في المائة. ويعد المصرف الآن ضمن أكبر خمسة مصارف اسلامية تعمل في تركيا.

تقرير عن الأداء خلال النصف الأول

غلوبل: السوق في ٢٠٠٤ أكثر خداعاً وهدوء المستثمرين يطفئ إيجابيات الاقتصاد

قال تقرير لبيت الاستثمار العالمي "غلوبل" عن أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٤ واتجاهاته المستقبلية: انه وبغض النظر عن الأداء الرائع عام ٢٠٠٣، ظلت سوق الأوراق المالية الكويتية مستقرة خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٤، على الرغم من بعض التغيرات الفنية غير الملحوظة. فإننا نجد أن كل العناصر التي تقوم عليها القاعدة العريضة للسوق قد استمرت على نهجها بخلاف اهتمام المستثمرين واقبالهم على الاستثمار. وتجدر الاشارة هنا الى أنه لم تطرأ أي تغييرات مهمة على التوجه الاقتصادي العام للدولة، وقد ظلت أسعار البترول في مستوياتها مرتفعة، كما استمرت الميزانية الحكومية في وضع قوي بما حققته من فائض، وامتلأ الاقتصاد بالسيولة. كذلك فقد استمرت القطاعات الأخرى داخل الاقتصاد تحقق مستوى عاليا من الأداء، وذلك تأثرا بالرواج الاقتصادي الذي يؤثر ايجابا في باقي القطاعات، وبالتالي يؤدي الى زيادة أرباح الشركات. الا أن آراء المستثمرين وتوجهاتهم ظلت هادئة مطفئة بذلك ايجابيات الاقتصاد المحلي، هذا وقد كان هناك عدد من القضايا التي أثرت في رأي المستثمر خلال هذا النصف، منها القلق حول مصير العراق، أسواق البترول العالمية وأسعار الفائدة حيث لعب الاضطراب المستمر في العراق دور المثبط، في ظل عدم تحقيق أي من المكاسب المتوقعة من تطبيع علاقاتها مع دول الجوار بسبب الاضطرابات المستمرة.

كما نجد أن مزاج المستثمر وتوجهاته قد اهتزت في ظل الهجمات الارهابية التي ضربت عمق الوطن في كل من السعودية وسوريا خلال تلك الفترة. وهكذا فقد استمر السوق يكافح خلال هذا النصف من العام الى أن أنهى أداءه لهذه الفترة بانخفاض بلغت نسبته ٢,٠٣ في المائة وفقا للمؤشر "غلوبل" العام، والذي يعتبر مؤشر قيمة سوقية. الا أنه باستخدام مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية السعري، نجد أن السوق الكويتي حقق تقدما الى أعلى مستوياته وذلك بارتفاعه بنسبة بلغت ١٤,١ في المائة في آخر يوم من أيام التداول النصف الأول من العام منهيا بذلك تداوله عند مستوى ٥٤٧٢,٦ نقطة. واضاف التقرير: وعلى الرغم من ذلك، لم تكن الأمور سيئة طوال هذه الفترة، حيث تظهر البدايات أن السوق قد شهد تقدما خلال الأسابيع الست الأولى من العام، وصل فيها الى ذروته محققا ١٨٢,٤٥ نقطة في السادس عشر من شهر فبراير، بارتفاع بلغت نسبته ٦,٨ في المائة مقارنة مع أعلى مستوياته المحققة في العام ٢٠٠٣، فانه بالرغم من ذلك فقد جذبت مرحلة التصحيح المستمر عقب ذلك المؤشر ليصل الذي فقد ٢٥,٩ نقطة خاسرا بذلك ١٤,٢ في المائة وساحبا بذلك المؤشر الى أدنى مستوياته للعام عند مستوى ١٥٦,٦ نقطة، أي بانخفاض بلغت نسبته ٨,٣ في المائة مقارنة مع اقفال العام ٢٠٠٣ وفيما يتعلق بالسوق، فقد أنهى النصف الأول من العام أداءه بصورة ايجابية، محققا شهرين متواصلين من المكاسب الهامشية. بخلاف الأداء المتحقق طوال السنة الماضية لم يكن في مقدور السوق أن يحقق ارتفاعا متواصلا الا لفترات قصيرة جدا. وبذلك فقد أنهت الخسارة التي حققها النصف الأول من العام ٢٠٠٤ سلسلة المكاسب الايجابية التي تحققت خلال النصف الأول للأعوام السابقة بداية من عام

■ السوق الكويتي يحقق مكاسب أقل من القطري والسعودي والعماني والاماراتي والبحريني

نتائج النصف الأول تفصل بين استمرار الركود وتجدد روح السوق

تناول تقرير غلوبل الارباح، وقال ان ارتفاع أرباح الشركات يعطي القليل من الأمل. واضاف: كان يحدونا الأمل في أن يكون للربع الأول من العام، الذي اتصف بالأداء القوى، دور كبير في دعم السوق واعطائه ردة فعل ايجابية، غير أن هذا الأمل سرعان ما تلاشى. حيث لم تكن المكاسب الكبيرة المحققة خلال الربع الأول من العام كافية لدفع سوق الأسهم خارج النطاق الضيق الذي سار فيه خلال النصف الثاني من الربع الأول، بسبب توقعات المستثمرين التي ظلت ضئيلة بالرغم من تحقيق الشركات أرباحا أعلى من المتوقع. نجد أن النمو في الربحية في السوق الكويتي استمر في اتجاهه التصاعدي خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٤، وذلك في ضوء تحقيق الشركات نموا في الأرباح بلغ ٤٩,٦ في المائة مقارنة مع ما تحقق خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٣، فقد حقق السوق بأكمله ربحا بلغ ٢٧٠,٦ مليون دينار كويتي وذلك بالمقارنة بأرباح الفترة نفسها المسجلة خلال العام الماضي والبالغة ٢٤٧,٨ مليون دينار كويتي. وهو ما يترجم نموا يصل الى ٤٩,٦ في المائة، ليتمم معدل النمو البالغ ٩٢,٣ في المائة في أرباح الشركات والمحققة في عام ٢٠٠٣ بأكمله.

٢٠٠٠، وبالتناقض مع الكويت، نجد أن باقي أسواق دول مجلس التعاون الخليجي استمرت في اظهار توجهات ايجابية وكانت قادرة على تحقيق مكاسب خلال هذه الفترة وذلك بقيادة السوق القطري. فقد بلغ أداء نظراء السوق الكويتي من دول مجلس التعاون الخليجي كالتالي: بورصة قطر (+٧,٣٣٪)، بورصة المملكة العربية السعودية (+٧,٢٨٪)، بورصة سلطنة عمان (+٨,٢٦٪)، بورصة الامارات العربية المتحدة (+٢٢٪) وبورصة البحرين (+٩,٥٪).

واشار التقرير الى ان التدهور في نشاط السوق كان مصحوبا بتباطؤ في ادراج الأسهم الجديدة بالسوق. فقد تراجع عدد الأسهم الجديدة المدرجة في السوق خلال العام الماضي والبالغ عددها ١٣ الى ٤ شركات جديدة فقط خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٤، وهناك عدد من الأسهم الجديدة بانتظار ادراجها في السوق خلال الفترة المتبقية من العام الحالي، وقد تم تنفيذ أولها بالفعل في الرابع من يوليو. ويوضح الاقبال المستمر لادراج الأسهم في السوق على الرغم من الخسائر الظاهرة أن ادارات الشركات لا تزال تثق بقوة السوق. كما أن هذه الأوراق تمثل فرصا اضافية للمستثمرين للعودة الى السوق والاستفادة من الأسعار الجذابة للأوراق المالية المدرجة حديثا. وفيما دخلت أربع شركات جديدة الى السوق خلال النصف الأول من العام شهد السوق الكويتي في المقابل خروج سهم "بنك البحرين الدولي" منه. ونتيجة لذلك فان اجمالي عدد الشركات المدرجة في السوق بلغ ١١١ شركة في نهاية النصف الأول من العام، ويبلغ حاليا عددها ١١٢ شركة.

الاكتتاب الأولي سرق الأضواء

وأشار التقرير الى انه بنتيجة ارتفاع سوق الأسهم الى مستويات هائلة عام ٢٠٠٣ ، زادت الرغبة لدى المستثمرين لانتهاز فرصة الاكتتابات الأولية. بالاضافة لذلك، فانه مع ارتفاع مستويات سيولة السوق، فان الاقبال على الاكتتابات الأولية سيشهد اهتماما متزايدا لدى كل من المستثمرين الراغبين في تنويع محافظتهم المالية والمروجين الذين يريدون الوصول بقيم استثماراتهم الي أقصى حد ممكن. وخلال عام ٢٠٠٤،

■ الأسهم غير الكويتية مستمرة في إبهار السوق إلى جانب قطاعي الاستثمار والصناعة

■ قيمة التداول ارتفعت مقابل تراجع الكمية وشبه ركود القيمة السوقية

ظهر اصداران رئيسيان في السوق، بالاضافة الى مجموعة من الاصدارات الأخرى التي ستخضع للاكتتاب الخاص، والتي جذبت اهتمام كبار المستثمرين، وهما: "بنك بوبيان الاسلامي" و"خطوط طيران الجزيرة".

واكد وجود فرص مربحة أخرى ظهرت في السوق الأولي جذبت معها قدرا كبيرا من اهتمام المستثمرين. حيث جذبت الاكتتاب الخاص الذي جاء قبل الادراج على أسهم كل من "الشركة الكويتية لإعادة التأمين"، "شركة الخليج للصخور" و"الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات" اهتماما ضخما. حيث تمت تغطية اكتتاب "الشركة الكويتية لاعادة التأمين" من ٣ الى ٤ مرات بينما تمت تغطية الاكتتاب الخاص "بالشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات" عدة مرات. وتجدر الاشارة هنا الى أن "غلوبل" كانت هي المدير لهذين الاصدارين. وقد وافقت كل من الاكتتابات الخاصة والاكتتابات الأولية رغبات المستثمرين نظرا لتشبع باقي اوجه الاستثمار. فمع قيام المستثمرين بتحريك أموالهم للمشاركة في الاصدارات الجديدة، تم جذب مقدار ضئيل من السيولة فقط. لكن الأكثر أهمية أن حالة الانتظار والترقب لأحوال السوق الثانوي أدت الى تضاؤل حجم التداول في السوق الثانوي للأوراق.

وتتوقع غلوبل أن يدخل المزيد من الاكتتابات الأولية الى السوق، حيث يستغل عدد أكبر من الشركات السيولة المتزايدة والاهتمام الكبير من

وتوقعت غلوبل لأرباح الربع الثاني أن تكون قوية، كما أن نتائج الربع الثالث والرابع يجب أن تشهد بعض النمو، الا أنه لن يكون بالقوة نفسها للنمو السنوي، وذلك نتيجة لقوة أداء النصف الثاني من عام ٢٠٠٣. ويتضح من النتائج الأولية التي تم التوصل اليها لـ ٤٨ شركة أعلنت عن أرباحها عن النصف الأول من العام الحالي ٢٠٠٤، بأنه من المحتمل أن يشهد السوق موسما آخر من النمو المجمع في الربحية، وأن كان أدنى من معدل النمو المحقق خلال الربع الأول والبالغ ٤٩,٦ في المائة. كذلك فقد قدمت ٣٤ شركة نتائج ايجابية حتى الآن، في الوقت الذي لم تتمكن فيه ١٤ شركة من تحقيق مستوى الربحية نفسه المحقق في العام السابق. وبذلك يكون السوق قد سجل نموا مجمعا بلغ ١٦,٤ في المائة. وفيما يخص القطاعات البارزة، نجد أن قطاع البنوك قد أتم اظهار أرباحه، حيث تتمتع جميع عناصر هذا القطاع بتحسن في مستوى الربحية. فباستثناء بنك الكويت العقاري نجد أن البنوك السبعة الأخرى قد حققت نموا في ربحيتها فاق ما نسبته ١٠ في المائة، وذلك بقيادة بنك برقان الذي تمكن من تحقيق نمو بلغ ٦٩,٥ في المائة. وبهذا نجد أن القطاع بأكمله تمتع بمعدل نمو بلغ ٢٠,٥ في المائة، وذلك بسبب الارتفاع في الايرادات المحصلة من العمولات، تحسن نوعية الأصول، ومستويات الناتج المحلي الاجمالي المنخفضة. وقد استمر قطاع الشركات غير الكويتية في اذهال السوق بما يحققه من معدلات نمو هائلة في الربحية.

جانب المستثمرين في كل من السوق الأولي والثانوي. كذلك يمكن للحكومة الكويتية التي تبنت عملية الخصخصة منذ توليها السلطات في يوليو الماضي أن تنتهز هذه الفرصة للتصرف في حصتها في الشركات العامة. ومن المتوقع أن يكون هناك اصدارات أخرى مثيرة للاهتمام تدخل الى السوق منها على سبيل المثال اصدار الترخيص الثالث لشركة تعمل في مجال الهواتف المتنقلة والتي ينتظر الموافقة النهائية عليها من قبل المجلس الوطني، وكذلك أول شركة لتسويق الوقود محليا، والتي يعتزم أن تدير عدد من محطات الوقود عبر الكويت. حيث تعتبر هذه الاصدارات وغيرها من الوسائل التي ستمنح المستثمر فرصا أخرى لاستثمار أمواله في سوق أولي واعد.

غير الكويتية مفضلة

وعن الأسهم غير الكويتية كأوراق مفضلة من جانب المستثمر قال التقرير: على الرغم من الأداء الضعيف لسوق الأوراق المالية خلال نصف العام الأول، فإن الأسهم غير الكويتية قد ظهرت كأسهم مفضلة للاستثمار. وتمثل المكاسب التي رصدها مؤشر "غلوبل" للقطاع غير الكويتي نقطة مضيئة في ظل هذه الظروف الصعبة للسوق. حيث كان القطاع الوحيد الذي حقق أرباحا مئوية بلغت الخانتين وذلك بارتفاعه بنسبة ١٨,٨ في المائة مكملا بذلك ما حققه من ارتفاعات مذهلة خلال العام الماضي التي بلغت ٩٢,٤ في المائة. وقد استجمعت أسهم شركات الأسمنت قوتها على وجه الخصوص داخل هذا القطاع لتصل الى مستويات عالية جديدة تصل الى خانتين والى ثلاث خانات مئوية خلال الفترة، ويدعمها في ذلك استمرار الطلب القوي على منتجات الأسمنت الذي يرجع الى ازدهار الاستثمارات العقارية والتشييد في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي. ولم تكتف حالة التفاؤل التي تسود سوق تملك العقارات في المنطقة فقط بجذب الاهتمام داخل البورصة الكويتية نحو أسهم شركات الأسمنت، بل صبت جزءا من هذا الاهتمام على أسهم القطاع العقاري. فقد ارتفع مؤشر "غلوبل" العقاري بحوالي ٦,٩ في المائة، وذلك على الرغم من أنه مازال بعيدا عن الارتفاع الذي حققه خلال العام السابق ٢٠٠٣ والبالغ ٩٣,٧ في المائة. أما القطاعات الأخرى التي حققت نتائج ايجابية متفوقة بذلك على أداء السوق فقد كان قطاع الاستثمار (+٥,١٪) قطاع الصناعة (+٣,٨٪).

تداول مرتفع

واضاف تقرير غلوبل: كان للأداء المعقد لسوق المال عظيم الأثر في ثقة المستثمر خلال هذا النصف من العام، مما أثر في نشاط السوق المتسم بالركود في العديد من المراحل. وعلى الرغم من ذلك فقد بلغت قيمة الأسهم المتداولة خلال هذا النصف من العام ٨,٢ مليارات دينار كويتي بارتفاع بلغت نسبته ٩,٨ في المائة عن النصف الأول من العام الماضي، وعند المقارنة على أساس سنوي سنجد أنه ارتفاع بمعدل ٠,٨ في المائة عن مقارنة مع مستواه القياسي المسجل عام ٢٠٠٣ .

اما عن كمية الأسهم المتداولة فقد اوضح التقرير كيف أثر النشاط المتقلب خلال النصف الأول من العام في التداول الذي بلغ ١٨,٥ مليار سهم فقط، بانخفاض بلغت نسبته ٢٤,٦ في المائة مقارنة مع كمية الأسهم المتداولة خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٣، واشار الى أن المتوسط اليومي لكمية الأسهم المتداولة خلال هذا النصف - والبالغ ١٥١,٣ مليون سهم - لا تزال أقل بدرجة ملحوظة من ذلك المسجل في النصف الأول من العام ٢٠٠٣ - والبالغ ٢١٢,٩ مليون سهم - وكذلك نجد أنه أقل من المتوسط اليومي على مدار السنة كلها والبالغ ٢٠٤,٢ ملايين سهم. وهكذا فان جميع القطاعات، باستثناء قطاع الأسهم غير الكويتية، سجلت هبوطا في كمية الأسهم المتداولة.

ميل إلى الانخفاض

اكد تقرير غلوبل ان معدل انتشار السوق يميل لصالح الأسهم المنخفضة وشرح بالقول: لقد كان للاتجاه التصاعدي خلال عام ٢٠٠٣ أثره في عدم تعثر سوق المال، غير أن عام ٢٠٠٤ كان الى حد كبير أكثر خداعا حيث مال معدل انتشار السوق لصالح الأسهم المنخفضة. فمن بين اجمالي ١١١ شركة، المدرجة في السوق، ٤٣ شركة فقط استطاعت أن تحسن من قيمة أسهمها، في حين أن الـ ٦٣ شركة المتبقية حققت خسائر على مختلف المستويات. علاوة على ذلك، ظلت ٤ أسهم بدون تغيير، اثنان منها تم ايقافهما عن التداول.

تعادل الرابح والخاسر

اشار التقرير الى احراز تقدم متواضع لرأسمالية السوق، ففي أعقاب أعلى معدل نمو سنوي حققه السوق منذ بداية التداول الرسمي في سوق الأوراق المالية (محققا ٧٢ في المائة خلال عام ٢٠٠٣)، ارتفعت القيمة السوقية بشكل متواضع خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٤، فبالرغم من ادراج أربع شركات جديدة، ارتفعت القيمة السوقية في سوق الكويت للأوراق المالية بمقدار بسيط بلغ ٠,٩ في المائة ليصل الى ١٨,٣ مليار دينار كويتي. ولم تتأثر القيمة السوقية فقط بتراجع أسعار أسهم الشركات، ولكن أيضا بسبب رؤوس الأموال المخففة لدى الشركات والناتجة عن توزيع الأرباح واصدار الأسهم الجديدة. وقد تعادل عدد القطاعات الرابحة والخاسرة في النهاية.

أرباح ٧٤ شركة تقارب ٥٧٩ مليون دينار في النصف الأول (+٢٤٪)

بيان للاستثمار: توجهات الطويل الإصلاحية تصطدم بتحدي البيروقراطية والعوائق الإدارية

رأت شركة بيان للاستثمار أنه كان على بنك الكويت المركزي التدرج في رفع سعر الفائدة على الدينار، واعتماد سياسة الرفع على مراحل «لتجنب أي اضرار بالمجتمع الاقتصادي الكويتي». لكن «بيان» اعترفت في تقريرها الاسبوعي أن البنك المركزي يمتلك أسبابه لاتخاذ القرار، «وذلك لا يقلل من أهمية تهيئة السوق لارتفاع مفاجئ بهذا الحجم».

وأشادت «بيان للاستثمار» بالأثر الجيد الذي تركته تصريحات وزير التجارة والصناعة عبدالله الطويل في جمعية الصحافيين الاسبوع الماضي، مشيرة إلى أنها استقبلت بكثير من الاهتمام خصوصاً لكونها تأتي بعد عودة الوفد الكويتي من رحلته الآسيوية، وبعد أن أصبح المجتمع الكويتي بشكل عام والمجتمع الاقتصادي على وجه الخصوص في حالة ترقب لما هو آت من قرارات واجراءات.

■ كان على المركزي تهيئة السوق لرفع الفائدة

وقالت: جاء تصريح الوزير الطويل حول بدء الاكتتاب في أول محطة وقود كويتية بخاصة شركة الأولى في سبتمبر المقبل تطبيقاً لقرار المجلس الأعلى للبترول المتخذ في عام ١٩٨٨ بتخصيص محطات الوقود ليثير الكثير من التساؤلات حول أهمية عامل الوقت لدى الحكومة الكويتية، والوقت الذي يستغرقها لتنفيذ القرارات التي تتخذها. ومما لا شك فيه ان الوزير الطويل يمتلك الكثير من الطموحات التي تعكس توجهات الاصلاحية الواضحة الا أن التحدي الكبير يكمن في التغلب على العوائق البيروقراطية والإدارية التي يمكنها أن تعرقل أي مساع اصلاحية مهما كانت جادة ومخلصة إن لم تتزامن معها قرارات واضحة على أعلى مستويات لتدعم تلك التوجهات.

سياسة اللجان

وانتقدت «بيان للاستثمار» الاستمرار في سياسة تشكيل اللجان، قائلة أن قرار المجلس الأعلى للتخطيط بتشكيل لجان خاصة بدراسة نتائج رحلة الوفد الكويتي برئاسة سمو رئيس الوزراء إلى آسيا «جاء ليسلط الضوء على إشكالية سائدة في ثقافة العمل السياسي والإداري في الكويت، حيث أن مفهوم اللجان في القاموس الكويتي لا يعكس معان إيجابية على الاطلاق، فاللجان ينتج عنها لجان، والدراسات الموجودة في أدراج المسؤولين يتم إهمالها وتضيع الجهود في إعداد دراسات جديدة، وان كان هناك من مجال للنصح في هذا الشأن فهو تجنب سرقة الوقت من قبل اللجان والدراسات والعمل وفق إطار زمني مدروس ومحدد وتأسيس ثقافة الخبرات المتراكمة في العمل السياسي والإداري وليس الغاء الجهود والدراسات السابقة والانطلاق من نقطة الصفر مجدداً، أو ما يسمى بإعادة اختراع العجلة».

تقرير صندوق النقد

وتناولت شركة بيان تقرير صندوق النقد الدولي حول الكويت الذي توقع تراجع فائض الموازنة في الكويت إلى حوالي ٧٪ في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ نظراً للانخفاض المتوقع في أسعار النفط وعائداته، كما توقع ان يتراجع متوسط الدخل للفرد الكويتي بداية من عام ٢٠١٤ مع نمو عدد السكان وانخفاض العائدات النفطية.

وذكر التقرير أن الحكومة الكويتية تقوم حالياً ببحث خفض الانفاق العام عن طريق زيادة أسعار الخدمات كالماء والكهرباء والصحةوالتعليم بالاضافة إلى فرض ضريبة دخل وضريبة القيمة المضافة. وأثنى التقرير على قانون البنوك المعدل الذي من شأنه أن يوفر أدوات مالية جديدة تساهم في دعم الاستقرار المالي للكويت. وطالب الصندوق الحكومة الكويتية بالتركيز على تطوير مهارات العمالة الوطنية والإسراع ببرامج الاصلاحات وعمليات الخصخصة والعمل على زيادة العائدات غير النفطية، كما طالب بتحسين معلومات الإنفاق الاجمالي وتدفق رأس المال الخاص.

حركة البورصة

وفي تناولها لحركة سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) اشارت شركة بيان للاستثمار بما شهدته مؤشرات التداول من ارتفاع الأسبوع الماضي بالمقارنة مع الاسبوع الذي سبقه، لافتة إلى أن ذلك كانت نتيجة لأخبار العقود الجديدة التي حظيت بها شركات عدة واستمرار الشركات بالإعلان عن ارباحها الجيدة للنصف الأول من العام.

وأشارات إلى تمكن المؤشر السعري للسوق من تحقيق أرقام قياسية جديدة حيث تخطى حاجز الـ٥٧٠٠ ووصل إلى أعلى مستوى له على الاطلاق في اليوم الثاني من الاسبوع عندما اقفل عند مستوى ٥,٧١٧,٣٠ نقطة، ثم عاد ليفقد جزءاً من مكاسبه في النصف الثاني من الاسبوع نتيجة عمليات البيع لجني الأرباح السريعة بعد الارتفاعات السعرية.

وذكرت ان ٧٤ شركة من اصل ١١٢ شركة مدرجة في السوق اعلنت عن نتائج أعمالها للنصف الأول من عام ٢٠٠٤، وبلغت ارباحها مجتمعة ٥٧٨,٩٠ مليون دينار، بارتفاع نسبته ٢٤,٣٧٪ عن الأرباح التي حققتها هذه الشركات خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٠٣ حيث بلغت آنذاك ٤٦٥,٤٧ مليون دينار.

عقب لقاء موسع ضم عدداً من الجهات أبرزها «المركزي» و«هيئة الاستثمار» قانونا الضريبة والخصخصة إلى المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية

النوري: قانون أملاك الدولة ومشروعات الـ « BOT » إلى مجلس الوزراء قريباً

كشف وزير المالية محمود عبدالخالق النوري عن أنه تم انجاز قانون لتنظيم املاك الدولة والمشاريع المقامة عليها اضافة إلى قانون اخر يتعلق بالاستثمارات بنظام الـ «BOT».

وأوضح النوري أنه ستتم احالة القانونين الى مجلس الوزراء الأسبوع المقبل لدراسة ووضع التصورات النهائية والملاحظات، تمهيداً لاحالتهما الى المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.

ولفت إلى أن تلك القوانين ستكون جاهزة لاحالتها على مجلس الأمة بداية العام المقبل على أبعد تقدير.

وفي الاطار نفسه ذكر النوري في مؤتمر صحافي عقب اجتماع موسع مع عدد من القيادات في الجهات ذات الشأن الاقتصادي في الكويت في مقدمتها هيئة الاستثمار، و«البنك المركزي» وغرفة تجارة وصناعة الكويت، عن تشكيل لجنة رباعية تضم كلا من الهيئة العامة للتعليم التطبيقي، برنامج اعادة هيكلة القوى العامة للتعليم التطبيقي، برنامج اعادة هيكلة القوى العاملة، غرفة التجارة وهيئة الصناعة، وستقوم اللجنة بدرس التجارب السابقة والمعوقات التي حالت دون تحقيق الهدف من حاضنات الأعمال، المتعلقة بتنمية المهارات الحرفية لدى الشباب الكويتي وتشجيعه على العمل الخاص والابداع فيه،

وذكر النوري ان اللجنة ستقدم تصوراً شاملاً، تتبناه الدولة لتنسيق جهودها ومواردها لدعم الحاضنات.

وأكد النوري أنه سيكون هناك تفكير لاعداد برنامج تدريبي وتأهيلي للشباب الكويتي، لتشجيعه على العمل الحرفي، يشمل تجربته في المراحل النهائية، ومن ثم يتم تسليمه ورشة ويحصل على دعم من الدولة، لينطلق بعمله ويكون صاحب العمل أو المشرع.

■ لجنة رباعية ستضع تصوراتها حول معوقات تشجيع الشباب الكويتي للعمل الخاص

خطة عمل

وأعلن عن انه تم الاتفاق على خطوات عملية فاعلة، تتمثل في ان اللجنة ستقدم تقريرها خلال سبتمبر المقبل ليعقب تقديم الدراسة اجتماع للتقييم والبدء في تنفيذ التصورات.

من جهة أخرى، ذكر النوري ان التأكيد شمل أهمية دور التعليم، على اعتبار انه قطاع حيوي، يهيئ الشباب للاتجاه ناحية العمل الحر.

القطاع الخاص القائد

وشدد النوري مجدداً على أن كافة الجهات الحكومية العليا المعنية بالشأن الاقتصادي لديها قناعة بأن القطاع الخاص سيكون له الدور الأكبر في تنشيط الاقتصاد ومعالجة الاختلالات.

واستعرض النوري بعض الاحصائيات المتعلقة بالأنشطة، مشيراً إلى أن عدد الرخص التجارية بلغت ١٧٤ ألف رخصة، في حين عدد الكويتيين العاملين في القطاع الخاص ١٥ ألف شخص.

في حين أن هناك ١٣ ألف شخص فقط أعمالهم محدودة.

ولفت النوري إلى أن الفترة الحالية والتي تشهد دعماً من سمو رئيس مجلس الوزراء لدعم وتنشيط الاقتصاد تدفع الجميع لتصحيح التجارب السابقة.

وأشار الى أنه ما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمناطق الحرفية، كان النجاح فيهما محدوداً.

لأغراض تمويل المشروعات التنموية الكبرى

المركزي يسمح للبنوك بتخطي الإقراض نسبة ٨٠٪ من الودائع

أكدت مصادر مصرفية واسعة الاطلاع ان لدى بنك الكويت المركزي توجها بالسماح للبنوك الكويتية الراغبة بتمويل المشروعات الكبرى أن تتجاوز الخطوط العريضة التي وضعها المركزي بشأن عدم تخطي مجموع الاقراض لدى بنك ما نسبة ٨٠٪ من ودائع البنك.

وذكرت المصادر ان المشاريع العملاقة التي اطلقت العنان لها في الكويت تتطلب نحو ١٠٠ مليار دولار في السنوات العشر المقبلة. وان ذلك سيفتح شهية البنوك العالمية، الأمر الذي اثارته المصارف المحلية مع السلطات المالية والنقدية وتلقت وعداً مفاده مساعدتها على المساهمة بفاعلية في تمويل تلك المشاريع أو قيادة عمليات التمويل لها بمساهمة أساسية من البنوك المحلية.

وأشارت المصادر إلى عدد من المشاريع النفطية والبتروكيماوية والمائية والكهربائية، فضلا عن مشاريع الاسكان وجسر الصبية وميناء بوبيان ومشاريع السياحة في جزيرة فيلكا.

خلال ترؤسه اجتماع المجلس الأعلى للتخطيط

صباح الأحمد: لمسنا تجاوبا آسيوياً مع طموحات الكويت الاقتصادية والاستثمارية.. وتسويقها

ترأس سمو رئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح اجتماع المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، الذي تم تخصيصه لمناقشة نتائج جولة سموه في عدد من دول جنوب شرق آسيا.

وقالت الأمين العام المساعد للمجلس صبيحة عبدالقادر الجاسم لكونا أن المجلس استهل اجتماعه بكلمة قصيرة من سمو رئيس المجلس احاط خلالها الأعضاء بالأهداف الاقتصادية العامة لجولة سموه في عدد من الدول الآسيوية.

وذكرت الجاسم أن سموه أكد في كلمته النتائج المثمرة التي حققتها هذه الجولة وما حظي به سموه والوفد المرافق له من تجاوب واهتمام من قبل المسؤولين في تلك الدول، حيث تم تأكيد وجود الرغبة المشتركة من جميع المسؤولين في هذه الدول للتفاعل مع الطموحات الاقتصادية والاستثمارية للحكومة في شأن تسويق دولة الكويت كمحطة استراتيجية مهمة في علاقات هذه الدول مع دولة الكويت ومع جميع دول المنطقة.

وأوضحت أن سموه أكد ايضاً النتائج الايجابية التي سوف تتبلور من خلال اجراءات تنفيذية تتعلق بإحداث اصلاحات اقتصادية وتشريعية وإدارية من شأنها تحقيق أهداف التنمية.

واضافت الجاسم ان سموه أوضح ان لجنة وزارية تم تشكيلها ستعمل على متابعة تنفيذ نتائج هذه الجولة إلى جانب تشكيل لجنة متابعة مشتركة بين المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية واللجنة الوزارية.

الطويل

وأشارت إلى حديث وزير التجارة والصناعة عبدالله الطويل الذي قدم بدوره شرحا لمقترح اطار وآلية عمل اللجنة الوزارية التي ستركز على خمس قضايا رئيسية هي متابعة الشراكة الكويتية الآسيوية وتطوير الشراكة في مشروع الحكومة الالكترونية وكذلك متابعة الاتفاقيات مع تلك الدول التي تمت زيارتها.

وتابعت الجاسم أن الوزير الطويل قدم ايضاً شرحاً حول كيفية وضع آلية لمتابعة القوانين التي سوف تهيئ البيئة المحلية للانفتاح الاقتصادي وتعزيز دور القطاع الخاص الوطني وكذلك المستثمر الاجنبي إلى جانب تطوير الهيئات الرقابية على النشاطات الاقتصادية ومتابعة تنفيذ مشاريع اللجنة.

وأفادت أن وزير الطاقة الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح استعرض الرؤية الخاصة بربط الاستراتيجية النفطية بالانفتاح التجاري والاقتصادي.

وقالت الجاسم أن وزير الدولة لشؤون مجلسي الوزراء والأمة محمد ضيف الله شرار عرض قرارات مجلس الوزراء في اطار تفعيل النتائج المثمرة لجولة سمو رئيس مجلس الوزراء وتوجهات الحكومة بشكل عام في تعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية، وما تزمع الحكومة اتخاذه من خطوات في شأن تبسيط الاجراءات في الجهاز الحكومي.

وأشارت إلى استماع سموه إلى آراء عدد من أعضاء المجلس الذين ثمنوا جولة سموه الاقتصادية، حيث أعربوا عن تفاؤلهم بان تنعكس نتائج هذه الجولة ايجابياً على مستوى الاداء التنموي.

وفي نهاية الاجتماع أكد سمو رئيس مجلس الوزراء عزم الحكومة على تحقيق النقلة النوعية في المسيرة الاقتصادية في ضوء ما يشهده العالم من تطورات متلاحقة ومنافسة شديدة والتي تتطلب تضافر كافة الجهود بما يحقق المنفعة للوطن والمواطن.

وقال مصدر مصرفي في ان حاجات الكويت التمويلية في المرحلة المقبلة ستكون هائلة وأن هذا القطاع مربح للبنوك لأن الضامن الرئيسي هو الحكومة ولان معظم المشاريع حكومية أو شبه حكومية وبالتالي فان المخاطر قليلة. واضاف: قاد عدد من البنوك المحلية عمليات تمويل ضخمة كانت ناجحة جدا، لهذا فما من شيء يمنع الاستمرار في هذا الاتجاه لا بل دعمه لا سيما ان الكويت مقبلة على قدوم مصارف اجنبية كبرى قبل نهاية العام الجاري أو بداية العام المقبل.

وختم المصدر بالقول: الأولى بنا دعم المصارف الوطنية لان الاجنبية ستدخل غير ملتزمة بقضايانا على النحو الامثل، بل هي ستأتي لادارة الثروات الخاصة اولا، وخير دليل على عدم التزام المصارف الاجنبية بمنطقتنا هو خروج بعضها من السعودية وعمان ولبنان والبحرين في احلك الظروف وهذا مجال بحث يجب القاء الضوء عليه عاجلا أم آجلا.. وللبحث تتمة.

ربحية السهم في النصف الأول ٣٨,٥ فلساً

الاستثمارات الوطنية تزيد أرباحها بنسبة ٥١٪ إلى ١٤ مليون دينار

■ **البنوان: الأصول المدارة زادت ٥٣٪ لتبلغ ٩١٢ مليون دينار**

قال أسعد أحمد البنوان - رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بأن شركة الاستثمارات الوطنية استطاعت أن تحقق نتائج متميزة ونموا كبيراً خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤ بنسبة ٥١٪ حيث بلغت أرباح الشركة ١٤,٠٩٨ مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي والتي بلغت ٩,٣٤٤ ملايين دينار كويتي، وقد بلغت ربحية السهم ٣٨,٥ فلساً للسهم الواحد مقارنة بربحية قدرها ٢٥,٦ فلسا للفترة نفسها.

ولقد بلغ حجم الاصول المدار للغير ٩١٢ مليون دينار كويتي وذلك حتى ٢٠٠٤/٦/٣٠ محققة بذلك نموا في استقطاب العملاء وتنمية استمثاراتهم بواقع ٥٣٪ مقارنة بمبلغ ٥٩٥ مليون دينار كويتي للفترة نفسها، حيث تهدف الشركة دائماً إلى المحافظة على أموال عملائها وتنميتها بطريقة مدروسة وآمنة وتحقيق عوائد جيدة.

وأشار إلى أن جميع الأرباح جاءت تشغيلية وغير متضمنة أي بنود غير عادية وجاءت الأرباح نتيجة تطبيق الاستراتيجية الموضوعة من قبل الشركة التي تهدف الى تنويع مصادر الدخل في مجالات عدة بالاضافة إلى توزيعها جغرافياً، حيث قامت الشركة خلال النصف الأول وبنجاح تام بتأسيس شركة بوابة الكويت القابضة وطرحها للاكتتاب لعملائها، بالاضافة إلى نجاحها في ادارة الاكتتاب الخاص بشركة صناعات بوبيان الدولية القابضة التي سبق أن قامت بدور متعهد ومدير الاصدار لمبلغ ٢٠ مليون دينار كويتي.

واضاف: وتحقيقاً لمبدأ التنوع الجغرافي فقد انتهت الشركة وبنجاح ايضاً من طرح صندوق عالمي متميز للتحوط هو «صندوق الوطنية للتحوط»، أخيراً بهدف الاستثمار في الأسواق الأميركية بطريقة آمنة وباستراتيجية فريدة، كما أن الشركة بصدد طرح صندوق «زاجل للخدمات والاتصالات» قريباً بعد الانتهاء من اجراءات تأسيسه لدى الجهات المختصة ليشمل الاستثمار في أسهم منتقاة لشركات الخدمات والاتصالات في الدول العربية وبالتالي طرحه للاكتتاب خلال الربع الأخير من العام الحالي.

طرح شركات للاكتتاب

تستعد شركة الاستثمارات الوطنية حالياً لطرح ثلاث شركات مساهمة للاكتتاب وذلك للاستثمار في ثلاث دول مختلفة كنوع من توزيع المخاطر للشركة وعملائها. وتأمل الشركة أن تواصل اداءها المتميز خلال النصف الثاني من هذا العام، وأن يكون هذا الاداء متماشياً مع الاداء العام للأسواق المحلية والعالمية.

شركة البترول الوطنية تدرس مشروعاً لزيادة الطاقة التكريرية

قال مسؤول كبير في شركة البترول الوطنية الكويتية ان الشركة تدرس مشروعا لزيادة طاقة البلاد التكريرية باكثر من ٣٠ في المائة الى نحو ١,٢٣ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٠ .

وقال بدر السميط مدير التخطيط بالشركة التابعة للدولة لرويترز ان المشروع يشمل زيادة الطاقة التكريرية لمصفاة ميناء الاحمدي اكبر مصافي البلاد البالغة قدرتها ٤٥٠ الف برميل يوميا بنحو ٧٠ الف برميل يوميا. وقال ان الشركة تنوي ايضا في اطار المشروع تنسيق اغلاق مصفاة الشعيبة القديمة اصغر مصافي البلاد البالغة طاقتها ٢٠٠ الف برميل يوميا ليتم مع بدء تشغيل مصفاة رابعة لم تشيد بعد ستزيد طاقتها التكريرية عن ٤٠٠ الف برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٠ .

وقال السميط لرويترز في مقابلة عبر الهاتف «نقوم بدارسة تطوير وتوسيع للوفاء برقمنا المستهدف الجديد عند ١,٢٣ مليون برميل يوميا.» وشركة البترول الوطنية الكويتية، وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لمؤسسة البترول الكويتية، هي المسؤولة عن قطاع المصب الكويتي الذي يشمل ثلاث مصافي

بطاقة معالجة اجمالية تصل الى ٩٣٠ الف برميل يوميا. وقال السميط انه يتوقع الانتهاء من الدراسة في نوفمبر وانها تشمل ايضا تجديد مصفاة ميناء عبد الله البالغة طاقتها ٢٧٠ الف برميل يوميا. وقال لرويترز «تشمل الدراسة بلوغ هذا الهدف (١,٢٣ مليون برميل يوميا) بحلول ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ من خلال اضافة وحدات الى مصفاة ميناء الاحمدي واغلاق الشعيبة وتحديث منشآت اخرى في ميناء عبد الله وبدء تشغيل مصفاة جديدة». واضاف «نحن الان في المرحلة الاولى .. نتوقع دخول المرحلة التالية الخاصة بالتصميمات وانتقاء التكنولوجيا قبل نهاية العام». وقال السميط ان الاضافات الى المصافي تشمل وحدات لمعالجة الخام في ميناء الاحمدي علاوة على وحدات تحويل ووحدات معالجة هيدروجينية الى ميناء الاحمدي او الى مصاف اخرى. وقال «نعرف اي وحدات نريد اضافتها لكننا ما زلنا ندرس اين نضيفها.. معظم الوحدات ستتم اضافتها على الارجح في ميناء الاحمدي». ونقلت صحيفة الوطن الكويتية عن مصدر نفطي قوله ان نحو ثلثي طاقة المصفاة الجديدة او نحو ٢٥٠ الف برميل يوميا ستخصص لتلبية احتياجات محطات الطاقة الكويتية مع توجيه بقية الانتاج للتصدير.

ثمرة من ثمار الجولة الآسيوية

قطاع التسويق: عقد مع الصين قيمته الأولية ٣٠٠ مليون دولار وقد يصل إلى مليار لاحقا

■ توريد وقود للطائرات يبدأ من ٧٠٠ ألف طن.. ثم يصل إلى مليونين

علم أن قطاع التسويق العالمي في مؤسسة البترول الكويتية بصدد وضع اللمسات النهائية على عقد استراتيجي مع المؤسسة الصينية لتوريد وقود الطائرات قيمته الأولية ٣٠٠ مليون دولار ويمكن أن ترتفع القيمة إلى مليار دولار في غضون سنتين.

وأكدت مصادر متابعة أن الحكومة الصينية تملك المؤسسة التي ستقاعد معها قطاع التسويق لتوريد ٧٠٠ ألف طن وقود طائرات.

وأضافت المصادر أن المؤسسة تتطلع للوصول عبر هذا العقد إلى التوريد لجميع مطارات الصين بحيث ترتفع الكمية إلى مليوني طن مستقبلاً على أن يكون التوصيل على العاتق الكويتي.

ووصفت المصادر هذا العقد بالمهم جداً ويعد ثمرة من ثمار جولة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الصباح إلى الصين وعدد من الدول الآسيوية، حيث أجرى وزير الطاقة الشيخ أحمد الفهد الصباح مباحثات نفطية مثمرة. وأشارت المصادر إلى الجهود الممتازة التي بذلها فريق التفاوض في شأن هذا العقد، وهو قام بذلك مواكبا لجهود الدولة في الإنفتاح على الدول الآسيوية عموماً والصين خصوصاً التي تعتبر من أسرع الأسواق نمواً من حيث الطلب على الطاقة. فالصين اصبحت المستهلك العالمي الثاني للنفط ومشتقاته بعد الولايات المتحدة الأميركية.

وأكدت دراسات الفريق الكويتي الذي قاد المفاوضات ان الطلب على المنتجات النفطية في السوق الصينية قوي وجذاب.

وأشارت المصادر في هذا الصدد إلى الأهمية القصوى التي على الكويت النظر إليها في شأن بناء المصفاة الرابعة، تماشياً مع نمو الطلب العالمي على المشتقات وتحديداً نمو الطلب الصيني.

وسيقوم وفد رفيع المستوى من مؤسسة البترول بزيارة الصين قريباً لتوقيع العقد. وبضم الوفد محمد القاسم وناصر المضف وعماد عبدالكريم وعماد الكندري وممثل المؤسسة في سنغافورة.

وفي إشارة إلى النمو الهائل للطلب على المشتقات النفطية في الصين ذكر مسؤولون بصناعة البترول يعملون في بكين أن الصين وافقت على بناء مصفاتين جديدتين لتكرير النفط على ساحلها الشرقي بكلفة تتجاوز ثلاثة مليارات دولار.

وسيمثل المشروعان اللذان يتوقع اكتمالهما في ٢٠٠٧ أو ٢٠٠٨ نحو سبعة في المائة من طرق التكرير الإجمالية في البلاد البالغة ٦,٢ ملايين برميل يومياً.

وستبني شركة سينوبيك أكبر شركات التكرير في الصين مصفاة تبلغ طاقتها ٢٠٥ آلاف برميل يومياً في اقليم شاندونغ بكلفة ١,٢ مليار دولار.

كما ستبني مجموعة سي.ان.او.سي ثالث أكبر شركة للنفط والغاز في البلاد مجمعاً نفطياً بكلفة ٢,١ مليار دولار في اقليم جوانجدونغ الجنوبي بطاقة تكريرية ٢٤٦ الف برميل في اليوم.

ويتوقع محللون أن يرتفع الطلب على النفط في الصين ثاني أكبر مستهلك بعد الولايات المتحدة بما بين ٥٠٠ الف و٨٠٠ الف برميل يومياً هذا العام أي بنسبة تتراوح بين عشرة و١٥ في المائة.

تراجع معدل استهلاك الطاقة في الكويت بمقدار ٣٢٠ ألف برميل

الكويت تتقدم على الدول العربية في نمو عائدات النفط عام ٢٠٠٣ بنسبة ٢٠ في المئة

تقدمت الكويت على الدول العربية في معدل نمو عائدات النفط في العام ٢٠٠٣ حيث زادت عائداتها بنسب ٢٠ في المئة من ١٥,٥ مليار دولار إلى حدود ٢٠ مليار دولار.

وذكرت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) في تقريرها السنوي حول «وضع الطاقة في الكويت والمنطقة والعام لعام ٢٠٠٣» الذي نشرته مجلة النفط في عددها الأخير أن عائدات اعضاء المنظمة ارتفع بنسبة ١٤ في المئة في عام ٢٠٠٣ وبلغ ١٦٢ مليار دولار مقارنة بـ ١٤٢ مليار في العام الذي سبقه.

واعتبر التقرير أن سبب تلك الزيادة يعود إلى زيادة الانتاج بنسبة ١٢,٩ في المئة إلى جانب ارتفاع الأسعار.

وأشار التقرير إلى أن متوسط دخل الفرد من العائدات شهد ارتفاعا في جميع القطاعات بنسبة تراوحت ما بين ١,٩ في المئة إلى ٣٦,٥ في المئة في حين بلغت النسبة في الكويت ٢٠,٦ في المئة حيث ارتفع نصيب الفرد السنوي من نحو ٦٥٠٠ دولار إلى ثمانية آلاف دولار.

وذكر أن استهلاك الطاقة في الكويت تراجع ن ٣٢٠ الف برميل مكافئ نفط في اليوم رغم نموه في الدول الاعضاء ما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ وكشف التقرير عن أن معدل استهلاك الفرد من الطاقة تراجع في الكويت من ٤٩,٣ برميل مكافئ نفط عام ١٩٩٩ إلى ٤٦,٥ برميل مكافئ نفط عام ٢٠٠٣ بالرغم من ارتفاعه ايضاً في الدول العربية

قرض مجمع بقيمة ٦٥ مليون دولار

البنك الاهلي يشارك في تحديث أسطول طيران الخليج

وقعت شركة طيران الخليج عقد قرض مجمع قيمته ٦٥ مليون دولار للمساعدة في تحديث اسطولها والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات. وسيكون بنك ستاندرد تشارترد في المنامة المنظم الرئيسي للقرض الذي يسدد على ثلاثة اعوام ويحمل فائدة تزيد واحدا بالمئة عن سعر الفائدة السائد بين البنوك في لندن (ليبور). ويشارك في تقديم القرض البنك الاهلي المتحد والبنك الاهلي الكويتي وبنك مسقط وبنك عمان الوطني وبنك برشيا الدولي ومجموعة سامبا المالية.

وقال احمد حمادي نائب رئيس طيران الخليج للشؤون المالية ان القرض الجديد يرفع التزامات الشركة المالية الاجمالية الى ٥٥٠ مليون دولار.وقال ان الشركة تسدد مئة مليون دولار سنويا من القروض المستحقة عليها. وقدمت الجهات المالكة لطيران الخليج وهي البحرين وابوظبي وعمان ٩٠ مليون دينار (٢٣٩ مليون دولار) للشركة خلال العامين الماضيين لمساعدتها على التغلب على الخسائر التي منيت بها على مدى اعوام.

وفي العام الماضي انخفض صافي خسائر طيران الخليج الى النصف لنحو ٢٠ مليون دينار ووعدت الشركة بتحقيق توازن بين الانفاق والدخل عام ٢٠٠٤ .

من جهة اخرى قالت مصادر في شركة طيران الخليج امس ان الشركة تدرس تسيير رحلات على مدار العام لمدينة صلالة عن طريق دبي لتشجيع قطاع السياحة في دول مجلس التعاون الخليجي.

واوضح مصدر مسؤول في الشركة لوكالة الانباء الكويتية (كونا) ان هذا الامر يأتي لتشجيع السياحة الى محافظة ظفار على مدار العام واستقطاب المزيد من السياح اضافة الى تسهيل تنقل المواطنين والمقيمين في الامارات وعمان. وذكر ان صلالة استقطبت خلال فترة الخريف العديد من خطوط الطيران في دول المنطقة مضيفا ان ذلك يعد مؤشرا جيدا.

وقال ان تسيير الرحلات سيسهم في تعزيز القطاع السياحي وتدفق السياح بين دول مجلس التعاون الخليجي وذلك لما تمثله محافظة ظفار من بيئة سياحية وطبيعة خلابة على مدار العام.

وذكر المصدر ان زيادة عدد السياح الى مدينة صلالة هذا العام جعل الشركة تدرس القيام برحلات لتشجيع السياحة بين دول مجلس التعاون. واوضح ان قيام شركة طيران الخليج برحلات الى صلالة خلال الفترة القادمة سيعمل على زيادة عدد السياح اليها من دول المنطقة اضافة الى انه سيعزز من مكانة الشركة لتحقيق أفضل المستويات في المنطقة من حيث راحة المسافرين والكفاءة التشغيلية.

يذكر ان طيران الخليج انشئت عام ١٩٥٠ وتملكها ثلاث دول هي سلطنة عمان ودولة الامارات العربية المتحدة ومملكة البحرين.

من ٨,٦ في المئة إلى ٨,٩ في المئة خلال الفترة نفسها.
وافاد ان استهلاك المنتجات البترولية ارتفع من ١٨٥ الف برميل مكافئ نفط في اليوم عام ٢٠٠٢ إلى ١٩٩ الف برميل مكافئ نفط في اليوم عام ٢٠٠٣ إلى جانب ارتفاع ايضا اجمالي الاستهلاك في اعضاء الاوابك من ٣٣٢١ إلى ٣٤٢٠ خلال الفترة نفسها.
وفيما يتعلق بالأسعار المحلية للمنتجات البترولية للمستهلك لعام ٢٠٠٣ جاءت الكويت في المركز الثاني خليجياً فيما يتعلق بأرخص الأسعار بعد قطر.
أما بالنسبة للنفط وانتاجه فقد رصد تقرير الأوابك زيادة في انتاج الكويت بنسبة ٢١,٤ في المئة إلى ٢,١٢ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٣ مقابل زيادة في انتاج الدول العربية بنسبة ٧,٩ في المئة إلى ٢٠,١٧١ مليون برميل يومياً.
كما رصد التقرير زيادة في انتاج (اوبك) بنسبة ٦,٥ في المئة إلي ٢٦,١٢١ مليون برميل يومياً إلى جانب زيادة في الانتاج العالمي بنسبة ٣,٦ في المئة إلى ٦٧,٩٤٨ مليون برميل يومياً خلال الفترة نفسها.
وفيما يخص احتياجات النفط اوضح التقرير استقرارها عند ٩٦,٥ مليار برميل يومياً خلال السنوات الخمس الأخيرة في الكويت وكذلك استقرت عند ٦٥٤,٩ مليار برميل في الدول العربية مقابل ارتفاع احتياطات الاوبك بنسبة ٣,٧ في المئة إلى ٨٨١,٨ مليار برميل إلى جانب ارتفاع الاحتياطات العالمية بنسبة ٣,٥ في المئة إلى ١١٠٥,٢٦ مليار برميل.
وأفاد أن الكويت لم تحظ إلا بكشف بترولي واحد خلال عام ٢٠٠٣ مقابل ٢٤ كشفاً في الدول العربية كما شهدت حفرا استكشافياً وتطويرياً بمقدار ١٣٢ كيلومترا مقابل ٤٤٢٤ كيلومترا طوليا في الدول العربية.
وبين التقرير أن الآبار الاستكشافية والتطويرية المحفورة بلغ عددها ٥٥ بئراً في الكويت خلال عام ٢٠٠٣ مقابل ١٧٦٧ بئراً في الدول العربية.
وأشار إلى أن عدد الحفارات العاملة في الكويت قد تراجع من ١٣ إلى ١٢ حفاراً في عام ٢٠٠٣ رغم زيادتها في الدول العربية من ٢٢٤ إلى ٢٣٣ حفارا وارتفع عددها في دول العالم من ١٩٨٧ إلى ٢٢٨٦ حفارا خلال الفترة نفسها.
وأشار التقرير إلى استقرار طاقة عمليات الابتدائي في الكويت عند ٩٠٥ آلاف برميل يومياً مقابل زيادتها من ٧١٣٣ الف برميل يومياً عام ٢٠٠٢ إلى ٧٣٣٣ الف برميل يومياً عام ٢٠٠٣.

فلس في الربع الأول و٧ في الثاني

«الكويتية للمال» تحقق قفزة هائلة في الأرباح وتسجل ٨ فلوس للسهم الواحد

■ مشاريع محلية واقليمية سترى النور في عدد من القطاعات

بلغت ارباح الشركة الكويتية للمال خلال النصف الأول من العام الحالي ٢٠٠٤ نحو ٢,٣ مليون دينار أي بربحية بلغت ٨ فلوس للسهم الواحد، وكانت الشركة عادت للربح خلال عام ٢٠٠٣ وحققت ٥فلوس للسهم خلال كامل العام المذكور.
وأظهرت الشركة خلال الفترة القليلة الماضية قفزة في أعمالها وتطوراً في انشطتها الاستثمارية، إذ فازت، وهي رأس تحالف، بأول مشروع خصخصة في قطاع النفط والطاقة، والمشروع هو حق امتياز لانشاء مصنع للفحم البترولي المكلسن بمدة استثمار ٢٢ سنة، وتبلغ تكلفة المشروع نحو ١٥٠ مليون دولار، علما بأن الانتاج سوق سلفاً، والتحالف الذي تقوده المال يضم شركات عالمية مرموقة في هذا القطاع.
إلى ذلك، فازت «المال» التي يرأس مجلس ادارتها محمد الصقر ضمن مجموعة شركات محلية بقيادة المال العقارية بمشروع سياحي في فيلكا تكلفته نحو ٤٠ مليون دينار ويتكون من بناء فندق ٤ نجوم وحوالي ٥٠٠ شاليه.
وكانت الشركة اعلنت مطلع العام الجاري عن شراكة استراتيجية مع شركة ديليجنس ال ال سي الاميركية لانشاء شركة مشتركة باسم ديليجنس ميدل ايست لتقديم الخدمات الأمنية والمعلومات المالية للأفراد والشركات في مختلف دول المنطقة. كما أسست الكويتية للمال،شركة الفرات القابضة، وتنوي دخول مشاريع عقارية في المنطقة عموماً والعراق خصوصاً. وتسعى الشركة للاستغلال الأمثل للإمكانات والفرص المتاحة لها، كما تسعى بشكل مستمر للمحافظة على النمو المتوازن لضمان تحقيق عوائد مالية مجزية للمساهمين.
ويذكر أن للشركة مساهمات في عدد من الشركات المدرجة وغير المدرجة، ابرزها في دار الاستثمار وشركة المال العقارية.
تبقى الاشارة إلى أن الكويتية للمال أعلنت ربحية للسهم بلغت في الربع الأول فلساً واحداً مقابل ٨ فلوس للنصف الأول بأكمله، ما يعني قفزة هائلة في الأرباح تتوقع الشركة استمرارها في النصف الثاني من عام ٢٠٠٤.
وتوقعت مصادر الشركة أن يشهد العام ٢٠٠٤ انطلاقة جديدة ستعود بالنفع على المساهمين على نحو كبير. كما توقعت أن تعلن عن عدد من المشاريع خلال النصف الثاني من العام أو بداية العام المقبل بحيث تتنوع محفظة الاستثمارات في عدد من الأنشطة المدرة للدخل فضلا عن تنويع المخاطر على نحو جيد.

أكد أن الاقتصاد الآسيوي سريع النمو ومستقبله واعد والاستثمارات الكويتية ستزداد فيها

الغانم: أجواء الاستثمار في الكويت لم تكن ملائمة قبل جولة رئيس الوزراء... ويجب مواصلة العمل واستغلال تبعاتها

قال رئيس مجلس ادارة شركة المركز المالي الكويتي ضرار يوسف الغانم ان أجواء الاستثمار في الكويت لم تكن ملائمة قبل جولة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لجذب الاستثمارات الآسيوية لكن الآلية بدأت تتبلور الآن لتهيئة المناخ المناسب.

وقال الغانم في مقابلة مع وكالة الأنباء الكويتية «كونا» أنه نتيجة لتضافر الجهود بين غرفة التجارة والصناعة والجهات المعنية في الحكومة فقد بدأت الآلية بالتبلور لتهيئة المناخ لجذب الاستثمارات الأجنبية ومنها الآسيوية ودعا الى الاسراع بمعالجة القضايا المرتبطة بهذا الموضوع وخصوصاً قانون الضريبة الذي يعد في مقدمة اهتمامات أي مستثمر.

وفيما يتعلق بحجم الاستثمارات الكويتية المستثمرة في الأسواق الآسيوية أوضح الغانم أنه لا توجد بيانات دقيقة معلنة عن حجم الأموال المستثمرة في دول شرق آسيا لكن أموال حكومة دولة الكويت المستثمرة في آسيا تقدر بحوالي ١٠ في المئة من اجمالي استثماراتها العالمية أي حوالي سبعة مليارات دولار أميركي مستثمرة في اسواق الأسهم والسندات.

وأضاف أنه من الصعب تحديد حجم استثمارات القطاع الخاص لأنها ليست استثمارات مباشرة ومعظمها مستثمرة في الأسهم والسندات وفي الصناديق والمحافظ الاستثمارية العالمية.

وأكد الغانم ان زيادة سمو رئيس مجلس الوزراء للدول الآسيوية سوف تفتح آفاقاً جديدة ومهمة للمستثمر الكويتي وأن الاستثمارات الكويتية سوف تزداد في تلك الدول ذات النمو الاقتصادي السريع والمستقبل الواعد، مشيراً إلى أن جولة سمو الشيخ صباح سوف تضع الكويت على خارطة الاستثمار لرؤوس الأموال القادمة من تلك الدول ولكن يجب أن تتبع هذه الجولة حملات اعلانية لاستغلال الأجواء التي ولدتها الزيارة ولتسويق الكويت.

وحول مجالات التعاون الممكن تحقيقها والمجالات التي يمكن ان تشكل جاذباً للمستثمرين الاسيويين أوضح الغانم ان المجالات واسعة وتشمل كافة القطاعات الاقتصادية أما فيما يتعلق بالاستثمار داخل الكويت فإن الفرص اضيق بكثير منها في الدول الآسيوية بالنظر إلى حجم الاقتصاد الكويتي ولكن هذا لا يمنع ضرورة تهيئة الأجواء لجذب رؤوس الأموال الآسيوية لتستثمر في مشروعات كويتية تخدم الكويت والدول المحيطة والمتوقع أن تشهد نمواً سريعاً في اقتصادياتها في المستقبل القريب. وقال الغانم أن شركة المركز المالي كانت من أولى الشركات التي انفتحت على الأسواق الآسيوية قبل أكثر من ربع قرن عندما أسست «البنك الكويتي الكوري» عام ١٩٧٧ مع كبار المؤسسات الكورية وأبرزها شركة هيونداي العملاقة.

وذكر أن هذا الاستثمار حقق نجاحاً باهراً وكان بحق نموذجاً ساطعاً للاستثمارات الخليجية في شرق آسيا ويعرف هذا البنك حالياً باسم «هيونداي انترناشيونال ميرشنت بانك» وهو مدرج في السوق الكوري للأوراق المالية ويعد من الشركات الممتازة.

وفيما يتعلق برؤية شركات الاستثمار لنتائج الجولة أوضح الغانم أن الأنظار بدأت تتجه بشكل أكبر إلى الأسواق الاسيوية وقد تم الاعلان عن تأسيس شركة قابضة للاستثمار في هذه الدول وتجري حالياً دراسة لانشاء صندوق استثماري بالتعاون مع الجهات الحكومية لتفعيل النتائج الطيبة للزيارة التاريخية التي قام بها سمو رئيس مجلس الوزراء لدول شرق آسيا.

■ «المركز المالي» أول من انفتح على السوق الآسيوية بتأسيس البنك الكويتي الكوري

اعتبرت أسهم البنوك الأكثر أماناً في البورصة

غلوبل: القطاعات الرائدة مرشحة للاحتفاظ بمواقعها لبقية العام

قالت شركة بيت الاستثمار العالمي في القسم الثاني من تقريرها عن الاتجاه المستقبلي لسوق الكويت للأوراق المالية (البورصة): من الملاحظ أن المستثمرين في الكويت يولون أهمية كبرى للنمو في ربحية السهم وأي تطورات جديدة قد تؤثر فيه بشكل ملحوظ بدرجة أكبر من تركيزهم على معدل العائد النقدي أو توزيعات الأسهم النقدية التي قد يحصلون عليها في الأجل الطويل. كذلك يبدو واضحا ان النمو أدى إلى رفع أسعار الأسهم وبالتالي حصول المستثمرين على أرباح رأسمالية أعلى. كذلك لا نستطيع تسمية قطاع معين باعتباره الرائد الوحيد في السوق، حيث تقاربت كل القطاعات هذا العام.

ويبدو جلياً أن المستثمرين في الوقت الحاضر أكثر اهتماما بالنمو الدوري للسهم وليس القيمة، مما عاد بالفائدة على القطاعات منها قطاع الاسمنت (غير الكويتي)، قطاع الاستثمار والقطاع العقاري. وما من شك في أن هذه هي القطاعات ذاتها التي أبدت تحسنا أكبر في عوائد ارباحها. ومن النادر أن يحدث تحول سريع في ريادة أحد القطاعات، إذ غالبا ما يحدث ذلك بشكل تدريجي وفقاً لما تشير الأحداث السابقة، مما يدعونا للاعتقاد بأنه لن يحدث تغيير في ريادة القطاعات خلال الفترة المتبقية من العام. ونظريا يفترض أن تتصدر القطاعات الدورية دائما ريادة السوق خلال العام المؤدي للوصول لقمة النمو الاقتصادي، إلا أنه من الصعب التنبؤ بما إذا كنا قد وصلنا فعلياً لهذه القمة أم بعد نتيجة لاستمرار ارتفاع أسعار النفط، وكذلك للفوائد الكبيرة التي نتجت عن تغيير النظام الحاكم في العراق.

لذلك نوصي كلا من المستثمرين ومديري المحافظ المالية أن يهيئوا أنفسهم لاستمرار المصاعب التي شهدناها منذ بداية العام وحتى الآن وفي الوقت ذاته عليهم بأخذ احتياطاتهم بشراء الأسهم القيمة والتي تتميز بتدفق نقدي جديد وتوزيعات نقدية مستمرة. ففي حين تتصدر القطاعات الدورية حالياً ريادة السوق، وقد تستمر في ذلك لفترة من الوقت، لكن بتتبع دورات الأسهم نستنتج أن هذا الوضع سينتهي حتماً.

قطاع البنوك

حدث أخيراً العديد من التغيرات التنظيمية للبنوك، والتي من شأنها أن تؤثر على نمو الأرباح في المدى القصير، إلا أنه سيكون لها الفضل في تعزيز قوة القطاع المصرفي على المدى البعيد. هذا، وتعتبر أسهم البنوك في الكويت من أكثر الأسهم أمانا باستثناء عدد قليل منها، ونعتقد أن يستمر الحال على ما هو عليه مستقبلاً (..). ونتوقع أن يشهد عام ٢٠٠٥ مرة أخرى اكتساب اسهم البنوك لسيادة كبيرة في السوق وبأن تكون أسهم البنوك الكبرى هي الاختيار الآمن من خلال ميزانياتهم العمومية القوية وتاريخ ثبات توزيعات أرباحهم. ومن الممكن أن يعود بنك برقان لسابق عهده من خلال الإدارة العليا الجديدة ذات الخبرة الطويلة، ولكننا بانتظار ان تبرهن لنا تلك الإدارة الجديدة أنها تستطيع الوفاء بالتزاماتها وأن يستعيد المستثمرون ثقتهم بأسهم البنك.

الاستثمار

(..) يجب أن يتوخى المستثمر الحذر عند الاختيار بين الشركات الاستثمارية، وتفهم الاصول الاستثمارية الأساسية لهذه الشركات. حيث أن أي انهيار في سوق الأوراق المالية سوف يغير قيمة الاستثمارات الأساسية لهذه الشركات مما سينعكس بالتالي على قيمة أسهم هذه الشركات. لذا يجب أن يكون المستثمر حريصاً عند شراء هذه الأسهم (..).

العقار

استفاد قطاع العقار من انخفاض معدلات الفائدة وقلة الفرص الاستثمارية الأخرى في الاقتصاد المحلي. ويستمر نمو النشاط في هذا القطاع بشكل مطرد كما أنه يختزن إمكانات هائلة يمكن الاستفادة منها في المستقبل، غير أن فرصة هذا القطاع في النمو مرتبطة بتوافر السيولة في الاقتصاد، بمعدلات الفائدة، سياسات الحكومة والقوانين المنظمة للمعاملات العقارية. وقد تعددت الأقاويل حول إمكان إنشاء سوق خاص بالتبادلات العقارية مما يساهم بشكل كبير في خلق سوق ثانوي منظم ويتمتع بالسيولة في الكويت. ونعتقد أن هذا القطاع لا يزال لديه متسع للنمو وان كان بنسبة أقل مما شهدناه خلال الأربعة والعشرين شهراً الماضيين. وننصح المستثمرين بالتعامل الحذر مع هذا القطاع (..).

التأمين

نعتقد أن قطاع التأمين من أكثر القطاعات المقومة بأقل من قيمتها الفعلية في السوق حيث لا يزال المستثمر يوليه اهتماماً ضئيلاً متأثراً في ذلك باحتمالات انخفاض عوائد الاستثمار وقلة السيولة المتاحة بهذه الأسهم.. ويصعب الاستثمار قصير المدى في هذا القطاع نتيجة لاستمرار حالة الشك وعدم التأكد. إلا أن معظم هذه الشركات في ضوء ميزانيتها العمومية القوية واستمرار مساندة الحكومة لها تعتبر استثماراً جيداً للأجل الطويل (..).

الاتصالات والخدمات

نعتقد أن كلا من شركتي الاتصالات المسجلة في الكويت وهي «شركة الاتصالات المتنقلة» و «الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة» تعد استثمارا قيما بما لديها من تدفقات نقدية قوية علاوة على قوة ميزانيتها العمومية. وبناء على المستوى الحالي للشركتين نعتبرهما استثمارات آمنة بالرغم من خلو توقعاتنا من تكرار تلك الشركات لمعدلات النمو المحققة سابقاً.

وبعيداً عن شركات الاتصالات بما لها من ثقل في قطاع الخدمات، تتوافر العديد من الفرص الجيدة في مجالات التعليم والنقل والمؤن الحربية. ويمكن أن نوصي بوضع الاستثمارات في هذا القطاع حيث تتوافر القيمة المتميزة وفرص النمو أعلى من المتوسط (..).

الأسمنت

تعتبر أسهم قطاع الأسمنت المثال النموذجي لكيفية الأداء الجيد للأسهم الدورية خلال العام الماضي فقد كان أداء تلك الأسهم رائعاً مدعومة في ذلك بتحسن أسعارها، وفي هذا السياق نحن نعتقد أنه ما زالت هناك فرص استثمارية في هذه الأسهم وبخاصة شركات الأسمنت التي لديها طاقات ضخمة (..).

ربحية السهم من ١٢٦ فلساً تفوق أرباح العام ٢٠٠٣ بأكمله

البحر: «إيفا» زادت أرباحها ٤٥٦ في المئة بـ٢٩ مليون دينار لفترة النصف الأول

أعلن جاسم محمد البحر، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة الاستشارات المالية الدولية، ان الشركة قد نجحت في تطوير مصادر دخلها وزيادة ارباحها، حيث بلغت هذه الارباح عن الفترة المنتهية في ٢٠٠٤/٦/٣٠ ما مقداره ٢٨,٩ مليون دينار كويتي مقارنة مع ٥,٢ ملايين دينار عن الفترة ذاتها من العام الماضي بارتفاع قدره ٤٥٦ في المائة، كما بلغت ربحية السهم عن الاشهر الستة المنتهية في ٦/٣٠ من الفترة الحالية ١٢٦,٢ فلسا مقابل ٢٢,٦ فلسا عن الفترة المقارنة من عام ٢٠٠٣ أي بارتفاع قدره ٤٥٨ في المئة.

ومن ناحية الاصول، فقد ارتفعت من ٨٤ مليون دينار كويتي إلى ١٩٥ مليون دينار كويتي بزيادة مقدارها ١٣٢ في المئة، وشهدت حقوق المساهمين ارتفاعاً من ٣١ مليون دينار كويتي الى ٧٣ مليون دينار كويتي أي بنسبة زيادة ١٣٥ في المئة.

والجدير بالذكر ان هذا الاداء قد تم قياسه على رأس المال الجديد بعد اخذ اسهم المنحة في الاعتبار وكذلك تأثير حق الاكتتاب في

زيادة رأس المال الذي تم في وقت لاحق لتاريخ الميزانية العمومية.

واضاف البحر ان هذه النتيجة من الارباح المميزة هي ثمار تنفيذ الاستراتيجية التي وضعها مجلس ادارة الشركة من حيث تنويع الاستثمار والتوسع جغرافيا في الاماكن السياحية الاستراتيجية وبالاخص دبي وجنوب وشرق أفريقيا والمحيط الهندي.

وقد قام فريق من الادارة العليا للشركة مؤخراً بزيارة تفقدية إلى أماكن اضافية في جنوب افريقيا وجزيرة موريشيوس امتدادا لهذه السياسة الاستثمارية والتي سوف تعطي المزيد من النتائج الايجابية في المستقبل القريب ان شاء الله.

واختتم جاسم البحر تصريحه بان الشركة سوف تسعى الى ايجاد فرص استثمارية اضافية داخل وخارج الكويت مبنية على الخبرة والسمعة التي اكتسبتها في مجال المنتجعات والاستثمارات السياحية كما ستقوم «ايفا» بتطوير نشاطها الاستثماري والمالي والمتعلق بالصناديق وادارة المحافظ بعد نجاح صندوق «ايفا الخليجي» ونشاط «ايفا» على مستوى الاستثمارات المحلية وبهذا تكون الشركة قد حققت توازنا بين الاستثمارات المحلية والاستثمارات الخارجية لضمان أفضل النتائج للشركة ومساهميها ان شاء الله.

جولة رئيس الوزراء عززت التعاون وقلصت الحواجز

الخشتي: (كوفبك) تدرس عرضا صينياً للدخول في مشاريع استكشافية نفطية

قالت شركة الاستكشافات البترولية (كوفبك) أن جولة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح إلى عدد من الدول الآسيوية ادت إلى تقليص الحواجز وتعزيز التعاون بينها وبين الشركات الصينية العاملة في مجال الاستكشاف والانتاج.

وقال رئيس مجلس ادارة الشركة والعضو المنتدب بدر الخشتي في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) أن الشركة تدرس حالياً عرض شركة بترول صينية للدخول في مشروع استكشافي مع الشركة الكويتية مبينا أن اثار الجولة لم تنعكس فقط على علاقات الشركة مع الصين وانما مع دول أخرى في المنطقة.

وأضاف الخشتي أن الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية من الشركات النشطة العاملة في مجال الاستكشاف وهي تتواجد في كل من جمهورية الصين وسنغافورة وتقوم الشركة بالشراكة مع شركة البترول البريطانية (بريتش بتروليوم) والشركة الوطنية الصينية بانتاج الغاز من حقل ياشينغ البحري الذي يقع في بحر الصين الجنوبي جنوب جزيرة هاينان الصينية منذ سنة ١٩٩٦ وبلغت تكلفة مشروع تطوير حقل ياشينغ حوالي ١,١٢٠ مليار دولار امريكي.

وذكر الخشتي أن المشروع المذكور يشتمل على جزيرة الحفر الصناعية وجزيرة التشغيل الصناعية وانبوب بسعة ٢٨ بوصة وطول ٤٨٠ ميلاً يمتد من الحقل إلى هونغ كونغ بالاضافة إلى مركز تصنيع في جزيرة هاينان.

وأوضح أن المشروع الذي بدأ بتاريخ ١ يناير من عام ١٩٩٦ يوفر ٢٨٠ مليون قدم مكعب من الغاز في اليوم إلى محطة الطاقة والانارة في هونغ كونغ لمدة ٢٠ سنة بالاضافة إلى ٥٠ مليون قدم مكعب من الغاز في اليوم الى جزيرة هاينان لمدة ٢٠ سنة.

وقال الخشتي اما في سنغافورة فتقوم الشركة مع شركاء آخرين بامداد سنغافورة بحصتها من الغاز الطبيعي من حقل نتونا البحري الواقع في اندونيسيا بواسطة انبوب بحري بطول ٦٤٠ كيلومترا يربط الحقل في اندونيسيا مع جزيرة سكارا في سنغافورة.

وأشار إلى أن الشركة تجري حاليا محادثات مع المسؤولين في سنغافورة لبيع كميات اضافية من الغاز الطبيعي بعد النجاح الذي حققته الشركة في اكتشاف حقول غاز جديدة في اندونيسيا.

واضاف الخشتي أن «جولة سمو الشيخ صباح الأحمد ساعدت بلا شك على الاسراع في اخذ الخطوات الأولية لانجاز المشروع» مشيراً إلى أن لدى الشركة خطة استراتيجية لبلوغ انتاج ١٠٠ الف برميل من النفط المكافىء يومياً في سنة ٢٠١٠ وسيكون التركيز على الدول وسوف تستفيد الشركة من زيارة سمو الشيخ صباح الأحمد والتي عززت سبل التعاون بين هذه الدول ودولة الكويت وايجاد مشاريع مشتركة مناسبة للشركة.

كيف ستتأثر البنوك المحلية؟

ماذا يعني السماح للبنوك الأجنبية بالعمل في الكويت بالنسبة للبنوك المحلية؟

- اضافة عنصر منافسة جديد.
- انتهاء زحمة لقاءات الفنادق بين ممثلي البنوك الأجنبية وكبار المستثمرين، وبدء مرحلة التواصل المباشر بفرع مكشوف على الملأ.
- ازدياد المزاحمة على ادارة الثروات.
- ازدياد المنافسة على تمويل المشاريع الكبرى.
- دخول تقنيات مصرفية جديدة تجعل بعض البنوك أمام تحديات ضخ مزيد من الاستثمارات.
- المصارف المحلية غير خائفة في قطاع التجزئة لأن البنك الأجنبي متواجد في فرع واحد وهو يضع في اولوياته ادارة الثروات قبل الخدمات الفردية والاستهلاكية.
- «فرار» عدد من القياديين المصرفيين من بنوكهم الحالية إلي البنوك الأجنبية لا سيما الكوادر الكويتية التي سترتفع أجورها على نحو لافت بفعل النسب المطلوبة للعمالة الوطنية.
- ازدياد المنافسة في قطاع الاستشارات المالية وادارة القروض المجمعة.

«المركزي» يوافق لـ BNP Paribas بفتح فرع له

بنك فرنسي في طليعة البنوك الأجنبية الداخلة إلى الكويت

وافق مجلس ادارة بنك الكويت المركزي مبدئياً على الترخيص لبنك «باريباس بي ان بي» الفرنسي بافتتاح فرع له في دولة الكويت.

وابلغ محافظ البنك الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح وكالة الأنباء الكويتية (كونا) أن هذه هي الحالة الأولى التي تصدر فيها موافقة مبدئية لبنك اجنبي بافتتاح فرع له بدولة الكويت وذلك بعد اقرار التعديلات الأخيرة التي ادخلت على قانون البنك المركزي بموجب القانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٤ والتي تم بموجبها الغاء القيد الذي كان قائماً على دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المحلي من خلال فروع لها.

وكان القانون المشار إليه يشترط في هذه البنوك أن تساهم فيها حكومة الكويت أو المؤسسات المصرفية والمالية الكويتية.

وأشار المحافظ إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد بداية السماح بفتح فروع لبنوك خليجية وأجنبية في السوق المحلي وذلك في اطار التزامات الكويت على المستويين الاقليمي والدولي حيث تلقى البنك المركزي خلال الفترة الأخيرة عدداً من الطلبات لبنوك عالمية واقليمية تبدي رغبتها بافتتاح فروع لها في دولة الكويت.

وأوضح الشيخ سالم أن البنك المركزي يعكف على دراسة هذه الطلبات وفق مجموعة من المعايير والضوابط التي أقرها مجلس ادارة البنك في هذا الخصوص، مؤكداً أن الموافقات في هذه المرحلة سوف تكون لعدد محدود منها.

وذكر أن الخطوة التالية من الناحية الاجرائية وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨

وتعديلاته تقتضي عرض الأمر على مجلس الوزراء الكويتي لاصدار قراره في هذا الشأن.

من هو هذا البنك القادم إلينا؟

تأسس هذا البنك في عام ١٨٤٨ أي أن عمره ١٥٦ سنة، ويعد الآن أكبر بنك أوروبي من حيث رأس المال. وكان حصل اندماج في عام ٢٠٠٠ بين بنكي BNP و Paribas.

والبنك عبارة عن مجموعة فرنسية أوروبية عالمية منتشرة في ٨٥ بلداً وفيها نحو ١٨٥ الف موظف وتقسم إلى ٣ أقسام:

١- التمويل والاستثمار.

٢- خدمات التجزئة.

٣- الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الأصول، ويتواجد بنك باريباس بي ان بي في المنطقة في عدد من الدول هي السعودية والبحرين وأبو ظبي ودبي والدوحة ومصر ولبنان وإيران واسرائيل.

يبلغ رأس ماله ٢٧,٥ مليار يورو وحاصل على أعلى درجات التصنيف أبرزها AA للمدى الطويل من ستاندارد اند بورز وفيتش و Aa2 من موديز.

وأعلن بنك بي ان بي باريباس الفرنسي قبل أيام قليلة ارتفاع أرباحه في الربع الثاني من العام بنسبة ٥٠ في المائة لانخفاض مخصصات القرض المتعثرة، ونمو وحدات التجزئة المصرفية،، لكنه قال أن نتائج النصف الثاني من العام عادة ما تقل عن نتائج النصف الأول.

وقال البنك وهو أكبر بنوك منطقة اليورو من حيث قيمة رأس ماله المتداول في السوق أن أرباحه بلغت ١,٣٥٢ مليار يورو (١,٦٣ مليار دولار)، في الأشهر الثلاثة التي انتهت في آخر يونيو بالمقارنة مع ٩٠٢ مليون يورو في الفترة المقابلة من العام الماضي.

وبلغت أرباح النصف الأول ٢,٦١٥ مليار يورو.

وكانت أرباح عام ٢٠٠٣ نحو ٣,٧٦ مليارات يورو مقابل ٣,٢٩ مليارات يورو في ٢٠٠٢ .

ما منافع عموم الجمهور؟

- كلما زاد عدد المصارف تزداد معه الخيارات المتاحة أمام الجمهور.
- سيسهل على الناس المقارنة بين خدمات وفوائد وعمولات هذا وذلك لتقييم افضل اداء.
- سيسهل على الكويتي كثير الأسفار التعاطي مع بنك أجنبي في الداخل له امتدادات حول العالم.
- سيستفيد المستثمر من خدمات قيمة مضافة ذات مستوى عالمي لا تتوافر لدى عدد من البنوك المحلية، علماً بأنها متوافرة لدى البعض الآخر.
- ستزداد معرفة الجمهور من صغار أو كبار اصحاب الحسابات والمستثمرين بالأسواق الدولية والأدوات المالية ومشتقاتها، وذلك عن كثب لوجود المصرف الأجنبي ومستشاريه في الديرة.
- ستزداد فرص التوظيف المصرفي.

يبدأ تنفيذها العام ٢٠٠٥

صناعات النسيج والملابس المصرية تطلب استثناءها من اتفاقية التجارة العربية

طالبت غرفة الصناعات النسيجية وشعبة تجار الملابس الجاهزة في مذكرة مشتركة لرئيس الوزراء أحمد نظيف باستثناءها من اتفاقية التيسير العربية التي سيبدأ تنفيذها في يناير المقبل.

وقال رئيس غرفة الصناعات الهندسية في اتحاد الصناعات المصرية نبيل حسنين في تصريح صحافي أن صناعة وتجارة الملابس الجاهزة هي أكثر الصناعات المصرية تأثراً بالاتفاقية العربية اذ سيتم الغاء الجمارك على الواردات العربية إلى مصر.

وأضاف حسنين أن الصناعات الهندسية داخل مصر محملة باعباء كثيرة من الرسوم والجمارك والضرائب بينما يجعل المنافسة لصالح المنتجات الصناعية العربية.

وأوضح أن المنتج المنافس يتمتع في العديد من الدول العربية بامتيازات واعفاءات تزيد من قدرته التنافسية اذ تقوم بعض الدول العربية بتوفير الاراضي للمشروعات الصناعية بالمجان أو باسعار رمزية وبناء المرافق وتوصيل الطاقة بأسعار مخفضة.

وأشار إلى أن المنتج المصري في المقابل يتحمل اعباء لا مثيل لها في الدول العربية منها تحصيل ضريبة مبيعات علي السلع الرأسمالية والالات والمعدات الخاصة بالمصانع فضلاً عن رسوم الجمارك المرتفعة على المواد الخام ومستلزمات الانتاج المستوردة إلى جانب ضرائب الدخل والرسوم الأخرى.

وطالب حسنين باتخاذ اجراءات جدية وعاجلة لحماية الصناعات المصرية أو تخفيف الاعباء عليها بما يمكنها من المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية.

وكان وزير التجارة الخارجية والصناعة رشيد محمد رشيد قد نبه إلى أن القوائم السلبية التي ستتقدم بها مصر في هذه الاتفاقية العربية ستواجه بقوائم سلبية مماثلة من جانب الدول العربية مما قد يؤدي في النهاية إلى افراغ الاتفاقية من أهدافها.

وأكد ضرورة أن يعمل الجميع على تفعيل برامج تحديث الصناعة وتخفف الاعباء عن كاهل الصناعات المصرية والعمل على تحسين مستوى الفجوة من أجل تحقيق القدرة التنافسية نظراً لأن الهدف الأساسي من اتفاقية التجارة العربية هو زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية الذي استمر لفترة طويلة عند حاجز الـ٨ بالمائة فقط. وتلزم اتفاقية التجارة العربية مصر بالغاء الرسوم الجمركية على كل وارداتها من الدول العربية وهو ما يلقى معارضة العديد من المنتجين الصناعيين الذين يرون أن تطبيق الاتفاقية والغاء الجمارك على السلع والمنتجات ذات المنشأ العربي يمثل خطراً على المصانع المصرية.

مصر ترفع الحظر المفروض على تصدير القطن

قال وزير التجارة الخارجية والصناعة رشيد محمد رشيد أن الحكومة المصرية سترفع كل القيود على تصدير أنواع معينة من القطن في موسم ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ .

وقد حظرت الحكومة العام الماضي تصدير أصناف معينة من القطن طويل ومتوسط التيلة لتوفير امدادات كافية لتشغيل مصانع الغزل المحلية ومن بين هذه الأصناف جيزة ٨٠ وجيزة ٨٣ وجيزة ٩٠ وجيزة ٨٥ وجيزة ٨٩.

ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية عن رشيد قوله في

امتص السيولة بطرح شهادات ادخار بفائدة تصل إلى ١٢ في المائة

البنك المركزي المصري يضرب السوق السوداء للصرف برفع سعر الفائدة

وجه البنك المركزي المصري ضربة قاصمة للسوق السوداء التي ضاربت كثيراً بأسعار العملات الأجنبية بأن طرح وعاء ادخارياً جديداً بفائدة لم يسبق لها مثيل وبالتالي امتص السيولة وحول المدخرات إلى الجنيه.

وأدى طرح البنك لشهادات ادخار بفائدة تصل إلى ١٢ في المئة إلى كسر المودعين والمدخرين لودعائهم القديمة أو تحويل حساباتهم من العملات الأجنبية الى الجنيه وكانت أولى نتائج ذلك تساوي سعر صرف الدولار في السوق الرسمي ومحلات الصرافة معاً.

وقد تحولت صالات البنوك في الأيام الأخيرة إلى طوابير ممتدة سواء لشراء هذه الشهادات أو لسحب الايداعات من كل الأوعية الادخارية الأخرى سواء كانت دفاتر توفير أو شهادات استثمار أو أوعية ادخارية عادية مما رفع حجم الاكتتاب إلى مئات الملايين من الجنيهات.

وقال محلل اقتصادي لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) أن البنك المركزي يسعى بذلك الى استخدام أدواته في رسم السياسة النقدية من خلال سحب السيولة النقدية من البنوك والأفراد على السواء باستخدام أذونات الخزانة ذات العائد المرتفع بعد أن لاحظ ارتفاع حجم السيولة لدى البنوك وزيادة الودائع بنسبة ١٧ في المئة مقابل ستة في المئة فقط للقروض.

وأشار المحلل إلى ارتفاع حجم الودائع بالعملات الأجنبية لدى البنوك خلال شهر مايو الماضي بمقدار ١,٨ مليار جنيه للقطاع الخاص لتصل إلى ٢٩,٨ مليار جنيه بخلاف ارتفاع ودائع القطاع العائلي أيضاً من العملات الأجنبية خلال الفترة نفسها بمقدار ١,٧ مليار جنيه لتصل إلى ٩٠,١ مليار جنيه بينما لم تزد ودائع القطاع العام من العملات الأجنبية خلال الفترة ذاتها إلا بمقدار ١٨٦ مليون جنيه فقط.

وأكد أن البنك المركزي يهدف بشكل أساسي إلى تشجيع الادخار بالجنيه المصري وجذب السيولة المستخدمة في المضاربات على الدولار وتشجيع المدخرين على تحويل مدخراتهم بالعملات الأجنبية إلى الجنيه المصري ولا سيما أن الفائدة على الدولار ١,٦ في المئة فقط.

وتوقع أن يدفع الوعاء الادخاري الجديد البنوك إلى دفع عائد أكثر ارتفاعا للمودعين على ودائعهم لديها بعد أن وصل الفارق بين الفائدة الدائنة والمدينة إلى أكثر من خمسة في المئة وحقق هذا الفارق ارباحا هائلة للبنوك ظهرت في ميزانياتها.

الاسكندرية «جميع أصناف القطن المصري ستكون متاحة للتصدير للأسواق العالمية خلال الموسم القادم ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥».

ومضى قائلاً بعد اجتماع مع اعضاء اتحاد مصدري الاقطان بالاسكندرية «لن يكون هناك تدخل من الحكومة في أسعار التصدير مع السماح بالبيع المستقبلي لأصناف القطن المتاحة خلال الفترة القادمة».

ويوصي الاقتصاديون منذ سنوات بأن تتخلى مصر عن سياسة الاحتفاظ بالقطن طويل التيلة للاستهلاك المحلي في الوقت الذي يمكنها فيه الحصول على سعر أعلى له في الخارج. ويقولون أنه ينبغي لمصر في المقابل استيراد قطن قصير التيلة أرخص سعراً.

وقال رشيد أنه يتوقع هبوط أسعار القطن العالمية هذا العام بسبب ارتفاع محصول القطن في مصر والولايات المتحدة.

من ناحية أخرى قال مسؤول مصري أن المزارعين زرعوا ٧٥٠ الف فدان قطنا هذا العام مقارنة مع ٥٣٥ الف فدان العام الماضي.

وخفضت الحكومة الحد الأدنى للسعر الذي تعرضه على المزارعين لتوريد محصولهم من القطن هذا العام ولكن المسؤولين يقولون أن الأسعار استرشادية إلى حد كبير وأنه في معظم الأحوال يعرض التجار على المزارعين أسعارا أعلى.

وتتراوح أسعار القطن من الأصناف طويلة ومتوسطة التيلة بين ٦٢٠ جنيها لقنطار القطن صنف جيزة ٨٠ (٢٠٠٠ دولار للطن) و٤٥٠ جنيها للقنطار من صنف جيزة ٨٣ (١٤٥٠ دولارا للطن).

سباق مع الزمن لمواكبة التحديثات العالمية

تشريعات مالية عالمية تضغط على مصارف الشرق الأوسط لتحديث أنظمة تكنولوجيا المعلومات

مع قدوم التشريعات المالية العالمية الجديدة، تواجه المصارف اليوم معضلة تحديث انظمة تخزين المعلومات لديها حتى تواكب متطلبات هذه التشريعات، وفقاً لشركة هيتاشي لانظمة المعلومات الشركة الفرعية المملوكة بالكامل لشركة هيتاشي المحدودة، واحدى رواد توفير انظمة التخزين في العالم لذلك فإن هيتاشي لانظمة المعلومات تمكنت بخبرتها الواسعة التي اكتسبتها من جراء مساعدة العديد من البنوك الاوروبية على تحديث انظمتها لتتوافق مع التشريعات الجديدة، ان تحث بنوك الشرق الأوسط الشروع للاستعداد لهذا التحدي قبل فوات الآوان.

جون بنتلي، مدير المبيعات في هيتاشي لانظمة معلومات الشرق الأوسط علق في بيان صحفي على هذا الموضوع قائلاً: «من المعروف عن بنوك الشرق الأوسط حرصها الشديد على الالتزام بالمعايير المصرفية العالمية، وهذا عامل أساسي في ازدهار هذا القطاع في المنطقة، ان التطورات التي حصلت مؤخراً في التشريعات المالية سوف تمنح القطاع المصرفي في الشرق الأوسط فرصة هامة لكي يتصرف بسرعة حتي يظل في الصدارة وقابضاً على زمام الأمور» واضاف قائلاً: «هناك احتمال كبير ان تشكل هذه التشريعات الجديدة ضغطاً كبيراً على أنظمة تكنولوجيا المعلومات لدى معظم الشركات، وان تضع أمامها تحديات جديدة خصوصاً فيما يتعلق بتخزين البيانات واسترجاعها واستمرارية الأعمال. سوف يجد القطاع المالي نفسه في القريب العاجل مضطرا الى استثمار الكثير من الوقت والجهد ورأس المال حتى يواكب المتطلبات الجديدة المتعلقة بالحفاظ على البيانات واسترجاعها في حالات الطوارئ والكوارث».

تغطي التشريعات الجديدة ثلاثة مجالات رئيسية: تحدد مجموعة التشريعات بازل ٢«BASELI» سياسات جمع البيانات وتخزينها وتحليلها. بينما تحكم مجموعة تشريعات SEC اساليب استرجاع البيانات في حالات الكوارث والاحتفاظ المباشر برسائل البريد الالكتروني، بينما تحدد تشريعات Sarbanes-Oxley الاحتياجات المطلوبة لدعم الانظمة المالية. سوف تشترط التشريعات على البنوك الاحتفاظ بسجلاتها لفترة قد تصل إلى ٨ سنوات، وان يكون لديها امكانية لوصول إلى هذه السجلات واسترجاعها عند الحاجة إليها.

وعلق بنتلي: «قد تبدو كل هذه الأمور غير منطقية ولكن إذا اخذنا في عين الاعتبار الاعداد الهائلة من رسائل البريد الالكتروني المتداولة التي تحتوي على البيانات نفسها، أن النسخ المتكررة من البيانات نفسها تبطئ الانظمة وتستهلك الاستثمار التكنولوجي بلا فائدة، أما انظمة التخزين من هيتاشي لانظمة المعلومات فهي تؤرشف النسخ المحفوظة حسب الموضوع ونص الرسالة وملحقاتها، لتتمكن من مسح النسخ المتكررة، وتخفيض النفقات ورفع الكفاءة».

وتماشياً مع التشريعات التي تتطلب تحمل المسؤولية والشفافية بالاضافة إلى حفظ البيانات لفترة قد تصل إلى ثماني سنوات: يتحتم

علي البنوك استثمار مقادير غير مخطط لها ولا تشملها الميزانية من الوقت والمال لتحديث انظمتها الحالية. بالاضافة إلى ذلك فإن هذه التشريعات سوف تتطلب من المؤسسات المالية ايضاً أن تحدث وتختبر بصورة دورية انظمة استرجاع البيانات في حالات الكوارث. ولضمان استرجاع البيانات بصورة فورية فان هيتاشي لانظمة المعلومات تنصح الشركات بالاستثمار في انظمة للحفظ الاحتياطي تبعد مسافة امنه أو تقع خارج المنطقة كلياً لمواجهة الكوارث الطبيعية وغيرها.

ان عمليات تحديث انظمة التخزين وتكنولوجيا المعلومات المعتمد عليها حالياً واعادة هيكلتها هي عملية طويلة ومكلفة. ومع بدء تطبيق التشريعات الجديدة التي ستضع معايير جديدة للعاملين في القطاع المالي على مستوى العالم، فإن البنوك لا يمكنها التواني في مواجهة هذه المسألة، ختم بنتلي تعليقه قائلاً: «التخطيط والانجاز اليوم يمنعان عدم رضا العملاء لاحقاً».

فيها استثمارات تقدر بـ٧٧ مليار دولار

المصانع الصغيرة والمتوسطة تمثل ٦٥٪ من إجمالي المصانع الخليجية

كشفت دراسة اقتصادية خليجية حديثة، ان المصانع الصغيرة والمتوسطة تمثل وفقاً لمعيار حجم العمالة نسبة ٦٥ في المائة من اجمالي عدد المصانع في دول مجلس التعاون الخليجية المقدر عددها بحوالي ٧٣٦٠ مصنعاً.

وذكرت الدراسة التي اعدها اتحاد غرف مجلس التعاون ومقره مدينة الدمام (شرق السعودية) ان المصانع الصغيرة والمتوسطة تشكل نسبة ٨٠ في المائة من اجمالي عدد المصانع في دول المجلس وفقاً لمعيار حجم رأس المال.

وقدرت حجم الأموال المستثمرة في هذه الصناعات بنحو ٧٧ مليار دولار تمثل نسبة ٩٠ في المائة من اجمالي استثمارات الصناعات الخليجية المقدرة بحوالي ٨٤ مليار دولار، فيما يبلغ عدد العاملين فيها أكثر من ٣٠٧ آلاف عامل من اجمالي ٥٨٨ ألف عامل في دول المجلس.

وأشارت الدراسة إلى معوقات تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون منها الاعتماد على التمويل الشخصي الذاتي برؤوس اموال فردية صغيرة الحجم وانخفاض القيمة المضافة لمنتجاتها بحدود ٤٠ في المائة لنحو ٦٠ في المائة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

كما تتمثل المعوقات في اعتماد معظم هذه المنشآت على مدخلات أولية مستوردة من الخارج وغياب التنسيق والتكامل في السياسات بين دول المجلس مما عرضها للمنافسة الأجنبية بموجب قوانين العولمة.

وتوقعت الدراسة أن تعاني الصناعات الخليجية عموما من آثار اعادة هيكلة اقتصادات دول مجلس التعاون وتغيير دور الحكومة في النشاط الاقتصادي بفتح المجال واسعاً امام مشاركة القطاع الخاص.

وتوصلت إلى استنتاج حول واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس بينها أن السياسات الاستثمارية لا تقدم لها امتيازات بالقدر الكافي، بل ويرتبط تقديمها بشروط وضوابط غير مناسبة تخضع لمعايير حكمية ذاتية من قبل المسؤولين والمشرفين عليها.

ودعت الدراسة التي تبني سياسات واجراءات تهتم بالصناعات الصغيرة والمتوسطة باقامة مناطق خاصة بها بما فيها الحرفية واليدوية والسماح للمستثمرين الاجانب والعرب بالعمل في هذا المجال، اضافة إلى تسهيل تقديم الدعم والاعفاءات والامتيازات الجمركية والضريبية المناسبة لها.

كما دعت إلى اتباع سياسات مالية ونقدية تشجع البنوك التجارية على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة باقامة مؤسسات خاصة لضمان القروض وانشاء صناديق خاصة لتمويل هذه المشاريع بمشاركة الحكومات وانشاء شركات ومؤسسات تمويل أهلية.

مشروع إصلاح القواعد المالية الأساسية للمنطقة

إصلاح ميثاق الاستقرار النقدي ونمو منطقة اليورو يتصدران جدول الاتحاد الأوروبي

أكد مسؤولون في المفوضية الاوروبية أن إصلاح ميثاق الاستقرار النقدي والنمو لمنطقة اليورو سيتصدر جدول أولويات الاتحاد الأوروبي عندما تعلن المفوضية الاوروبية مشروع إصلاح القواعد المالية الاساسية لدول اليورو الذي طال انتظاره.

وذكر هؤلاء المسؤولون أن جاك ألمونيا مفوض الشئون النقدية الأوروبية سوف يعلن في الثالث من سبتمبر المقبل الاصلاحات المقترحة في ميثاق الاستقرار النقدي مع عودة المفوضية الاوروبية للعمل بعد العطلة الصيفية.

ومن المنتظر أن يكون زيادة مرونة القواعد الحاكمة للعجز في ميزانية دول اليورو ضمن البنود الرئيسية للاصلاح.

يذكر أن الميثاق الحالي يسمح فقط بتجاوز معدل العجز مستوى الثلاثة في المئة من إجمالي الناتج المحلي للدولة في حالة التعرض للانكماش الاقتصادي فقط ومعاقبة الدولة التي تسمح باستمرار هذا العجز في ميزانيتها ثلاث سنوات متتالية.

ومن المنتظر أن تتضمن القواعد

تراوحت بين ٣ إلى ٤ بالمائة

الأزمات لم تمنع الدول العربية من تحقيق معدلات نمو جيدة العام الماضي

كشف تقرير اقتصادي ان اقتصاديات الدول العربية حققت معدلات نمو جيدة خلال العام الماضي تراوحت نسبتها ما بين ثلاثة إلى أربعة في المائة رغم التوترات التي شهدتها المنطقة العربية.

وعزا التقرير الذي اصدرته الشركة العربية للاستثمار هذا النمو إلى تحسن أسعار النفط العالمية وتطبيق معظم الدول العربية لسياسات اصلاحية في السنوات الأخيرة لا سيما في مجال الضرائب وزيادة رسوم الخدمات العامة وتقوية الرقابة على الانفاق العام.

وأكد التقرير أهمية الدور المحوري الذي لعبه القطاع الخاص في تحسين الاداء الاقتصادي العربي من خلال تطبيق برامج الخصخصة وتحرير الأسواق والاقتصاد التي ساعدت في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وعودة رؤوس الأموال العربية المستثمرة في الأسواق العالمية التي تقدر بأكثر من ١,٤ مليار دولار.

وذكر أن الاصلاحات الاقتصادية في العالم العربي أسهمت في تحقيق تحسن ملحوظ في أسواق المال العربية التي ارتفع اداؤها خلال ٢٠٠٣ ليعد الأعلى منذ خمس سنوات متجاوزاً بذلك الاداء الذي سجلته معظم أسواق المال الدولية وفقاً لما أظهره مؤشر صندوق النقد العربي.

وقال أن القيمة السوقية للأوراق المالية في العام الماضي ارتفعت في أسواق المال العربية البالغ عددها ١٤ سوقاً لتصل قيمتها إلى حوالي ٣٤٢ مليار دولار مسجلة نسبة زيادة تقارب ٢٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٢، ولفت إلى أن الدول العربية استطاعت رغم الأوضاع المتوترة التي تشهدها المنطقة الاستمرار في تطوير قوانينها وتشريعاتها الهادفة لازالة القيود على الاستثمار والتجارة وتقليص الرقابة على الصرف وتحويلات الأرباح إلى الخارج.

إلا أن التقرير اعترف بالاثار السالبية التي افرزتها الأحداث التي شهدتها المنطقة خلال عام ٢٠٠٣ على اقتصاديات الدول العربية بتقليل الفرص الاستثمارية المتاحة.

ودعا التقرير الدول العربية الى تنويع مصادر النشاط الاقتصادي لاستيعاب القوى العاملة المتزايدة ودعم رأس المال البشري لزيادة قدرة الدول الانتاجية والعمل على تحسين مناخ الاستثمار وزيادة القدرة التنافسية وجاذبيته لمواجهة تحديات العولمة.

الجديدة السماح بتجاوز العجز مستوى الثلاثة في المئة في حالة تعرض أي دولة لفترة طويلة من النمو الاقتصادي البطيء.

من المتوقع أن يناقش وزراء مالية الاتحاد الاوروبي مقترحات المفوضية الأوروبية خلال اجتماعهم غير الرسمي في التاسع من سبتمبر المقبل بهولندا مع توقعات قوية بالموافقة عليها.

وكان إصلاح ميثاق الاستقرار النقدي قد أصبح ذا أولوية كبيرة بعد الانتهاكات المتكررة من جانب الدول الأعضاء للقواعد الحاكمة لعجز الموازنة وبخاصة الدول الكبرى مثل ألمانيا وفرنسا.

من جانب آخر تطرق التقرير إلى نشاط الشركة العربية للاستثمار خلال العام الماضي التي شملت تقديم معونات وقروض قيمتها ٤,١ مليار دولار لـ٣٩ مشروعا وشركة قابضة في ١٤ دولة عربية.

وتشير النتائج المالية لاداء الشركة خلال العام ٢٠٠٣ الى ارتفاع اجمالي ايرادات العمليات إلى ٦٠,١ مليون دولار مقابل ٥٣,٥ مليون دولار عام ٢٠٠٢ فيما ارتفعت المصروفات إلى ١٧,٣ مليون دولار مقارنة بنحو ١٦,٩ مليون دولار.

يذكر أن الشركة العربية للاستثمار ومقرها الرياض تأسست عام ١٩٧٤ وتمتلكها ١٧ دولة عربية وتساهم كل من دولة الكويت والسعودية والإمارات في رأس مال الشركة العربية للاستثمار بمبلغ ٦٢,٧١ مليون دولار من رأسمال الشركة المقدر بحوالي ٤٠٠ مليون دولار.

نتيجة خفض الفائدة على القروض السكنية

انخفاض العقارات في بريطانيا يطول الأملاك الكويتية

أظهرت دراسة احصائية جديد نشرت هنا أن أسعار العقارات في العاصمة لندن حيث تنتشر منازل الكويتيين انخفضت وذلك في ضوء الانخفاض العام الذي يشهده سوق العقار في المملكة المتحدة نتيجة رفع نسبة الفائدة على القروض الاسكانية.

وذكرت الدراسة التي أعدتها مجموعة (هوم تراك) أن أسعار العقار سجلت في مقاطعة (ساري) بجنوب لندن وكذلك مناطق شمال وشرق لندن أعلى نسبة انخفاض فيما انخفضت الأسعار في شرق (ايسيكس) و(بيركشير) شمال لندن بنسبة ٠,٤ في المائة.

وأوضحت الدراسة أن ظاهرة انخفاض العقار في لندن يأتي في اطار أكبر إذ شهدت اسعار المنازل والعقارات في عموم المملكة المتحدة انخفاضاً للمرة الثانية على التوالي خلال شهر اغسطس الجاري نتيجة لتأثر سوق العقار برفع نسبة الفائدة على القروض الاسكانية. وأضافت أن أسعار المنازل في انجلترا وويلز انخفضت بنسبة ٠,١ في المائة حتى يوم ١٨ الشهر الجاري ليبلغ معدل سعر المنزل ١٥٢,١٠٠ جنيه استرليني. ويعتبر هذا الانخفاض هو الثاني من نوعه خلال الشهر الجاري وبنفس النسبة في الوقت الذي يشهد فيه النمو الشهري انخفاضاً تدريجياً ومنظماً منذ بلوغه الذروة في فبراير الماضي حينما بلغت نسبته ٠,٩ في المائة.

وقالت المجموعة أن عدد الأشخاص الذين يبحثون عن شراء منازل جديدة خلال الشهر الجاري انخفض بنسبة أربعة في المائة وهي نسبة كفيلة بالقضاء على حجم طلبات الشراء الفائضة والذي سجله سوق العقار اخيراً.

وفي الوقت نفسه سجلت ايضاً قيمة الاسعار المطلوبة لبيع العقار انخفاضاً للشهر الرابع على التوالي وبنسبة بلغت ٤٩,٩ في المائة وهي الأدنى منذ سبتمبر العام الماضي فيما بلغ معدل المدة الزمنية لبيع منزل على سبيل المثال أكثر من خمسة أسابيع وهو ما يشير إلى انخفاض في حجم الطلب مقارنة في مراحل سابقة شهدها السوق العقارية.

وقالت الدراسة ان ٢٦ مقاطعة في مختلف انحاء المملكة المتحدة شهدت انخفاضاً في اسعار العقار والمنازل خلال الشهر الجاري فيما استقرت الأسعار في ٢١ مقاطعة وازدادت في عشر مقاطعات أخرى. أما المناطق في شمال مقاطعة (يوركشير) بشمال انجلترا فقد سجلت أعلى نسبة ارتفاع وبلغت ٠,٢ في المائة.

وفي هذا الاطار نقلت الدراسة عن أحد خبراء سوق العقار القول أن رفع أسعار الفائدة على القروض القى بظلاله على سوق العقار خلال هذا الشهر ودفع باسعار المنازل إلى الانخفاض بشكل تدريجي.

وقال أن أسعار المنازل بلغت حالياً مرحلة قريبة من الذروة وأن الارتفاع الكبير في أسعار العقار أخيراً اصبحت الآن على ما يبدو في وضع أفضل.

مطالباً برفعها إلى ٤ بالمائة

اتحاد صناعات ألماني يحذر من إضرابات عمال شركة «فولكسفاجن» حول الاجور

حذر مسئول كبير باتحاد عمال الصناعات المعدنية بألمانيا من أن الاتحاد سيكون مستعداً لتنظيم إضرابات تحذيرية وتحركات عمالية أخرى في مباحثات الأجور المقبلة مع شركة سيارات «فولكسفاجن».

وأعلن التحذير هارتموت ماينه المدير الاقليمي للاتحاد بولاية «سكسونيا الدنيا» التي يوجد بها المركز الرئيسي لشركة «فولكسفاجن».

وذكر ماينه أنه من السابق لأوانه توقع إضراب واسع النطاق ولكنه أشار إلى أن الاتحاد يتمتع بتنظيم جيد داخل شركة «فولكسفاجن».

وقال ماينه للصحيفة «سندخل مباحثات الاجور بموقف قوي وإذا لزم الأمر سندعم مطالبنا بإضراب تحذيري واحتجاجات».

ويطالب الاتحاد بزيادة في الاجور نسبتها أربعة بالمئة مع ضمان العمل عشر سنوات لـ١٠٣٠٠٠ موظف بمواقع الشركة الست.

وتريد شركة «فولكسفاجن» التي تخوض معارك الآن بسبب الاسعار المحلية المنخفضة وضغوط التكاليف تجميد الأجور عند معدلاتها الحالية لمدة عامين مقبلين مع تجميد أجور أعضاء مجلس إدارة الشركة «فولكسفاجن».

وصنف ماينه الذي سيترأس جانب اتحاد العمال في المباحثات خطة الشركة لتجميد أجور أعضاء مجلس الادارة بأنها «خطة تمويهية».

وانتقد مارتين فينتركورن الرئيس التنفيذي لمجموعة شركات «أودي» وهو عضو في مجلس إدارة الشركة تجميد أجور أعضاء المجلس.

وصرح فينتركورن صحيفة «فيلت أم سونتاج» بأن عند مقارنة أجور المجلس لشركة «فولكسفاجن» بأجور كبار المديرين بشركة «ديملر كريزلر» سيتضح أن أجور مديري «فولكسفاجن» أقل بكثير.

وتمثل مفاوضات الاجور المقبلة أحدث اختبار للمعركة التي تخوضها شركات صناعة السيارات بألمانيا من قبل الشركات التي تسعى للحصول على تنازلات من موظفيها محاولة خفض مرتباتهم.

وفي يوليو الماضي حصلت شركة «ديملر كريزلر» على العديد من تنازلات العمال للمحافظة على سياستها في خفض المرتبات التي من جانبها تضمن للعمال بقاءهم في وظائفهم بألمانيا.

لمواجهة ارتفاع اسعار النفط

البرازيل تنصح دولا آسيوية بتحويل السكر وزيت النخيل إلى وقود

حثت البرازيل أكبر دولة منتجة للايثانول الذي يعتمد على السكر

المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجامعة العربية يبحث التزام الدول بتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة

أعلن أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية سيبحث خلال اجتماعه في الشهر المقبل على المستوى الوزاري تقريراً حول مدى التزام الدول الأعضاء بتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى.

وقال مدير عام الاتفاقيات الثنائية بوزارة التجارة المصرية سعيد عبدالله في تصريح صحافي أن وفداً من الأمانة العامة للجامعة زار فروع الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بمصر وكذا المنافذ الجمركية في بعض الموانئ المصرية للتحقق من مدى التزام

الدول الاسيوية التي تعتمد على الوقود الاحفوري على استخدام المزيد من الوقود الحيوي لمواجهة ارتفاع أسعار النفط.

ودعا وزير الزراعة البرازيلي روبرتو رودريجيز دول شرق وجنوب شرق آسيا إلى تحويل ما لديها من محصول وفير من السكر وزيت النخيل إلى مكونات تمزج مع البنزين ووقود الديزل وهي نصيحة يعمل بها بعضهم بالفعل مع ارتفاع تكلفة استيراد البترول.

وقال الوزير في مؤتمر صحفي على هامش مؤتمر اقليمي للوقود الحيوي في بانكوك «أهم وقود في العالم في القرن الحادي والعشرين سيكون الوقود الزراعي أي الوقود الحيوي المتجدد»، والايثانول وقود يعتمد على الكحول وينتج من تخمير وتقطير محاصل نشوية تحول لمواد سكرية بسيطة، ويمكن انتاجه من أي مواد حيوية مثل قصب السكر والذرة. ورغم ارتفاع اسعار النفط الخام فان سعر الوقود الحيوي لا يزال أعلى بنسبة تزيد على ٥٠ بالمائة من وقود السيارات الهيدروكربوني المنتج من النفط أو الغاز.

وتنتج البرازيل أكثر من نصف الانتاج العالمي من الايثانول وخاصة من السكر بمعدل حوالي ١٦ مليار لتر سوياً وتستخدم ١٤,٥ مليار لتر محلياً.

وتتوقع أن تزيد صادراتها من المنتج أربع مرات إلى ما بين ١,٥ مليار ومليار لتر خلال العام الذي ينتهي في ابريل نيسان ٢٠٠٥ وقال رودريجيز الذي يرأس وفداً من المسؤولين البرازيليين وزراع قصب السكر «يقلص ذلك اعتماد البشر على مادة ستختفي... يوما ما». وينتج أكثر من ٦٠ بالمائة من الانتاج العالمي من الايثانول من السكر ومعظمه في البرازيل وتنتج معظم الكمية الباقية من الذرة في الولايات المتحدة.

وقد اتخذت تايلند والفلبين في الأونة الأخيرة اجراءات للتشجيع على استخدام الوقود الحيوي.

هذه المنافذ بتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى.

وأضاف عبدالله أن أمانة الجامعة انتهت من اعداد تقرير شامل حول مدى التزام الدول العربية الأعضاء بالجامعة بالتطبيق الصحيح لاتفاقية التجارة الحرة العربية.

وكان الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بالجامعة عبدالرحمن السحيباني قال أن بعض الدول الأعضاء في المنطقة الحرة بلغ ١٧ دولة عربية وبلغ عدد الدول المصدقة على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري ١٨ دولة هي الأساس الذي قامت عليه المنطقة ولم يبق سوى أربع دول فقط لم تصدق على الاتفاقية وهي جمهورية القمر المتحدة وجيبوتي والصومال والجزائر.

وأضاف السحيباني أن أكثر من ٩٠ في المئة من التجارة العربية البينية يتم تداولها ضمن منطقة التجارة الحرة بعد مضي ست سنوات على انشائها عام ١٩٩٨ وبلغت نسبة التخفيض التدريجي على الرسم الجمركي ٨٠ في المئة عام ٢٠٠٤.

وأوضح أن مشكلات عدم وقف العمل بالاستثناءات الممنوحة لبعض الدول العربية وعدم وضع قواعد تفصيلية لمنشأ السلع العربية وعدم ازالة القيود غير الجمركية والادارية والرسوم التي تفرضها بعض الدول على السلع ما زالت تقف عقبة كبيرة تهدد فرص نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وأشار إلى أن ازالة هذه العقبات تعد شروطاً رئيسية لضمان نجاح استكمال البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لينتهي العمل بها في نهاية عام ٢٠٠٥ للانتقال بعدها للاتحاد الجمركي العربي وصولاً لقيام السوق العربية المشتركة.

يذكر أنه في مطلع عام ١٩٩٨ بدأ التخفيض التدريجي بنسبة ١٠ في المئة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل على السلع ذات المنشأ العربي لتصل في عام ٢٠٠٣ إلى ٦٠ في المئة ولترتفع نسبة التخفيض إلى ٢٠ في المئة سنوياً خلال عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ لتبلغ نسبة التخفيض نهاية العام ٢٠٠٥ مئة في المئة على الرسوم الجمركية.

لضمان تنوع موارد المستهلكين

خط أنابيب لضخ الغاز الايراني إلى قلب أوروبا

قالت شركة او.ام.في النمساوية لرويترز ان مشروع خط انابيب لضخ الغاز الايراني إلى قلب اوروبا ضروري لضمان تنوع موارد وطرق امداد المستهلكين الذين يعتمدون حالياً بشكل كامل على الصادرات الروسية.

وقال اوتو موسيلك العضو المنتدب لشركة ايردجاز التابعة لشركة او.ام.في أن كونسورتيوم يضم خمس شركات يخطط لمشروع خط انابيب نابوكو البالغ حجم استثماراته ٤,٤ مليار يورو (٥,٤٢ مليار دولار) سينتهي في اكتوبر من دراسة جدوى لتحديد ما إذا كان سيمكن ضخ غاز الشرق الأوسط أو غاز بحر قزوين إلى وسط أوروبا.

وقال موسيلك لرويترز أن «خط الأنابيب لن يكون فقط لشركة او.ام.في أو للشركات البلغارية أو الرومانية المشاركة في الكونسورتيوم» واضاف أن «الهدف هو توفير بنية اساسية جديدة لتلبية الطلب الاوروبي على الغاز في المستقبل من منطقة جديدة وعن طريق مسار نقل جديد مستقل عن المسارات القديمة عبر روسيا واوكرانيا»، ويتوقع ان يمتد خط نابوكو مساف ٣٤٠٠ كيلومتر من شرق تركيا إلى محطة او.ام.في في بومجارتن عبر المجر ورومانيا وبلغاريا.

ويهدف الخط إلى نقل ٣٠ مليار متر مكعب من الغاز سنوياً بحلول عام ٢٠١٥ رغم أن موسيلك قال أن الكميات الأولية اعتبارا من عام ٢٠٠٩ وما يليه ستتراوح على الأرجح بين خمسة وسبعة مليارات متر مكعب سنوياً.

وفي يناير وقعت شركة ايكونجاز لتجارة وتسويق الغاز التابعة لشركة او.ام.في مذكرة تفاهم لتصدير الغاز الايراني عبر خط نابوكو وتعزيز عمليات التنقيب هناك. لكن موسيلك اكد على أن الكونسورتيوم غير ملتزم ويمكنه الحصول على الغاز من منتجين مختلفين.

وقال أن «المصدر الرئيسي في المنطقة هو ايران التي تملك ثاني أكبر احتياطيات في العالم بعد روسيا» لكنه اضاف أن المصادر المحتملة تشمل الحصول على الغاز اذربيجان أو من خط انابيب بلو ستريم الروسي الممتد الى تركيا أو حتى من مصر أو ليبيا.

ويوجد بالفعل خط انابيب ممتد بين ايران وتركيا لكن روسيا تصدر ايضا إلى انقره عبر خط انابيب

٧٠ مليوناً أرباح ٦ أشهر

إجمالي أصول «الخليج للاستثمار» يقفز إلى ٦,٧ مليارات دولار

ذكر نائب محافظ مصرف قطر المركزي رئيس الدورة الحالية لمجلس ادارة مؤسسة الخليج للاستثمار الشيخ فهد بن فيصل آل ثاني أن المؤسسة تعتبر واحدة من أقوى المؤسسات المالية في الخليج حيث قفزت اصولها إلى ٦,٧ مليارات دولار.

وأوضح رئيس مجلس ادارة مؤسسة الخليج للاستثمار في حديث صحفي أن المؤسسة التي تتخذ من الكويت مقراً لها حققت في النصف الأول من العام الحالي صافي ارباح يزيد على ٧٠ مليون دولار.

وأكد أن المؤسسة ساهمت في تمويل الكثير من المشاريع العربية والاقليمية انطلاقاً من أهدافها بتقديم خدمات مالية واستثمارية متكاملة تساعد في تعزيز دور القطاع الخاص وتساهم في النمو الاقتصادي.

واضاف الشيخ فهد أن المؤسسة تواصل دورها الرئيسي في اقتصادات دول مجلس التعاون كمستثمر مباشر من خلال مساهماتها الرأسمالية في المشاريع والشركات التي تحقق ربحية وتعود بالفائدة على اقتصادات المنطقة.

وأشار إلى أن المؤسسة تستثمر في الأسواق العالمية والاقليمية لتعزيز الربحية ودعم قدراتها كشريك مفضل لتقديم الخدمات الاستثمارية المتكاملة لعملائها في منطقة الخليج.

وبين أن تركيز المؤسسة ينصب على المنتجات والخدمات التي تنفرد بها بمزايا تنافسية فيها مثل الأسهم والسندات الخليجية والمنتجات الاستثمارية الدولية التي تصممها المؤسسة بالاشتراك مع أفضل بيوت الاستثمار العالمية وبشكل يناسب تطلعات المستثمر الخليجي.

وأوضح أن من بين أبرز المشاريع التي قامت بها المؤسسة أخيراً توقيعها على اتفاقية التعاون المشترك مع الشركة الوطنية للاتصالات في الكويت للاستثمار في شبكة الهاتف النقال التي تقوم الشركة الوطنية للاتصالات بانشائها حالياً في الجزائر وتملك المؤسسة نسبة ٢٠ في المائة من أسهم المشروع الذي يعد الأول لها في قطاع الاتصالات خارج نطاق دول مجلس التعاون.

يذكر أن مؤسسة الخليج للاستثمار انشئت عام ١٩٨٣ من قبل الاعضاء في منظومة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست بهدف التعاون الاقليمي وتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتبلغ قاعدة رأس المال المصرح به ٢,١ مليار دولار في حين بلغت حقوق المساهمين ١٢٨٥,٩ مليون دولار بنهاية عام ٢٠٠٣.

بلو ستريم وتأمل شركة بي.بي في نقل الغاز الاذربيجاني من حقل شاخ دنير في بحر قزوين.
ويضم كونسور تيوم خط نابوكو كل من ايردجاز التابعة لشركة او.ام.في وشركة بوتاش التركية وشركة ام.او.ال المجرية وترانسجاز الرومانية وبلغارجاز البلغارية. وعينت المجموعة في الأونة الأخيرة مصرف ايه.بي.ان امرو مستشارا ماليا لها.
ويقول محللون كثيرون ان اوروبا ربما تعاقدت على كميات غاز أكثر من التي تحتاجها مما قد يتمخض عن «فقاعة غاز» وان مشروعات مثل نابوكو تستهدف سوقا متخمة بالفعل.
لكن موسيلك قال ان ثلثي غاز اوروبا تقوم روسيا بتوريده حالياً والطلب يتزايد بمعدل اسرع.
وقدر ان الطلب على الغاز في اوروبا سيزيد بحلول عام ٢٠٣٠ بكمية ٣٠٠ مليار متر مكعب عن الطلب الحالي البالغ ٥٠٠مليار متر مكعب.
وفي اشارة إلى حقول شركة جازبروم الجديدة التي تحتاج إلى استثمارات ضخمة لبدء الانتاج قال موسيلك «المؤشرات تفيد بان جازبروم لن تكون قادرة على تلبية الطلب الاوروبي على الغاز بالكامل خلال العشرين عاماً القادمة»، ويتوقع ان يأتي الطلب على الغاز بالكامل خلال العشرين عاماً القادمة»، ويتوقع ان يأتي الطلب على الغاز صديق البيئة من محطات توليد الطاقة الاوروبية.

كبير الاقتصاديين في بنك ستاندرد تشارتر:

صادرات نفط «خليجي» ستتجاوز ١٨٠ مليار دولار في ٢٠٠٤ بزيادة ٣٥ مليـــــاراً عن ٢٠٠٣

توقع دنيال حنا كبير الاقتصاديين في بنك ستاندرد تشارتر أن يؤدي الصعود الحاد في أسعار النفط إلي تحقيق عائدات قياسية لحكومات المنطقة، مشيراً إلي أن صافي الصادرات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي ستتخطى حاجز الـ١٨٠ مليار دولار هذا العام بزيادة ٣٥ مليار دولار عن قيمة صادراتها خلال عام ٢٠٠٣ الماضي.
وذكر في تصريحات صحفية أن دول الشرق الأوسط أفضل اداء اقتصادي لها العام الماضي وذلك في غضون عشر سنوات، مشيراً إلى أن عام ٢٠٠٤ الجاري سيكون افضل حالا.
وقال أن الازدهار الاقتصادي الحالي وارتفاع عائدات النفط يوفر فرص اصلاح في المنطقة من موقع قوة.
وعزا حنا الازدهار الاقتصادي في المنطقة إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط العالمية التي ستظل على ما هي عليه لفترة لا بأس بها نظراً لوجود مخاوف من انخفاض الامدادات في ظل وجود طلب عالمي كبير وهذا سيدفع الاسعار إلى أعلى معدلاتها.
كما أن تحرك الدول المنتجة لتلبية مثل هذا الطلب الكبير سيدفع دول الخليج وبقية دول أوبك إلى الاقتراب من الوصول إلى أقصى طاقاتها الانتاجية.
وأضاف أن الأداء الاقتصادي الجيد للمنطقة يمكن ملاحظته عند مقارنة اداء البورصات العالمية للأوراق المالية بأداء بورصات الأسهم بالمنطقة فقد ارتفعت عائدات اسواق السعودية ومصر وقطر بما يقرب من ٤٠٪ خلال الاثني عشر شهراً الماضية.
وتوقع حنا ان يظل الطلب العالمي على النفط قويا خاصة الطلب الآسيوي من قبل الصين والهند.
واشار دنيال حنا إلى أن ازدهار المنطقة لم يقتصر على الدول النفطية فقط بل شمل الأردن ولبنان ومصر فالأردن سيحقق نموا لن يقل عن ٦٪ هذا العام وهو أفضل اداء للاقتصاد الأردني منذ عام ١٩٩٥.
كما تسير مصر ولبنان على خطى تحقيق افضل اداء اقتصادي لهما منذ أكثر من خمس سنوات.
وشدد على أن الاصلاح يعتبر عاملاً رئيسيا لاستمرارية معدلات النمو العالية في المنطقة.

اليابان: الأضرار ستكون محدودة

بدأ المسؤولون والاقتصاديون اليابانيون يشعرون بالقلق من ارتفاع اسعار النفط إلى مستويات قياسية ولكن معظمهم يقول أن تراجع الاعتماد على النفط والقفزة الأخيرة في الانتاج الصناعي يعني أن بامكان الاقتصاد تحمل ارتفاع تكلفة النفط.

ورغم أن من شأن استمرار الارتفاع لفترة طويلة أن يعقد الموقف فيما يتعلق بالأسعار والسياسة النقدية فان الخطر الرئيسي علي اليابان هو خطر غير مباشر، ناجم عن أي تباطؤ اقتصادي ناجم عن النفط في الولايات المتحدة والصين وهما الوجهتان الرئيسيتان للصادرات اليابانية التي تقود قاطرة الانتعاش.

وقال ازوسا كاتو الاقتصادي في بي. ان. بي باريبا في طوكيو: «الأمر لا يمثل أي خطر رئيسي بعد، وان كان الأمر يبدو مثيراً للقلق عندما تواصل الأسعار الارتفاع بهذا القدر ولهذا الوقت الطويل».

ومما يبرز القلق أن الحكومة اليابانية شكلت أمس لجنة لتحليل تأثير ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد.

سنو: أسعار الطاقة المرتفعة تضر بالانتعاش الأمريكي

قال جون سنو وزير الخزانة الأميركي ان ارتفاع أسعار الطاقة العالمية يهدد الانتعاش الاقتصادي الاميركي الذي يسير في اتجاه صحي وتغلب فيما يبدو على تباطؤ في شهر يونيو.

وأشار سنو في مقابلة مع محطة دبليو. ايه. كي. ار الاذاعية المحلية إلى أن أسعار الطاقة تمثل مصدر قلق خاص وسط عناصر اقتصادية أخرى تظهر انتعاشاً اقتصادياً عاماً مثل ارتفاع مستويات الملكية العقارية وتحسن سوق العمل.

ووصف سنو ارتفاع أسعار الطاقة بأنه غير عادي وسلبي وغير مرغوب فيه وقال أنه يضر الانتعاش الاقتصادي.

لا أثر سلبياً في ألمانيا

قال رئيس مكتب المانيا في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الارتفاع الأخير في اسعار النفط لن يكون له أي تأثير سلبي ملموس على الاقتصاد الالماني.

وقال ايكهارد فورتسل في عرض لاحدث مسح سنوي تجريه المنظمة للاقتصاد الالماني اكبر اقتصاد في اوروبا: «نعتقد أنه بشكل عام ما زلنا اليوم لا نتوقع أي تأثير سلبي حاد فعلي لاسعار النفط المرتفعة».

ووصلت اسعار النفط إلى مستويات قياسية بسبب مزيج من ارتفاع الطلب الصيني وعدم وجود طاقة انتاجية فائضة تذكر خارج السعودية، والتوترات السياسية في الشرق الأوسط التي قوضت ثقة المتعاملين بأمان الامدادات.

وقال وزير المالية الالماني هانز ايشل أمس الأول أنه قلق من الارتفاع الأخير في أسعار النفط وتأثيره في اقتصاد المانيا.